

حاجة النخبة الليبية للكتلة التاريخية

قدمت القوى الوطنية الليبية تضحيات جسامًا، منذ أن اشتد عودها، ونضج وعيها مع مطلع ستينيات القرن الماضي، إثر عودة شباب الوطن من رحلة تعليمية كانت قد أوفدتهم إليها دولة الاستقلال، وبدأت الجامعة الليبية بجناحيها في تخريج دفعاتها من الطلبة.

وخلال كفاحها تعرضت القوى الوطنية الليبية، بمختلف انتماءاتها، إلى عمليات إقصاء وتهميش وتهديد وسجن ونفي وشنق واغتيال، منذ قضيتي "حزب البعث" سنة 1963م و"القوميين العرب" سنة 1967م في عهد المملكة الليبية، وهما القضيتان اللتان لم تتجاوز مدة الأحكام الصادرة فيهما بالسجن ستة أعوام كحد أقصى للمتهمين من القيادات، وبالرغم من أننا لا نرى تلك ميزة ولكننا بصدد النظر إلى غلظة أحكام عهد سبتمبر التي تراوحت بين المؤبد والسجن دون محاكمة، وما تعرض له المعتقلون من كافة التيارات من أساليب التعذيب والانتهاكات التي تفنن نظام سبتمبر في تطويرها، ناهيك عن التصفية الجسدية داخل السجون والمعتقلات وخارجها؛ حيث طارد نظام سبتمبر الغاشم معارضيه بالفعل في عواصم ومدن العالم، وقام "بتصفيتهم جسديًا"، ونعتهم بمختلف النعوت المشينة في إعلامه القبيح. هذه الممارسات الإجرامية وغيرها، لم تستثن أحدًا من الوطنيين الليبيين "قوميون

ويساريون وإسلاميون مستنيرون" الذين عملوا بإخلاص- كل حسب اجتهاده- من أجل مشروع وطني ديمقراطي لبلادهم.

نقول وسبق أن قلنا: إنه بالرغم من هذ ه التضحيات والتاريخ النضالي الطويل لهذه النخبة، إلا أنها عانت طوال الوقت من خلل بنيوي يخص تركيبتها وطبيعة العلاقة البينية الحاكمة لاستجات النضال المتعارضة بين كافة تياراتها، ذلك الخلل البنيوي والحركي، كان بمثابة "كعب أخيل" هذه النخبة. وقد بدا فشلها- ولا أقول: مقتلها- واضحًا في الانقسام والتشرذم اللذين عانت منهما في مختلف مراحل تاريخها، مما أصاب حركتها بالوهن، وأضعف من أدائها، وانعكس سلبًا على الواقع السياسي الليبي، وحصاد ذلك الانقسام والتشرذم تجلى في أوضح وأقسى صوره في غياب فعالياتها المنظمة أثناء وبعد ثورة فبراير 2011.

وتتناول عدة دراسات منشورة في هذا العدد من "عراجين" طبيعة هذا الخلل البنيوي، الذي تعاني منه نخبة "القوى الوطنية الليبية" المكونة للنسيج الوطني بشتى خيوطه وألوانه.. بغية التبصرة ومراجعة الذات لا جلدها، ومن منطلق النقد الذاتي والعام بمفهومه الموضوعي العلمي، ربما حين نحدد أخطاءنا، ونتبين أوجه قصورنا، قد نؤمن حقيقة بأن الاختلاف والتنوع والعمل الجماعي فريضة وطنية غائبة، وأننا علينا إنكار ذواتنا لصالح المشروع الوطني، ونتحلى بأكبر قدر من المسئولية تجاه وطننا وقضاياه. حينئذ يمكننا أن نؤسس على قصورنا وضعفنا، قوة وصلابة على أرض الواقع، نتقدم بها إلى آفاق المستقبل.

وهذا لن يُتَح بداية، إلا ببناء حركة وطنية ديمقراطية موسعة، تؤمن بمبدأ "التنوع داخل الوحدة"، وتعمل من أجل خلق" كتلة تاريخية"؛ لها صلة موضوعية بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، تقوم بحشد أكبر عدد من القوى السياسية الوطنية والنقابية والثقافية؛ لمواجهة القوى الفاشية والإرهابية والمتطرفة. ولما كان مفهوم "الكتلة التاريخية"- في أطروحته الغرا مشية- بطبيعته متنوعًا ومُركبًا، يضم بين صفوفه تيارات ورؤى وفئات ثقافية متباعدة أو حتى متنافرة، فإن الحوار والنقاش الموضوعي هو السبيل الأنجع للوصول إلى مشروع

تاريخي توافقي، على برنامج عمل وطني موحد، تكون أطرافه قادرة- وبحس مشترك- على مواجهات تحديات الواقع الراهن بتعقيدها وتشابكاتها.

إننا في "عراجين: أوراق في الثقافة الليبية"، نضع هذه الأفكار الأولية بين أيادي النخبة الليبية؛ بغية إثرائها وتطويرها بالحوار والنقاش الجاد، بما يخدم إنجاز هذا التصور عمليًا، والمبادرة بتشكيل الفصيل الوطني التاريخي تنظيميًا.

"التحرير

افق التنوع والشراكة في الوطن

"عراجين".. قراءة ذاتية

مآلات ثورة فبراير 2011م في ليبيا، المفجعة- وهي ليست فريدة من نوعها، في تاريخ ثورات الشعوب- إلا أن البعض اتخذ منها ذريعة للتنطع السياسي، والقول بأن "ثورة فبراير ليست لديها مشروع أو أهداف،.. هي مجرد هيجان جماهيري غير واع..!". هذا القول المرسل السهل، يقلل من قيمة نضال الشعب الليبي، ومن تضحيات قواه الوطنية ضد نظام العسف والديكتاتورية السبتمبري.. فهو قول صادر عن جهل بتاريخ الحركة الوطنية الليبية، ودور نخبتها السياسية والفكرية، ويحكم في الوقت نفسه بالعدمية على التاريخ المجيد الذي سطرته جماهير شعبنا على مدى اثنين وأربعين عامًا بمِداد الألم والدم والدموع.

ويعد من نافلة القول التأكيد على أن ثورة فبراير لم يكن وراءها حزب، أو تيار، أو قوى اجتماعية سياسية ما، وأنها بطبيعة الحال أيضًا لم تكن عملا منظمًا، ومخططًا له من قبل أية مجموعة من المجموعات المشار إليها، لكنها- وهذه حقيقة جوهرية- كانت نتاج تراكم نضال وتضحيات أبناء هذا الشعب، الذي اتسم في كثير من الأحيان بالتشرذم في حركة العديد من الجماعات والأفراد، لكنها انصهرت في

لحظة واحدة لتشكل هبة ثورية تاريخية، أسهمت في صعودها عاصفة ثورية شهدها المجال الإقليمي لبلادنا، والمتمثل في الثورتين التونسية والمصرية.. وفي اعتقادي ما كان لثورة فبراير أن تنتصر، وتنجح في إسقاط نظام القذافي، لو لم تقم هاتان الثورتان، ويعود ذلك بشكل أساسي لموقعهما المجاور لليبيا من الشرق والغرب، ولطبيعة العلاقة العضوية التي تربطهما بالنظام الليبي آنذاك.

هذه الهبّة الثورية الليبية، كان لها طلائعها من النخبة الثقافية والسياسية؛ المتسلحة بأدبيات سياسية مختلفة، عبرت عن طموحات وتطلعات المجتمع والجماهير الليبية. وهي تطلعات وطموحات لم يكن هدفها إسقاط النظام القمعي الديكتاتوري فقط، وإنما إقامة نظام ديمقراطي قائم على المؤسسات، والتعددية السياسية، والقضاء المستقل، والعدالة الاجتماعية، واستقلالية الإعلام، وحرية الرأي والتعبير.

وقد تبلور هذا المشروع بشكل واضح وصريح، خلال العشرية الأولى من هذا القرن، لتكتمل بذلك حلقات النضال السياسي للقوى الوطنية الديمقراطية، خلال العقود الثلاثة التي سبقتها، وهو المشروع الذي ميز هذه الحلقة الأخيرة من حلقات نضال هذه القوى؛ حيث انتقلت من الشق السياسي المباشر في مقارعة النظام، إلى مكون فكري أشمل، يجمع في سياقه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهو ما شكل رؤية التف حولها عديد الجماعات والأفراد، وأوجدت لنفسها فضاء للتعبير من خلال مؤسستين نقابيتين، هما نقابة المحامين الليبيين ورابطة الأدباء والكتاب، إلى جانب المؤسسة الأكاديمية المتمثلة بقسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات بجامعة قاريونس آنذاك. وقد تم التآمر من جانب النظام وأعوانه على الأولى، وتم إقفال الثانية بالشمع الأحمر بناء على قرار من شؤون الروابط والمؤتمرات بمؤتمر الشعب العام. وتعرضت الثالثة إلى المضيقات والملاحقات للعناصر الفاعلة فيها.

وقد تبلور المشروع الوطني الليبي الديمقراطي وبرنامجه، من خلال فعاليات وأنشطة هذه المؤسسات التي كانت تعمل في أصعب الظروف وأقساها.. وفي ظل هذه السياقات النضالية المتنوعة، ولدت تجربة مجلة "عراجين: أوراق في الثقافة الليبية"، لتكون صوته المعبر؛ فكانت افتتاحياتها وجلُّ ما ينشر فيها من بحوث

ودراسات، ونصوص إبداعية، وفنون تشكيلية، ومراجعات ثقافية؛ كان يعكس محتواه تحسسًا لهذا البرنامج في أوضح صياغاته.

ومنذ افتتاحية عددها الأول، الصادر في يناير 2004، بعنوان "الوطن: هوية التنوع والاختلاف"؛ صغت "عراجين" رؤيتها المؤكَّدة على انحيازها الكامل وإيمانها الثابت بمبدأ حرية الرأي والتعبير، ولا تزال تؤمن به، وتعمل من أجله.. "إنها خطوة أولى نأمل أن تسهم في تشكل فضاء حر للحوار والنقاش المسئول، حول قضايا وأسئلة الواقع الثقافي الليبي الغني بالقدرات الإبداعية الخلاقة. هذا ما يعزز حاجتنا لشحذ الطاقات الفكرية الليبية كلها للعمل معًا على صياغة رؤية مشتركة؛ تؤمن بضرورة التنوع، وبحق الاختلاف والتعبير، دون تجريح أو تبكيت.. رؤية وطنية تسقط معها المواقف المسبقة وسوء النية، وتُزيل الجدارن العازلة في ما بين أطرافها الفاعلة "شركاء الوطن"، وتفسح المجال واسعًا أمام كل الرؤى للحاور والتشاور بروح التسامح والشفافية، انطلاقا من وعي بأنه ليس ثمة من رؤية أحادية تمتلك اليقين الناجز أو الحقيقة الكاملة.

من هذ المنطلق كان إيماننا بأن واقعنا العربي عامة، والليبي خاصة، تتقاذفه التيارات السياسية المتصارعة، وأنه لا توجد حلول ولا وصفات جاهزة لدي أي فريق على حدة لإشكالياته العديدة، وسط انواء وخطوب، ولا أمل كذلك إلا في إرادة الفعل الفردي والجماعي، وإطلاق الآراء والأفكار والأصوات لتصدح بما يعتمل في الصدور، وتعلن أن لها الحق في أن تراقب وتحاسب أجهزة الدولة بإرادة حرة تستظل بقانون يحمي الجميع، ويضمن حق العيش بحرية وكرامة في وطن يتساوى فيه الجميع. هذا المنطلق السابق، هو ما جعل "عراجين" تطرح سؤال المجتمع المدني في ملف عددها الثاني الصادر في يونيو 2004، ومن خلال أفتتاحية بعنوان "وطن بجناحين"، جاء فيها (إن سؤال المجتمع المدني يقابل سؤال تشكُّل الدولة الحديثة في منطقتنا العربية، ولعل الأسباب الرئيسية لإخفاق نمودج الدولة العربية- الخائب- في تحقيق أي من المشاريع التنموية والدمقراطية، يعود الى كون أحد جناحيها "المجتمع المدني": إرادة الناس ومشاركتهم، ظل في مختلف مراحلها التاريخية منفيًا ومغيّبًا عن ممارسة دوره الطبيعي الفعال الذي يسهم في فتح آفاق جديدة ومتقدمة لآليات البحث الفكري الدءوب.

وحين اختارت "عراجين" أن يكون ملف عددها الثالث يناير 2005م عن الـ "السيرة بين مرجعية التاريخ وإبداع المؤلف"، انما هدفت إلى ىتقديم قراءات متنوعة عن السير الذاتية والمذكرات واليوميات والرسائل والشهادات التي تتعلق بالشأن الوطني الليبي، أو التي عالجت التاريخ الليبي في تنوعه وشموله".. وتمثل أحد وجوهه ومحطاته المتعددة. إن اهتمامنا بهذا الموضوع نابع من قناعتنا بأن السيرة تمثل جزءًا من ذاكرة الوطن الليبي تختزله تجارب أبنائه الذين عايشوا تجاربه الاجتماعية والسياسية والثقافية في مراحله وتحولاته المختلفة. وهي الذاكرة التي تفصح عن أن وطننا ليس صحراء قاحلة جرداء من العطاء والبذل في الإبداع والفكر والنضال والمواقف، بل هو وطن له تاريخه المشرق الذي كتبه أبناؤه بعرقهم ودمائهم. وهنا لابد لنا من الإعلان عن حاجتنا إلى سير ومذاكرات جريئة، شجاعة، حقيقية غير مضللة، لا تدّعي بطولة زائفة، ولا تنسج أوهامًا حول ذاتها وتاريخها..".

وفي معرض نقدها لمشاريع الإصلاح التي اجتاحت المنطقة العربية في تلك الفترة، ومنها برنامج "ليبيا الغد" ما نشر في العدد الرابع من "عراجين" الصادر في يناير 2006م، تحت عنوان "رهان المستقبل".. وجاء فيه "الإصلاح المنشود ليس مجرد أحاديث ووعود براقة، ولا هو مؤتمرات ودعوات وقرارات فوقية، إنما هو عملية مجتمعية شاملة، تنخرط فيها مؤسسات المجتمع المدني وفعالياته وكل المواطنين؛ بهدف تغيير الواقع الثابت، وتنميته بما يخدم مصالح الوطن ومستقبله.. والضمانة الأساسية للإصلاح، تتمثل في وجود آليات ديمقراطية حقيقية، تتيح لكل أبناء المجتمع بمختلف رؤاهم واتجاهاتهم واجتهاداتهم الفكرية المشاركة في بناء واقع جديد من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية، تنجز برنامجا إصلاحيا من بين عناصره:

1 - إصلاح اقتصادي يتمثل بإعادة الهيكلة، بما يحقق مصالح الوطن والمواطن في ثروة مجتمعه.

2 - إصلاح الهياكل الإدارية بما يكفل القضاء على مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية ووساطة.

3 - إصلاح البنية التعليمية؛ بتطوير المناهج بما يلائم التطور العلمي والتقني، وحرية البحث العلمي، وتنمية وتطوير القدرات والمهارات العلمية والمعرفية

للطلاب والباحثين والمعلمين في مختلف المراحل التعليمية، بما يفسح مجالاً لانطلاق القدرات العقلية والعقلانية الخلاقة.

4 - إصلاح الخدمات الصحية والعلاجية، والارتقاء بها؛ لمواكبة حاجات الناس.

5 - استقلالية القضاء بما يضمن المساواة والعدالة أمام القانون بين كل أفراد المجتمع.

6 - افساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني؛ للعمل والمشاركة الفاعلة في عملية البناء والتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي.

7 - تمكين المرأة العربية، واعتبارها عنصرًا فاعلاً ومهمًا في صلب ما نطمح إليه من مجتمع مدني حديث.

إن ما تقدم طرحه، يتطلب التأكيد على مفهوم المواطنة المرتبطة بمقومات قانونية وسياسية واجتماعية، تعد هي الأساس لخلق الثقة بين مختلف أفراد المجتمع على مختلف مستوياتهم ومسئولياتهم، وذلك عبر طرح منظومة الواجبات والحقوق للمناقشة والتداول بكل شفافية".

وفي هذا السياق نفسه، أكدت افتتاحية عددها الخامس الصادر في أغسطس 2006 على موقفها الثابت من مشروع الإصلاح العربي "المزعوم"، والذي يشمل ليبيا بالطبع.. وكانت بعنوان "الفريضة الغائبة والنائمون عن شواردها"، جاء فيها: إن الأنظمة العربية القائمة والراسخة قد تبنت فكرة الإصلاح ورضيت بها، تحت ضغوط خارجية أعقبت أحداث سبتمبر 2001، بل وتعهدت هذه الأنظمة بتنفيذ الأجندة الخارجية لعملية الإصلاح، واتخذ كل نظام خطوات (ديكورية) في طريق ذلك الإصلاح المحدود والمشروط؛ بعد أن غيّرت جلدها، وارتدى سدنتها حلة جديدة؛ ليقودوا مرحلة الإصلاح تحت شعار "الفكر الجديد وتجاوز أخطاء الماضي والبدء في مرحلة جديدة".. وهنا السؤال يفرض نفسه: أي إصلاح هذا المنشود؟ وما ملامحه ومشروعاته؟ ومن الذي يقوم به؟ هل يمكن لمنتجي الخراب العربي السابق والحالي- فاقد الشيء لا يعطيه- أن ينقلبوا بين عشية وضحاها إلى مصلحين أو إصلاحيين؛ يمنحون الحرية السياسية لشعوبهم، ويحققون العدالة الاجتماعية؟! وهل يمكن للجماهير العربية المحبطة والجريحة، أن تمنح ثقتها وتسلم قيادتها لمن تكمن مصلحتهم التاريخية في دوام قهرها وإذلالها؟ هل تستطيع قوى الحرس القديم-

مبدئيًا- أن تقبل رأيًا مسموعًا غير رأيها؟ وهل يمكنها مبدئيًا أيضا أن تبث رغبتها الصادقة في الإصلاح بتوجيه نقد ذاتي حقيقي لما ارتكبته من أخطاء تصل حد الجرائم في حق شعوبها وأوطانها؟ هل يمكن لهم تقديم كشف حساب سياسي ومادي واجتماعي حقيقي لما يعتقدون أنهم أنجزوه في الماضي؟.. إن الإصلاح الحقيقي لن يتأتى بالنيات الحسنة وحدها، ولن تمنحه للشعوب أنظمة هي السبب المباشر فيما آل اليه واقعنا العربي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا... إنها الأنظمة التي لا تهمها ولن يهمها سوى مصالحها".

وفي رصدها لبعض مظاهر الحراك التي شهدها الواقع السياسي الليبي في سنة 2007، وردود الفعل إزاءها، ومن بينها "مؤتمر السياسات العامة" الذي نظمه وأشرف عليه مركز البحوث والاستشارات بجامعة "قاريونس" برعاية مجلس التخطيط العام- عقب تولي د. محمود جبريل رئاسته- ودعوة عدد من الصحافيين والكتاب الوطنيين لإنشاء نقابة "مستقلة" للصحافيين، وتحرير الإعلام من قبضة السلطة الرسمية، جاءت افتتاحية عدد "عراجين" السابع الصادر في سبتمبر 2007م بعنوان "هذا الحراك المجتمعي الليبي...إلى إين؟"، التي دعت "إلى الدفع بتلك الخطوات.. على أن كافة ما أشرنا إليه من مؤشرات إيجابية لابد وأنها تحظى باهتمام كبير لدى المواطن الليبي على وجه العموم، ولدى المثقفين على وجه الخصوص. **وهي- من وجهة نظرنا- خطوة أولى على طريق الألف ميل الذي نطمح أن يتحقق في مجتمعنا الليبي، نحو توسيع دائرة المشاركة السياسية لكافة القوى الفاعلة، وذلك من خلال تعزيز حرية الرأي والتعبير، وسن قوانين واضحة وصريحة يعضدها وجود قضاء ليبي مستقل، وتضمن ممارسة المواطنين لحقهم في إنشاء وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني والصحف المستقلة والمنابر السياسية، بعيدًا عن ضوابط القانون 19 لسنة 2007م سيئ السمعة، وما شابهه من قوانين تجرّم العمل السياسي".**
وهو ما أكدت عليه المجلة بإصرار وقوة في ختام افتتاحية عددها الثامن الصادر في يناير 2010م تحت عنوان "ليبيا أولاً.. ليبيا دائمًا" التي جاء فيها:"وجود مؤسسات المجتمع المدني متعددة البرامج والاهتمامات والقضاء العادل، ووسائل الاعلام الحرة التي تشكل ضمير الناس وعينهم الثاقبة. كل ذلك وغيره في ظل عدالة اجتماعية تكفل الحياة الحرة الكريمة لكل المواطنين، حين تقدم لهم الخدمات الضرورية من تعليم

يراعي متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، ومرافق خدمات صحية وعلاجية حديثة ومتطورة، والعناية بالأجيال الشابة ومستقبلها. مع مراعاة المساواة في الفرص بين الجنسين، وتوفير فرص العمل لكل القادرين، وضمان العيش الكريم ليجني المواطن ثمار تاريخه ونضال أبنائه المتكاتفين للبناء، الواقفين صفا واحدا، الناطقين بصوت الوطن: نسمو عن الصغائر، نستنهض الضمائر؛ سلاحنا العلم والإرادة لبناء مستقبل اجيالنا، مستقبل ليبيا أولاً وقبل كل شيء، دولة القانون والمؤسسات، دولة العدالة والمساواة: دولة ليبيا".

لم تكن هذه الافتتاحيات، إلا تلخيصًا لمضمون الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة في متن المجلة، والتي تناولت برؤى نقدية تحليلية موضوعية، كل ما يتعلق بالشأن الليبي السياسي والاجتماعي والثقافي والتاريخي، وطرحت من خلال ملفاتها الأسئلة والقضايا الجوهرية التي تمس هذا الواقع "الهوية في عالم متغير" و"المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" و"السيرة الذاتية بين الابداع والتاريخ" و"الجامعة الليبية: خمسون عامًا من العطاء وتواصل الأجيال" و"الثقافة الليبية خمسون عامًا"، و"ليبيا من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية" و"السياسات العامة وخيارات الإصلاح" و"الثقافة الليبية أفق آخر: رؤية استشرافية".

وقد شارك أكثر من ثمانين باحثًا ودراسًا ومثقفا ومبدعًا، من مختلف المشارب والرؤى والمواقف، في تحرير مواد هذه المجلة على مدار أعداد إصدارها السابق. وتأكيدًا لنهجها المتمثل في البيان الذي تعرف به نفسها "عراجين.. إصدار فكري مستقل يُعنى بالشأن الثقافي في ليبيا.. تطمح للمساهمة في تأسيس فضاء للتنوع والاختلاف والتعدد، وتعمل على نشر وتعميق قيم ثقافة الحوار والتفكير النقدي والنقد الذاتي، وإشاعة قيم الحداثة والإبداع الخلاق من أجل إرساء ثقافة وطنية ديمقراطية وفكر عقلاني مستنير".

إن تحليل المضمون لمجمل مواد مجلة "عراجين: أوراق في الثقافة الليبية"، يفصح بما لا يدع مجالاً للشك، عن موقفها المناهض والمقاوم لنهج السلطة القذافية الديكتاتورية، ويطرح بديلا وبرنامجا ثوريا، بتحليلها الموضوعي الذي يوضح تفسخ أطروحات النظام، وفساد نهجه الفاشي، مع طرح الرؤى المغايرة له. وبطبيعة الحال

وشأنها شأن أي فعل فكري إبداعي مستقل، لم تطرح "عراجين" رؤيتها بصورة سياسية مباشرة، إنما من خلال أطروحة تنويرية تهدف إلى إشاعة الوعي النقدي وتجذير المعرفة بتشكلات الواقع الليبي في تاريخه وحاضره ومحاولة استشراف مستقبله.

وفي حقيقة الأمر، يجب الاعتراف بأن هذه الأطروحة/"الرؤية" لم تكتسب مصداقيتها وجرأتها، بل واستمراريتها التي نحن بصدد استئنافها بهذا العدد الجديد، إلا من شعور صادق بالتفاف القوى الوطنية الليبية في الداخل والخارج من حولها، ومن ودعمهم ومساندتهم لها معنويا وماديًا.

ولا يمكن فهم السياق الفكري السياسي لصدور "عراجين" منذ عددها الأول في يناير 2004، بما تحمله من أطروحات ورؤى مناهضة لنظام كان غاشمًا بالفعل، إلا بقراءة وتحليل الواقع الموضوعي والمناخات التي صاحبت صدورها، ولعبت دورًا في تشكّلها. وهي مناخات التغيير التي طالت مركزيات مستقرة عالميًا، وصاحبتها أطروحات كبرى مثل الجلازونيست والبروسترويكا، ووضعت حدًا لصراع القطبين التقليدي القديم، وأثرت بطبيعة الحال على الشرق والعالم العربي، وتعمقت معها أزمة النظام الليبي التي بلغت ذروتها منتصف الثمانينات بهزيمته في مغامرته التشادية، وفشل مشروعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تحدث عنه كتابه "الأخضر"، مما صعّد من حالة الاحتقان والرفض في أوساط الشارع الليبي، وجرت محاولة اغتيال رأس النظام "باب العزيزية" 1984م، ثم الغارة الأمريكية في 1986م".. وهي المناخات التي دفعت النظام في 1988 إلى تجميل وجهه حفاظًا على بقائه، فأفرج عن المعتقلين السياسيين ومزق قوائم الممنوعين من السفر، وسمح بتجاوز بعض أطروحات كتابه الأخضر العجيبة في الجانب التجاري وبعض الأنشطة الاقتصادية، فأعاد القطاع الخاص والشركات للعمل، وعودة المعارضين من الخارج، وإصدار مجلة "لا" التي يمولها، لكن خطها التحريري كان على يساره.

هذه المناخات، بالرغم من أنها لم تمس- من بعيد أو قريب- بنية النظام وعقيدته في إدارة الحكم وآلياته، استفادت منها في حقيقة الأمر الثقافة والمثقفون الليبيون عمومًا، في حراكهم نحو توسيع الممنوح لهم من هامش التعبير، واستثماره في كسب

المزيد من هذه الأرض.. وها نحن نخطو معكم بـ "عراجين" خطوة أخرى على هذه الأرض، خطوة مختلفة بعد فبراير 2011 لتعميق وترسيخ مشروعها الوطني الديمقراطي.

هذا ما سطرته"عراجين" بمداد الألم والدموع والدم، في زمن العسف والفقد والقمع، زمن الديكتاتورية، وهذا ما سنواصل حمل بيارقه إلى أن يتحقق لشعبنا الليبي حلمه بالحرية والتقدم.. عاشت ليبيا.

"التحرير



الذاكرة الأخلاقيّة

❖ إبراهيـــم الكـــوني

" أفضل القوانين تولد من الأعراف"

(جوبير)

" لو خُيّرت كل الأمم في اختيار أحسن الأعراف لاختارت كل أمّة في النهاية أعرافها"..

(هيرودوت)

***

لفهم طبيعة الاستبداد لابُدّ من طرح سؤال:"لماذا تعمد نزعة الاستبداد إلى إماتة الأموات قبل إماتة الأحياء؟". الجواب: تلجأ الأنظمة الاستبدادية إلى هذه الحيلة ليقينها بأنّها لن تُفلح في زعزعة الأحياء، وتغييبهم لإعادة إنتاجهم كعبيد، إلاّ إذا أفلحت مسبقاً في تغييب السلف، أو روح السلف بالأصحّ، لأنّهم النبع العصيّ الذي يُغذّي عناد مادّة الاستبداد المُتمثّلة في الأخلاف. وأقول "نبعٌ عصيّ" لأن الأسلاف ملّة ليست في متناول اليد. ملّة على قيد الحياة برغم أنها في عداد الأموات. ملّة على قيد الحياة لأنّها غنيمة الذاكرة. لأن روح الأسلاف هي عقل الذاكرة المحمول كتميمة في مسيرة الأجيال، هذا العقل الذي يلعب دور البطولة في تحصين القيم الأخلاقية في

رحلة الأجيال. وهذه القيم الموروثة تُشكل في تراكمها مكوّنا مُذهلاً ذي بُعد ديني يستقيم في اسم "العُرف" حيناً، أو في اسم "الناموس" حيناً آخر.

هذا الناموس الذي أجاد القدّيس تحديد هويّته البدنية، عندما قال:" الأمم الذين ليس عندهم ناموس، متى فعلوا بالطبيعة ما هو في الناموس، فهؤلاء، إذ ليس لهم الناموس، هُمْ ناموسٌ لأنفسهم" (بولس. الرسالة إلى أهل روما - 14:2). وهو ما يعني أن الناموس تجربة أخلاقية أفرزتها مُمارسة الجماعة البشرية المُلتئمة في أمّة تستعير روحاً دينية برغم أنّها ليست تنزيلاً. إنّها التجربة التي تسعى جاهدةً كي تنتصر على هويّتها الدنيوية، وتهفو لمُلاحقة التنزيل لأن الالتزام الأخلاقي هو الترجمة العملية لأعجوبة الإيمان. لأن لا وجود في دُنيانا لأعجوبة يُمكن أن تُناهز أعجوبة النجوم في قلب السماء، والأخلاق في قلب الإنسان كما يقول "كانط" في "نقد العقل العملي".

هذا المُكوّن الجسيم يتحوّل مع الزمن هوية للجيل، ثمّ روحاً للأمّة، إلى أن ينتهي به المطاف في مفهومٍ صار معبوداً في كل الثقافات، وفي يقين أكثر الأمم بدائية، وهو: الوطن!

فبأيّ حيلة تتسلح النزعة الطُغيانية في سبيل الاستيلاء على الوطن، أو بالأصحّ، تغريبُ الوطن لإحلال وطن آخر محل وطن يُسبّح بحمد الطغيان؟

يستهدف الاستبداد أوّل ما يستهدف في حملة التغريب: روح الوطن. وهو كروح ذو طبيعة لا حُضور لها في الواقع، برغم حضورها الطاغي في الوجدان. واستحالة نيلها تكمن في هذه المُفارقة: غيابٌ في المكان، مقابل الحضور في الأزمان، مقابل الحضور في الوجدان. ولكن روح الأوطان متنٌ. متنٌ مبثوثٌ في وصايا. وصايا يغتنمها سلطان الزمان فتغترب حرَفاً، تغترب نصّاً، ولكنها تأبى إلاّ أن تؤكد حضورها رمزًا، فتمتلك بحضورها رمزًا سلطة على الوجدان أقوى. إنها في هذه الحال تنتقل لتسكن الجينات. وما يسكن الجينات يسري في الدمّ، بل يصيرُ غنيمة روحية لا تلبث أن تتحوّل طبيعة تفوق طبيعة العادة سُلطاناً. تتحوّل طبيعة لا تُقهر لأنها مُنذ الآن تتماهى مع الطبيعة الأمّ لتصبح طبيعة أولى. هذه الطبيعة التي يروق للذاكرة أن تُترجمها في نظام أخلاقي ينافس (وقد يُنازع) نظام القوانين السائدة؛ بل

كثيرًا ما يصير نظام الذاكرة هذا ناموساً بديلاً للنواميس الوضعية التي تسُنّها أنظمة الحكم، سيّما في أزمنة تدهور هذه الأنظمة لتنقلب أنظمة الذاكرة مُنقذاً يُجير الأمّة من الفوضى، ويُحقق الخلاص. وهو ما يكشف الطبيعة الغيبية لهذا النظام من خلال دوره كضمان في أزمنة المحن التي كثيرًا ما تعصف بالأمم. إنه بمثابة روحٌ ثانية في نظام تقويم الوجود. إنّه العُروة الوثقى التي تُحقق ما تُسمّيه المتون المقدّسة بالميلاد الثاني عندما يُهيمن الشّر، ويعمّ الدُنيا الخلل.

ولهذا السبب كانت الذاكرة الأخلاقية الهدف الأول في فصول الحملة لمُصادرة الوطن في أيديولوجيّة العقليّة الاستبدادية. حملةٌ تبدأ بقتل الرموز الحاملة لروح السلف، لأن الوطن ليس كياناً له حضور في الطبيعة وحسب، ولكنه ذاكرة ثقافية مركّبة على نحوٍ غاية في التعقيد. وعلّ أقصر الطرق لنفيه هو محو الذاكرة الرمزية الحاوية لهذا التركيب المُعقد. ذلك أن تغذية الأمّة بالأوهام (المترجمة بحرف الشعار الميّت) عملٌ لا يكفي في سبيل تشييد كيان النظام الشمولي. وخلخلة جذور مجتمع قائم على العُرف مُنذُ ألوف الأعوام بجرّة قلم أمرٌ مجبولٌ بالخطر وواعدٌ بالإخفاق حتماً.

والدليل على قوة هذه الذاكرة الموروثة، في مُقابل الذاكرة الثقافية المكتسبة بمشيئة الأنظمة السياسية المختلفة، في متناول اليد بقراءة عابرة لتاريخ الليبيين في مُختلف العصور. ولو تساءلنا عمّا إذا كان هذا الشعب قد حقق حُرّيته، أو صان وحدته، أو نظّم حياته، أو حافظ على العهد سواء مع قبائل الداخل أو أمم الأغراب، بفعل الوعي السياسي المكتسَب بالقوانين الوضعية، أم إنطلاقا من الإحساس بالواجب؛ أفلا يبدو هذا الإحساس بمثابة النداء المقدّس، المستعار من ناموس سنّتهُ الأجيال في رحلتها الدمويّة الطويلة، في قانون نعتنقه اليوم باسم العُرف؟

إنه حسٌ بالوطن، حسٌ عفويّ بتلك القيَم الأخلاقية التي تراكمت في الذاكرة الشعبية لتُكوّن عقيدة ترتقي إلى مستوى الإيمان في بُعده الديني، واستوت في مفهوم التضحية في سبيل حُرّية الوطن، أو لإعلاء شأن هذا المعبود المُسمّى وطنًا.

فهل كان سليلُ الوطن في وضعٍ يُمكنهُ من التحلي بخصلة الخصال المتمثلة في التضحية بالنفس لو لم يكن سليل تلك الحرية التي ورثها المُريد من تقليد الأسلاف

الكامن في اللاوعي، الساري في الجينات، هؤلاء الأسلاف الذين آمنوا كما لم يؤمن مخلوق بأن الإيمان بالحرية ما هو إلا إيمانٌ بالله، لأن الحُرية ما هي إلا الوجه الآخر للحقيقة؟

هذه الإرادة، إرادة الذاكرة الأخلاقية، هي الصخرة التي تحطمت على صلدها أحلام الاستبداد دوماً، لأنها لم تكن لتنجو من كيد الشرّ لو لا طبيعتها الفطرية المُستعارة من روح وجْديّة، مهووسة بحلم ذي سجيّة دينية هو: الحريّة!

تستطيع يدٌ مُلوّثة بجرثومة الطغيان أن تُصيب بالوباء كُل شيء: تستطيع أن تُطيح بالعروش، وتخنق صوت الآخر، وتُغيّب هوية الأقليّة بقطع لسان الهوية. تستطيع أن تُسمّم النفوس، وتُسلط ذوي القُربى على ذوي القربى، وتكتُم حتّى أنفاس الضمير في صدور ضعاف النفوس. ولكن هل أفلح هذا الكابوس في شلّ إرادة الذاكرة الأخلاقية؟ كلاّ بالطبع! إرادة الذاكرة الأخلاقية هي ما أعجز الكابوس، لأنّها لم تكُن يومًا سوى إرادة الحقيقة. هذه الإرادة التي تسامحتْ طويلاً؛ فظنّ أهل الاستكبار تسامُحَها ضعفاً، وغفرتْ طويلاً؛ فظنّ أهل الباطل غُفرانها استسلاماً، وانتظرتْ طويلا فظنّت ملة البُهتان انتظارها اغتراباً. ولكنّها عندما استيقظت من غُربتها أخيرًا تحوّل كل شيء في هبّتها هباءً!



سراب الربيع: وهم الثورة.. والانتفاضة المسروقة

❖ على محمد الرحيبي

الثورة فى مفهومها العام والمبسط، هى زلزال اجتماعي تنتجه حالة من اختلال التوازن داخل البنية الاجتماعية، عندما تصبح العلاقات ومنظومة النظم الحاكمة للنشاط الاجتماعى والاقتصادى، قد عجزت عن استيعاب التطور والآفاق المفتوحة له.

ووفقا لهذا المفهوم العام يمكن الجزم بأن مجمل المنطقة العربية تشهد أوضاعا تتوافر بها أغلب الشروط الموجبة لوقوع الزلازل الاجتماعية، وأنها تقع فى محل مركزى من حزام الزلازل الاجتماعية في العالم- بناء على شروط تاريخية، ترتبط بمراحل التحرر الوطنى وتجارب ما اصطلح على تسميتها بالنهضة العربية، وعجز وهزيمة القوى التى تنطعت لقيادة المرحلة، وانهيار المشاريع والشعارات التى رفعتها.

ووفق هذا التقديم العام سأتعاطى مع ما حدث في ليبيا فى فبراير 2011 لأراه كانتفاضة لزلزال اجتماعى، توافرت اشراطه الذاتية والموضوعية... لكن انفجاره مرتبط بما حدث بداية فى الجوار الغربي (تونس) ثم فى الجوار الشرقى (مصر)،

باعتبار أن ذلك قد وفر عاملا مساعدا لتفجر الزلزال الليبي، وهما الحدثان اللذان شكلا بداية. ما أطلق عليه إعلاميا وصف (الربيع العربي).

وإذا كان المفكر المصري الكبير الدكتور سمير أمين، قد قدم- وفى وقت مبكر مع مطلع عام 2011م- تحليلا عبقريا ونافذا لهذا الزلزال الاجتماعي، ونتاجه المتوقع فى سياق فهم عميق لحالة الوحدة التى اتسم بها العالم، وفق صيغة هيمنة الرأسمال العالمى بصورته الإمبريالية وبقيادة أمريكية على مجمل الخارطة العالمية، خلص فيه الى رؤية ما يحدث كانتفاضات يتم أسرها ومصادرة أفقها الثورى لصالح استرتيجية رأسمالية تقودها أمريكا دوليا فى سياق تحالف مع قوى محلية تشكل حركة الإخوان المسلمين ذراعها السياسي الفاعل محليا.

فإننا الآن وبعد مرور هذه السنوات لم نعد بحاجة للتعاطى مع الصياغات التحليلية القابلة للجدل، بقدر ما نحن فى وضع التعاطي مع وقائع وأحداث ملموسة، يمكن الاحتكام إليها لمعرفة مدى مصداقية التحليل الذي بدا لي صائبا فى حينه عندما اطلعت عليه عبر حوار أجرته معه صحيفة فرنسية مع نهاية شهر فبراير 2011، ونُشر مترجما فى العديد من المواقع على شبكة المعلومات.. وساهم فى تشكيل قراءتى وموقفى مما جرى ويجري.

وإذا كانت حادثة إحراق البوعزيزى لنفسه شرارة لانطلاق موجة التظاهر الشعبي وسلسلة الاحتجاجات التى عبرت عن الزلزال التونسي، فإنه ومن البديهي أن هذه الحادثة ليست خالقة لمبررات وأسباب تلك الاحتجاجات.. والمظاهرات.. كما أن هذه الاحتجاجات والمظاهرات لم تكن جديدة على المشهد الاجتماعى التونسي، فقبلها وبما يقل عن السنتين انفجرت أحداث أعنف وبأسباب أعمق (أحداث الحوض المنجمى)، والتى تم قمعها بشكل أشد شراسة، وسقط فيها قتلى وجرحى وسجن الكثير من عمال المناجم وأهالى الحوض المنجمى..

إن ما ميّز التظاهرات التى فجرتها حادثة "البوعزيزى"، هو انتشارها لتشمل وبشكل متسارع كافة مناطق تونس، وهذا الانتشار شتت قوى الأمن والقمع التابعة للنظام، فأظهر ضعفها أمام الكتل الجماهيرية المحتجة فى الشوارع (فى السابق كانت المظاهرات محدودة النطاق، وكان بوسع النظام أن يحشد قواه الأمنية المدججة

بالسلاح؛ فيطوق ألفا من المتظاهرين مثلا بألفين من رجال الأمن فيظهر النظام عملاقا لا يقهر).. وغذا كان البؤس والفقر والقهر واختلال التوازن الاجتماعى، يخلق المبرر للتظاهر والانتفاض لدى القطاعات الواسعه من الجماهير، فإن هذا وحده لا يفسر هذا الانتشار السريع للمظاهرات واشتعالها، بدليل أن هذا الانتشار لم يحدث إبان أحداث الحوض المنجمى المشار إليها، رغم ضخامة الحدث وتوافر الشروط- لذلك وجب أن ناخذ فى الاعتبار ذلك الدور التحريضى، والمتبني للمظاهرات والذى قام به الإعلام، وشكلت قناة الجزيرة القطرية ذراعه الضاربة..

لقد وفرت تلك التغطية الإعلامية المتعاطفة مناخا تحس فيه الجماهير بأن ثمة من يسمع صوتها، ويتعاطف معها على نطاق عالمى مما يشجعها ويشعرها بالمؤازرة والدعم فيدعوها للخروج بعزم أشد دون شك.

وأمام هذا الدور الفاعل للإعلام، يجدر بأي دارس أن يتوقف عنده، وألا يغفل طبيعة هذه الأذرع الإعلامية ومصادرها، ليفهم من خلالها طبيعة القوى الإقليمية والدولية التى صارت احد العناصر الفاعلة فى توجيه ما يجرى وفقا لاستراتيجياتها، وكل ذلك فى إطار الوعى بالخريطة العالمية، والقوى المهيمنة عليها.. وهذا سيقودنا تحديدا الى ما سمي بالدور القطرى الواضح فى مجمل ما جرى وتفسير حجمه الذى لا يتناسب وحجم هذه الجزيرة الصغيره التى لا تعدو ان تكون بئر غاز هائل، تربع عليه وكيل لشركات الغاز الكبرى تسمى باسم أمير.. ولا أعتقد أن ثمة عاقلا يمكن أن يسند هذا الدور للطبيعة الديموقراطية أو الثورية أو لحجم التاثير الجيوسياسي لجزيرة الغاز المذكورة!!

وفى سياق جهدى لفهم هذا الدور، كان لا بد من استحضار تلك الوقائع التى ابتدأت مع 2006 وما بعدها فى إطار تبنّى الغرب لاستراتيجية جديدة لمواجهة ما يسميه بالإرهاب الإسلامى الذى تتبناه تيارات وتنظيمات إسلامية جهادية متطرفة، اتسم فكرها بصياغات عامة قابلة للانتشار، خصوصا في بيئات يتسع فيها هامش الفقر، والانسحاق، وتهيمن عليها سلطة القمع الشامل.. انتشار لا يشترط تنظيما مركزيا يحرك الخلايا، ولا بنية تنظيمية مترابطة مما منحها إمكانيات الحركة والانتشار.. وقد عانى الغرب من ذلك بصورة ضاعفت الأعباء الاقتصادية الباهضة

التى وجد الغرب نفسه أمام تكاليفها، سواء على صعيد تبنى منطق المواجهات العسكرية المكلفة للقضاء على الإرهاب والتى تبناها بوش الصغير، وإدارته عبر غزو العراق وأفغانستان، وثبت فشلها وعدم فاعليتها فى القضاء على هكذا تنظيمات متناثرة ولا تخضع لدولة أو حتى بنية تنظيمية موحدة لحد أنها صارت أشبه بالأشباح أو على صعيد تلك الترتيبات الأمنية المكلفة المطلوبة لتامين المواقع المهددة (تكفى مكالمة تليفونية باحتمال وجود قنبلة فى مطار، لأن توقف حركة المطار لساعات.. أو احتمال تسلل إرهابيين لمدينة ما إلى استنفار الأجهزة الأمنية، واتخاذ إجراءات للتامين والحواجز والتفتيش التى لم يعهدها المواطن الغربي.. إلخ وما تكلفه كل تلك الإجراءات من نفقات لم يعد بوسع الاقتصاد الرأسمالى خصوصا فى أزماته العاصفة التى يشهدها عبر العقد الأخير من الزمن.

لذلك تبنى الغرب سياسة واستراتيجية، تقوم على اعتماد صيغ من التعاون مع قوى محليه ذات مرجعيات إسلامية، تتكفل بمحاربة هذه التنظيمات بذات سلاحها الأيديولوجى، وتعمل على تدجينها أو قطع دابرها. وكانت حركة الإخوان المسلمون عبر تنظيمها الدولى قد قدمت نفسها كمرشحة للقيام بهذا الدور باعتبارها حركة تعتمد الإسلام مرجعية لها، وبفهم متفتح يقبل القيم الليبرالية بدرجة أو أخرى، ويطرحون التجربة الأردوجانية التركية نموذجا.. ويقدمون أنفسهم كقوى سياسية، تتحلى بقاعدة جماهيرية فى المنطقة.. طامحين إلى مباركة غربية لتوليهم دورا فى قيادة المنطقة.

لقد صار الآن معروفا وقائع تلك الاتصالات التى تمت بين قيادات إخوانية فى مجمل البلدان العربية، وقيادات سياسية وأمنية غربية، وبتواجد ورعاية قطرية واعترفت قيادات من الإخوان بذلك.. وهى اتصالات أسفرت عن صفقة يقبل فيها الغرب بدور الإخوان فى قيادة المنطقة، مقابل توليهم مهمة دفع شر التنظيمات الجهادية المتطرفة عن الغرب.

ورشحت قطر نفسها لرعاية تنفيذ هذه الاستراتيجية.. والتى وجد فيها الأمير القطرى فسحة لتحقيق حلم وطموح يراوده فى توسيع وكالته؛ لتشمل الزيت البترولى الى جانب الغاز عبر عملية تفتيت للسعودية، يمتد من خلالها نفوذه الى المنطقة الشرقية بالسعودية الغنية بالنفط.. حيث رأى الأمير القطري فى قيام أظمة ذات رداء

إسلامى يمثله الإخوان المسلمون فى أقطار عربية- وبخاصة مصر ذات الثقل التاريخى والحضارى وحاضنة الأزهر العريق- ما سيسحب من العائلة السعودية ثقلها الدينى، ومسوحها الروحية، ويفقدها قدرا كبيرا من قوتها بما يعجل من انهيارها الذى سيترتب عليه تفتيت المملكة وحصوله على المنطقة الشرقية (وقد نشر فى النصف الثانى من سنة 2011 تسجيل للأمير القطرى، وهو يحدث معمر القذافى بأحلامه؛ مؤكدا توقعاته بقرب انهيار سلطة آل سعود، وانحسار نفوذهم فى حدود "نجد" التى تنتج 400 ألف برميل يوميا، يرى أنها كافية للعائلة، ويحث القذافى على العمل معه فى هذا الاتجاه).. ولعل التوجس من مثل هذا المخطط، هو ما يفسر موقف السعودية المناهض لسيطرة الإخوان على مصر، وجهودها من أجل إسقاطهم.

ولعل ما سبق يفسر بقدر ما الدور القطرى فى مجرى الأحداث، وفى إطار الدور الخارجى إقليميا ودوليا فى توجيه الانتفاضات والتأثير على مساراتها بما يخدم المشاريع المطروحة، وقد وفرت الطبيعة الجماهيرية العفوية لهذه الانتفاضات، وغياب القيادة الفاعلة والبرامج المؤطرة لها دورا مهما فى أن يكون لهذا التاثير الخارجى دورا فاعلا ومؤثرا بدرجة كبيرة.

لقد كان للاستطراد السابق ضرورته للولوج الى الحدث الليبي؛ لنفهمه ونفسر تطوراته ونتائجه، ليس عبر التحليلات والمعالجة النظرية، بل عبر الوقائع والأحداث التى صارت الآن تاريخا ناجزا لا يمكن لأحد نكرانه.

لقد وفرت أحداث مصر وتونس مناخا مثاليا لانفجار انتفاضة تراكمت شروطها فى ظل نظام اتسم تاريخه بقبضة أمنية شديدة، وبقمع مبكر لكل البنى والأطر الضامنة للعمل المستقل على كل الصعد، وفى مناخات اتسمت بانتشار الفساد، وغياب العمل التنموى الحقيقي لعقود، وفوضى إدارية، وتردٍّ خدماتى أفقد كل الشعارات التى رفعها النظام طوال عقود أى معنى أو مضمون، وأفرغها من كل محتوى... وخلق حالة من التذمر العام لم تفلح محاولات الإصلاح المرتبكة والمترددة التى حاول النظام القيام بها عبر مشروع "سيف الإسلام القذافى" المسمى بـ"ليبيا الغد" من التخفيف منه، بل ربما زادته حالة الإحساس بالإحباط التام من كل محاولات إصلاح المرتبكة والمتذبذبة التى خاضها سيف إسلام القذافى منذ 2006،

وما بعده.. كما لم يعد مؤثرا ولا مجديا ذلك الاجترار الإعلامى لمنجزات وطنية حققها النظام فى عقوده الأولى من قبيل إجلاء المستوطنين الطليان، والتخلص من سيطرتهم على مفاصل مهمة فى مكونات الاقتصاد الوطني، وتأميم النفط، وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية؛ زراعية وصناعية، انهارت وتهالكت نتيجة لسوء الإدارة، وتغليب أسلوب اعتماد الولاء بديلا عن الخبرة فى منح النظام مشروعية جماهيرية حامية قد تمنع الانتفاض والثورة..

ولاعتبارات عديدة- ليس هنا مجال شرحها- كانت المنطقة الشرقية بأسرها هى بداية الحدث.. ورغم أن النظام كان واعيا بذلك، فحاول أرسال أهم وأغلب طواقمه الإدارية والأمنية مبكرا الى بنغازى لتشهد بداية الأحداث إلا أن ضحالة بل وحتى تفاهة هذه القيادات، وكون أغلبها لم يكن يوما من أصحاب المبادرة، أو الموقف الجاد بقدر ما كان مجرد موظف لدى الحاكم يتلقى الأمر فينفذ.. فقد كانو أعجز من أن يفعلوا شيئا تجاه ما بات حتمي الوقوع ولا معالجته (أن متابعة واعية لما نشر من مكالمات الطيب الصافى مع المسئولين خلال تلك الحقبة، تكشف بجلاء حقيقة هذه القيادات، وتصدق توصيفنا السابق كتوصيف لواقع الحال، دون تجنٍّ أو مبالغة).. وامتدت شرارة الانتفاض للمناطق الغربية فى إطار من تغطية من تلك الأذرع الإعلامية المشار اليها.. وفى خلال أيام معدودة سقطت القلاع الأمنية للنظام المتمركزة فى المنطقة الشرقية، وتحررت المنطقة بأسرها من قبضة القذافي..

ليس من شك فى أن الطبيعة العنيفة للقذافى تجاه أى معارضة له، وكون القوة الضاربة والأساسية قد استقرت بيد أولاده الذين منحهم مشروع توريث السلطة أدوارا فاعلة ومؤثرة فى السياسات العامة للدولة.. إضافة الى اتساع رقعة البلاد، وقلة عدد سكانها بالنسبة لهذا الاتساع وتباعد ما يمكن أن نسميه مراكز التجمع الحضري.. وكل ذلك مسنودا بضعف فى البنية السياسية للشارع، والغياب شبه الكامل للمنظمات والنقابات المستقلة.. إلخ، كل ذلك ساهم فى اعتماد النظام- وبشىء من الارتباك- لصيغة المواجهة، وعلى ثقة من قدرته على حسم الأمور لصالحه ولجم الانتفاضة وتحجيم نتاجها... وهذه الوضعية استدعت من القوى الخارجية وأذرعها الإقليمية أن تتقدم خطوة أخرى أبعد من التغطية الإعلامية لتقوم بجهد ودور عملي بدرجة لم تشهدها انتفاضتا تونس ومصر.. ولتصبح بحكم هذه الخطوة عنصرا

أساسيا وفاعلا فى المعركة ضد النظام بهدف إسقاطه (وكما قال الأمير القطرى: لولا تدخل "الناتو" لما سقط نظام القذافي)، فتحركت قطر ودول الخليج لتقدم الدعم السياسي، وينعقد اجتماع عاجل للجامعة العربيه ليتم عزل نظام القذافي، ويُرمى بالملف الليبي الى مجلس الأمن لتدار الأمور بصيغة صارت معروفة للجميع، تضافرت فيها الجهود إقليميا ودوليا لدعم الانتفاضة وإسقاط النظام.. وليس بوسع عاقل أن يجادل فى أن هذا التدخل الدولي والإقليمى لم يكن بباعث العمل الإنساني الخالص، والمستجيب لمطالب الشعب المنتفض، بقدر ما كان راجعا لسياسات واستراتيجيات تنبع بالجوهر والأساس من مصالح هذه الدول التى تولت قيادة هذا التدخل والمساهمة فيه (وقد تكون مسألة "توتال" وحقل c7 للغاز الذي تشير المؤشرات الى أنه يحتوى مخزونا من الغاز يكفى لسد احتياجات أوربا لمدة 30 عاما.. وما اعترض الصفقة الخاصة به من مشاكل نتيجة إدخال "توتال" لقطر كممول وشريك فى الصفقة مخالفة بذلك شرطا تعاقديا وضعته الحكومة الليبية، ودفعها لإلغاء العقد، وتغريم "توتال" بمبلغ قدّر بـ 490 مليون يورو؛ نموذجا لبعض دوافع التدخل لدى بعض الدول).

ووفق هذه المعطيات وفى سياق انتفاضة انعطفت نحو اتجاه مسلح بروح جماهيرية عفوية تفتقر الى القيادة الموحدة الواعية، والبرنامج الوطني الواضح.. صار العامل الخارجى حاسما فى توجيه الأحداث. وحتى ما عرف باسم (المجلس الانتقالي) الذى قدم كقيادة للانتفاضة، سرعان ما تحول الى صيغة ديكورية لا حضور فاعل لها في ضبط الميدان المحلي، واختراع المبادرات وصياغة التوجه وفق شروط وممكنات الواقع، وبما يعى خطورة المقامره بالمستقبل الوطنى الذى لا مكان له لدى القوى الخارجية، إلا فى سياق مصالحها التى استدعت تدخلها. وكان واضحا أن هذا المجلس محليا كان عاجزا حتى عن ضبط وتوجيه السلاح وإخضاعه لقيادة واحدة فاعلة محكومة بالأهداف الوطنية للانتفاضة، واحتمالات المستقبل، وانحصرت مهمته على الصعيد الدولى كبديل صار شرعيا بمواجهة نظام فقد شرعيته الدولية.

لقد تكشفت الآن الأحداث، وصارت معروفة كبراهين على الحجم الكبير للتدخل الإقليمى والدولي فى صياغة الحدث الليبي وتوجيهه.. فالسلاح المتدفق بإشراف

قطري مثلا كان يتم توزيعه لقوى كانت حاضرة بفعالية، فى انتفاضة الشارع أبرز قياداتها كانت عناصر منتظمة فى إطار الجماعات الجهادية، أو المتأثرة بأفكارها.. ولم يكن للمجلس الانتقالي ولا مكتبه وأدواته التنفيذية أى سيطرة على هذا التحرك القطري.. وفى الوقت الذى كانت فيه العناصر المثقفة والحقوقية تتهافت على المساحات الإعلامية المفتوحة بأضواء لامعة منغمسة في وهم أنها تقود ثورة ديموقراطية، تفتح للوطن أفقا للتحرر والتنمية، كان على الأرض السلاح يبنى مناخا آخر يحدد لما يجري نتاجا وحصادا غير ما تحلم به النخب المثقفة.

لكم يبدو لي الان غريبا هذا البؤس الفاجع، والقصور فى قراءة الواقع وحقيقته الواضحة الذي اتسمت به هذه النخب (باستثناء بعض الفعاليات والعقول الوطنية التى كانت على قدر من الوعي بالمشهد والإدراك للمخاطر، والتى تمت محاصرتها وتقليل تأثيرها رغم وجودها في قلب الحدث، واستمر استهدافها حتى بعد انهيار النظام الى حد تصفيتها جسديا أو دفعها للانطواء أو الهجرة قهرا).

لقد عجزت النخب التى تصدرت المشهد والقيادة، عن أن تبصر تلك الأعمال الواضحة المعبرة عن طبيعة هذا التدخل الدولي والقطري خصوصا، وما يبنيه على الخارطة.. وأن تعي نواتجه الخطيرة على الأهداف الوطنية للانتفاضة، وتعمل على الحد من تأثيره فى ذلك الوقت المبكر، وأن تكتشف وجهه السلبي الذي خنق وسد الطريق أمام أى محاولة وطنية لصناعة حل وطني واقعى، يضمن تحقق إنجاز على صعيد التحول الديموقراطى.. بواقعية لا تقامر بمصير الوطن، ولا ترمى به الى مجهول غير مضمون النتيجة.

إن قراءتنا الموضوعية للأحداث فى تلك المرحلة المبكرة، تؤكد أن ضعف وقصور القوى الوطنية والنخب التى تصدرت المشهد في تلك المرحلة، قد ساهم فى توسيع حجم ودور العامل الخارجى، وما خلقه من أدوات محلية فى الوقت الذي كان واجبا، على هذه القوى أن تكون أكثر قدرة على قراءة الواقع والتنبؤ بمسار الأحداث ونواتجه.. وتثبت الوقائع المتكشفة مؤخرا أنه قد كان هناك من المعطيات والمبادرات ما كان يمكن استثماره لضمان نجاح الانتفاضة، وتحقيق أهدافها العامة بصيغة أكثر عقلانية، وأقل مقامرة بمستقبل الوطن.

وليس بوسع أحد أن يدجل علينا الآن بأن القذافى ونظامه قد سد السبل أمام أى عمل كهذا، فقد اعترف محمود جبريل- الذي كان يرأس المكتب التنفيذي- بأنه قد تم استدعاؤه من قبل الرئيس الفرنسي ساركوزي ليبلغه بعرض من القذافي عن طريق مبعوثه الخاص بشير صالح، يبدى فيه استعداده للتخلي عن السلطة على أن يبقى فى ليبيا بمزرعة فى .الجنوب بحماية قوة فرنسية، ويتم الترتيب لوقف القتال والدخول في مرحلة انتقالية تفضى لانتخابات ودستور إلخ..

وقال مصطفى عبدالجليل- الذي كان يرأس المجلس الانتقالي- فى برنامج الذاكرة السياسية الذي تقدمه قناة العربية أنه أبلغ من طرف محمود جبريل بهذا العرض المشابه أيضا لعروض وردت عن طريق عبدالإله الخطيب مبعوث الأمم المتحدة والمبادرة الأفريقية- وفق قول عبد الجليل- وأنه رفض حتى عرض المقترح على المجلس الانتقالى لدراسته، واستكشاف إمكانيات التعاطى معه متمسكا برحيل القذافي وأسرته عن ليبيا كهدف وحيد لا عدول عنه مهما كانت النتيجة والثمن المدفوع لأجله!! فى شخصنة ساذجة للصراع، وبإغفال تام للنموذج المصري الماثل أمامه والذى اكتفى بإزاحة رأس النظام عن السلطة، دونما تشبث بمنحه تذكرة خروج بلاعودة!).

إننا هنا لا نصوغ تحليلا بقدر ما نتعاطى مع أحداث وقعت.. فالاتجاه الميليشياوي صار أمرا على واقع الأرض، يسيطر عليه تيار معين. وكانت الأصابع الخارجية فى صياغة هذا الواقع واضحة أيضا بذات القدر الذى وضحت فيه نوايا استهداف أي مقومات قد تساهم فى الحفاظ على بنية الدولة الهشة أصلا (وكانت حادثة اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس الدليل الصارخ على هكذا توجه).

وفى المنطقة الغربية كانت العسكرة بالنزوع الميليشياوى، تأخذ بُعدها المناطقى والقبلي الذى تم استثماره سياسيا بعد الانهيار الشامل للنظام ومقتل زعيمه الأوحد..

ووفقا لهكذا وضع وعلى انقاض البنية الهشة للدولة التى تصحرت مساحاتها السياسية كنتاج حكم فردي شمولي استمر لعقود كان المجال متاحا لأن تتجلي أشد الصور تخلفا للمجتمع لتكون المفردات الفاعلة على الساحة والتى كانت صورا مناسبة- بحكم تخلفها وضعفها- لأن تبنى واقعا مثاليا لكى تلعب فيه الأيدى الإقليمية

والدولية الدور الأكثر فاعلية وتأثيرا على حساب الثوابت الأساسية للوطن مما أنتج واقعا مرا ومخاطر جمة تراجعت بالحلم الوطني فى الديموقراطية والتنمية والعدل الاجتماعى الى حدود دنيا تتصل بالمحافظة على الكيان الوطني وأسس وجوده التى باتت مهددة بشكل حقيقي!! وحتى على هذا المستوى المتدنى للحلم الوطني عجزت القوى والنخب الوطنية عن أن تكون لها الفاعلية لتكوين حالة من القوة الداخلية لتصنع شيء بل لم يمنحها واقع التخلف والانهيار أى خيار سوى اللجوء للمحيط الدولي والإقليمى- بمصالحه واستراتيجياته وتكتيكاته المتعددة والتى حكمت ودفعت لتدخله من البداية- لتلتمس لديه الحلول وتنشد الدعم والمساندة... وتتحول أحلام الثورة الى أوهام تبددها كوابيس واقع مر وأزهار الربيع الى سراب يحكى عن انتفاضات تمت مصادرتها- بحكم عوامل عديدة- لصالح قوى دولية إقليمية ووكلاء محليين انخرطوا فى مشاريعها واستراتيجياتها... ومن هذه النتيجة التى تؤكدها وقائع وأحداث ملموسة سعت هذه السطور- وإن بصياغات عامة وحتى إنشائية- الى الإشارة إليها لنخلص الي أن الاعتقاد الراسخ عندي لا يري فى هذه الأحداث العاصفة مجرد تجليات لمؤامرة خارجية كان موضوعا لها، بقدر ما كانت انتفاضات توفرت شروطها الذاتية لكنها لم تتفاعل، وكانها فى واقع مغلق ومعزول، بل كانت مفتوحة على أفق دولي وإقليمى، وفى عصر يتحول فيه العالم الى حال المدينة الواحدة ذات المركز الرأسمالي المهيمن، وهو انفتاح- جعل هذه الانتفاضات- بحكم عفويتها وغياب البرنامج الثورى الواضح والافتقار للقيادة الثورية الطليعية الواعية والمؤثرة- قابلة للمصادرة والسرقة والتوجيه وفق شروط القوى الدولية والاقليمية ومشاريعها واستراتيجياتها التى لا شك فى أن ليبيا بموقعها الاسترتيجى كبير الأهمية، وثرواتها المتعددة، تشكل رقما مهما فى حساباتها.. وقد ساهم تخلف الواقع الاجتماعى المفجع فى جعل الخارج هو المهيمن والمؤثر فى حركة الداخل.. وبغض النظر عن عواطفنا تجاه ما جرى ويجرى ونواتجه، فإنه وبالمحصلة الأخيرة أنتج واقعا يتجاوز السؤال عن توصيف ما حدث كثورة أو انتفاضة أو مؤامرة، الى التعاطى مع النتيجة والواقع على قاعدة أساسية تُبنى على مهمة المحافظة على الكيان الوطنى وثوابته الأولية أولا وقبل أي شيء آخر.. وهى مهمة تستدعى أن نرمى وبكل قوة وحزم حاسمين منطلقات الثأر والغنيمة (التى تشكل حوافز ومحركات

أساسية فى الذهنية البدوية بالأساس، كما قال باحث الاجتماع العراقى- الوردى- فى دراسته الصغيرة والعميقة عن المجتمع العراقي عشية أحداث ثورة العشرين فى العراق بدايات القرن الماضي.. وهى الدراسة التى ترجمها البنتاجون الأمريكى وعكف على دراستها قبيل الغزو الأمريكي للعراق مستفيدا منها فى التعاطى مع واقع العراق ما بعد الغزو واستثماره وفق غايات وأهداف هذا الغزو) وليس أمامنا إلا التحلي بروح تصالحية تسامحية، تفهم الوطن كملك للجميع أيا كانت توجهاته أو تصنيفاته السياسية والمناطقية والإثنية.. لا إقصاء لأحد ودون أى اصطفافات تناحرية، تحت أى مسمًى، فلا مؤيد ولا معارض ولا سبتمبر ولا فبراير ولا إسلامى ولا ليبرالي... إلخ من تصنيفات صراعية غير مبررة.

إن ما أمامنا هو كيان مهدد بالتفتُت، علينا أن نحميه بروحية تراه كيانا يسع الجميع على قواعد من الحرية والتوافق والتداول السلمى للسلطة، وبمنطق الاحتكام لصندوق الانتخاب وصوت المواطن الناخب. وفى ذلك فليتنافس المتنافسون.



من الثورات العربية.. المآل والمصير

❖ عبد الله الكبير

مقدمة لا بد منها:

لا شيء يحرص عليه الديكتاتور أكثر من حرصه على صيانة سلطاته وتكريسها عبر كل الوسائل الكلاسيكية المعروفة للأنظمة الشمولية. بث الخوف في نفوس الرعية، إنشاء ودعم الأجهزة الأمنية والمخابراتية، إشغال الشعب بالسعي المستمر وراء لقمة العيش ليصرف الناس قدراتهم وطاقاتهم ومواهبهم في سبيل واحد هو الحفاظ على البقاء.

الثورة، باعتبارها العدو الأكبر للدكتاتورية، لا تعتبر في ذهن الديكتاتور إلا كابوسًا مزعجًا سرعان ما يطرده عبر أي فعل يعيد اليه التوازن ويمنحه الشعور بقوة سيطرته وتحكمه في كافة تفاصيل مملكته. فالثورة هاجس يتعذر محوه تماماً من مخيال الدكتاتور، وأي حركة يشتم منها رائحة ثورة، أو حتى تمردًا محدودًا، لا يمكن أن تمر دونما تدميرها أو احتوائها على أقل تقدير.

في أواخر القرن الثامن عشر اندلعت الثورة في فرنسا وبسبب القرب الجغرافي تنادت الأنظمة الملكية في أوروبا للقضاء عليها، ولكن من يصدق أنها ستعبر البحر المتوسط ليتردد صدى صرخات شعاراتها على شواطئ طرابلس؟ كان الباشا يوسف

القرمانلي مطمئناً في قلعته والمدينة نائمة في سكون الليل، حين وقف بحّار فرنسي على شاطئ الميناء، وغرس في رماله أعلام الثورة صارخاً بالحرية والاخاء والمساواة، انزعج الباشا. وفي الصباح استدعى القنصل الفرنسي وطلب منه لجم مواطنيه، وعدم تكرار مثل هذا الفعل مرة أخرى.

متى تأتي الثورة؟ لا يمكن لأحد التنبؤ بلحظة اندلاع ثورة، فرغم توافر كل اشتراطاتها، ورغم تجاوز الرعية لحالة الصمت والجهر بالتذمر، ورغم نيران الغضب التي تتلظى في الصدور، إلا أن لحظة التكثف التي ستحيل كل هذه العوامل الى فعل الثورة تظل مجهولة، ثم تنفجر بشكل مفاجئ حتى لدى الراصدين بدقة لحمى التغيير التي يتوق اليها الناس.

ولا تعترف الثورة بالحدود الجغرافية أو السياسية، هي زلزال يضرب حين يضرب الإقليم برمته، ولا يستثنى من ارتداداته بلد أو مدينة أو أقليم.

خلال عقد ونيف انتقلت أمريكا الجنوبية بكل دولها من حكم العسكر الى الأنظمة ديمقراطية عبر ثورات متعددة ومتنوعة، بعضها عنيف وبعضها هادئ، ولكن في نهاية المطاف تخلصت كل الشعوب من الطغاة العسكر، وانطلقت نحو المستقبل. وفي بضع سنين اجتاحت الثورة الأنظمة الاشتراكية لتنقلها من شتاء الشمولية القارص والطويل، الى دفء الحرية، دولة تلو الأخرى نزلت شعوبها الى الميادين والشوارع تغني بأناشيد الحرية، ورغم الصخب والعويل الذي أحدثه السقوط في أوروبا لم يهتز شاوشيسكو، وظن أنه في مأمن، ويقيناً أنه شعر بالخوف من تسلل رياح الثورة الى رومانيا، إلا أنه دخل في حالة إنكار لما يجري حوله. ولما سأله صحفي غربي عن إمكانية انتقال عدوى الثورة الى رومانيا، أجابه بأن رومانيا شيء مختلف نحن نعرفه وأنتم لا تعرفونه. وأعاد الصحفي طرح نفس السؤال بصيغة مختلفة، فأجابه شاوشيسكو بوضوح هذه المرة: إذا طرحت أشجار البلوط برتقالاً، يمكن أن تقع ثورة في رومانيا.

ولما بدأت الاحتجاجات في بعض الأقاليم، لجأ الى ما يفعله كل الطغاة لحظة الاحساس بخطر السقوط، حشر ونادى وجمع حاشيته وأمنه ومخابراته، وخرج عليهم من شرفة قصره يجترح خطاباً مملاً عن الجنة الوارفة الظلال التي ينعم بها

الشعب، وفجأة انطلقت صيحات الاستهجان من الصفوف الخلفية، بهت الجميع وأخذتهم الصيحة، وسرعان ما تعالت الصيحات لتتحول في النهاية إلى نشيد جماعي يُعلي من قيمة الحرية وسقط الديكتاتور.

توالت موجات الثورة والتغيير شرقاً وغرباً وجنوباً، وأخذت أغلب شعوب المعمورة طريقها نحو الحرية وبناء أنظمة أكثر عدالة. وحدها المنطقة العربية مع بعض الجيوب هنا وهناك ظلت في منأى عن التغيير، ولم تبادر شعوبها بالثورة على الانظمة الدكتاتورية القمعية. هذا الاستعصاء حيّر المفكرين وقادة الرأي العام طوال عدة عقود دونما تفسير مقنع، بل ذهب بعضهم الى الاعلان عن استحالة الثورة في ممالك العرب، وكأن قدر شعوبها هو الانسحاق الابدي تحت اقدام الطغاة. ولكن ما حدث بشكل مفاجئ في تونس خلال نهاية عام 2010 وهروب الدكتاتور التونسي واندلاع الاحتجاجات في عدة دول تباعاً، أسقط كل النظريات المتواطئة عن استحالة الثورة العربية.

لم تخرج المنطقة العربية عن سيطرة قوى الاستعمار الكولونيالي الغربي حتى بعد نيل استقلالها وتأسيسها للدولة الوطنية. صحيح أن الاستقلال لم يكن صورياً ولم يكن مزيفاً، وتحقق بفعل قوى النضال الوطني في كل الدول، ولكن الحقيقة التي لا مندوحة عن الاعتراف بها هي أن خرائط المنطقة العربية وحدودها رسمت في دوائر المخابرات الغربية، ولم يغادر الاستعمار المنطقة، إلا بعد أن تغلغل في كافة المجتمعات المحلية و المؤسسات التقليدية والحديثة، وأحكم قبضته على المنطقة بربط اقتصادها بالمنظومة الاقتصادية الغربية.

ولما كان المد الشيوعي يجتاح العالم في خمسينيات وستينيات القرن الماضي تنادت قوى الغرب ودبرت أو سهلت الانقلابات العسكرية لتقطع الطريق على الشيوعيين وتحول دون خروج دول المنطقة عن الفلك الغربي، ورغم الفرصة المتاحة للأنظمة الانقلابية في بناء دول وطنية عصرية بالعمل الهادئ على تطوير الشعوب وتدريبها على الديمقراطية وفتح الحدود بين الدول العربية لتسهيل التبادل التجاري وحركة التنقل، في اطار فكرة الدولة العربية الكبرى التي ستجمع كل الدول العربية داخل منظومة واحدة عبر التدرج ومن دون حرق المراحل، بدلاً من العمل

بمقتضيات الواقع مضى الزعماء في التنافس على الزعامة والقفز على الواقع نحو حلم طوباوي هو الوحدة الاندماجية الفورية، وتحرير فلسطين، وبدلاً من العمل والبناء واعداد العدة و القوة لتحقيق هذه الاحلام الكبرى، مضوا في رفع الشعارات وإطلاق عنان حناجرهم للخطب الرنانة، والاجتماع الدوري للتنديد والاستنكار والشجب، كلما قضمت إسرائيل مزيداً من الأراضي العربية، أو كما قال الشاعر الراحل "محمود درويش":

"ولا جديد لدى العروبة

بعد شهر يجتمع الملوك

بكل أنواع الملوك

من العقيد الى الشهيد

ليبحثوا خطر إسرائيل

على وجود الله".

متغيرات كثيرة عصفت بالمنطقة العربية قبل أن ينهار نظامها الرسمي بالثورة، وكلها زادت من تأزم المنطقة وخرابها، فالخليج لم يهدأ منذ حرب العراق وإيران، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي مستمر عبر الانتفاضات والحروب المتتالية، وعلى المستوى الداخلي تعمق الفساد وازداد القمع وتحول بعض الزعماء الى آلهة مقدسة. كل المؤشرات تنذر بالثورة رغم اليأس والإحباط، لذلك لم يكن احتراق "بوعزيزي" في ديسمبر 2010 سوى شرارة بجوار برميل وقود، أو القطرة التي أفاضت الكأس، ليمتد لهيب الثورة الى مصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين وعُمان، ولكن الأنظمة الرجعية سارعت الى احتواء التغيير ومحاولة القضاء على الثورة بالتحالف مع الغرب، إذ كان من المتوقع أن تمضي الثورة في تقدمها لتضرب كل الممالك العربية، فلا أحد بمأمن من الثورة. إذ أن نفس القهر والقمع والفساد في كل الممالك العربية على اختلاف مسمياتها.

ورغم التضحيات الجسيمة والدماء التي أريقت على مذبح هذه الثورة، مازال التغيير لم يتحقق، وتحولت الأحلام بالحرية والديمقراطية الى كوابيس الصراعات

والحروب الاثنية والطائفية، وتفشي الارهاب في كل بلدان الثورات بصعود الفاشية الدينية، حتى كاد المواطن العربي أن يكفر بالثورة، ويعتبرها مؤامرة أخرى في سلسلة حلقات التآمر لتدمير الأوطان العربية، ونهب خيرات ومقدرات الأمة!

إن الحنين إلى ماضي الطغيان والقمع صار يداعب ذكريات الإنسان العربي في مواجهة حالة التمزق والموت السائدة في كل بلدان الثورة العربية. فلماذا هذا المآل؟ ثمة عدة عوامل تضافرت وأوصلتنا الى هذا الكابوس المرعب. فالعرب يدفعون اليوم الثمن مضاعفاً مع كافة أقساطه، انه ثمن التخلف عن العصر والتأخر عن إنجاز استحقاق التغيير، وسوف يتضاعف الثمن أكثر في الدول التي لم تنجز تغييرها وقدمت الرشى والهبات لشعوبها حتى لا تنزل الى الشوارع مطالبة بالتغيير، فالموجة الثورية رغم مضي خمس سنوات على اندلاعها الا أنها لا تزال في بدايتها، ولا يمكن أن تكون الثورة مؤامرة، إنما تكون المؤامرة بعد اندلاع الثورة من قبل القوى المضادة لها، بالتحالف مع إسرائيل العدو الاقرب، والغرب العدو التاريخي للمنطقة، من أجل ترويض مارد الثورة واستمرار السيطرة على المنطقة ومنعها من النهوض حتى لا تكون قوة مؤثرة في النظام العالمي.

ولهذا قامت الدول الاستعمارية، بعد استيعاب صدمة المفاجئة، بالتدخل المباشر في مسار الثورات العربية، حسب مواقعها وظروفها المحلية، و نشطت أجهزة المخابرات لتبعث من القبور الصراعات القديمة الطائفية والاثنية، و تستدعى من التاريخ الفكر المتطرف لينشئ دولة تجمع كافة الشاذين والمختلين نفسياً وفكرياً وتستخدمها كأداة في تنفيذ أجنداتها بالمنطقة العربية، ومقابل الحماية من كافة الأخطار الخارجية والداخلية يؤدي وكلاء الغرب بالمنطقة الدور المرسوم لهم في تخريب الثورة، ووأدها تماماً، وإعادة الشعوب إلى الهيمنة السابقة سواء على الخرائط القديمة، أو وفق خرائط جديدة تظهر عبر تفاعل الصراعات حتى تتكرس بمضي الوقت.. ولكن كل هذه ستكون مجرد أوهام لن ينجح السير ورائها إلا في المزيد من العنف وسفك الدماء، فالتغيير سوف يتحقق رغم كل العراقيل والعقبات والمؤامرات.

لا يمكن إعادة مارد الحرية الى قمقمه، وستنهض الشعوب من جديد في عصر جديد ليس للدكتاتورية مكان فيه الا في متاحف التاريخ، ولكن هذا لن يتحقق إلا بعد دفع الثمن كاملاً، فالنضال مستمر وقد يستهلك عدة أجيال، وقد ينتكس، وقد يتراجع، ولكنه ماض قدماً في طريقه نحو الشاطئ الآخر. يقول الشاعر المكسيكي "أوكتافيو باث":

هناك مرحلتان في تاريخ الشعوب، النضال ضد الاستعمار ثم النضال ضد الدكتاتوريات العسكرية. ونحن اليوم في أوج النضال ضد الدكتاتوريات العسكرية المدعومة من قوى الاستعمار.



17 فبراير وثورات الربيع العربى

❖ محمود محمد الناكوع

لا يمكن الكتابة عن ثورة 17 فبراير 2011، ثورة الشعب الليبى ضد حكم الاستبداد الذى مارسه العقيد الدكتاتور معمر القذافى، إلا عبر الكتابة عن ثورات الربيع العربى. وقبل الدخول الى المبحث فى تلك الثورات، لابد من الوقوف عند جملة "ربيع الثورات العربية"، ومن أين جاءت؟

من المعروف لدى المتابع المتخصص فى الإعلام، أو فى الدراسات السياسية والتاريخية، أن أول من أطلق جملة "الثورات العربية" أو "الانتفاضات العربية" هو الاعلام الغربى. وعندما بحثت عن تلك الجملة فى مصادر عربية وإنجليزية، وجدت أنها ذات بعد تاريخي فى الفكر السياسى الأوربى، وأن أوربا عرفت عام 1848 سلسلة من الانتفاضات شملت كل بلدانها تقريبا، وأطلق عليها اسم (ثورات الربيع الأوربى)، وثورات ربيع الأمم وربيع الشعوب، وانطلقت من صقلية الإيطالية، لكن محركها الأصلى كانت الثورة الفرنسية التى بدأت عام 1789، وأصبحت أفكارها هي الملهمة لكثير من التغيرات السياسية والقانونية الأوربية عبر أكثر من مائة عام.

ونظرا لسيطرة الإعلام الغربى بوسائله الكثيرة، وتأثيراته فى عالمنا المعاصر؛ استخدم العرب وغيرهم ذات الجملة وصفًا لثورات أو انتفاضات الربيع العربى. وهو استعمال مناسب لأنه يعبر عن تغيرات اجتماعية ثقافية سياسية عرفتها أوربا قبل أكثر من قرن من الزمان، وتعرفها الآن شعوب عربية عانت الفساد والظلم والاستبداد لمدة طويلة، ووصل مخزون التذمر والألم والقهر لديها الى درجة الغليان، ثم الانفجار. وكانت الشرارة الأولى من "تونس" من سيدى بوزيد بسبب لهب النار الذى أحرق به الفتى "محمد البوعزيزى" نفسه احتجاجا على ما اعتبره قهرا وظلما من جانب السلطة المحلية التى حرمته من التجول بعربة يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب قوت يومه، بل إن شرطية صفعته أمام الملأ، وقالت له: ارحل. وشاءت سنن التغيير أن تتحول كلمة "ارحل" تلك إلى شعار لثورات الربيع العربى، تهدر به الجماهير مطالبة برحيل الأنظمة السياسية فى عدد من البلدان العربية، وكانت ليبيا إحدى هذه البلدان.

إذن كانت بداية ثورات الربيع العربى من تونس، ومن الواضح أن جماهير المواطنين فى تونس كانت معبأة نفسيا وفكريا، وجاهزة للاحتجاج بل للثورة على سلطة كانت تمارس القمع وتحكم بسلطة الأمن والتخويف، لا بسلطة القانون العادل الذى يصون حقوق الإنسان، ويوفر ضمانات العيش الكريم للمواطنين.

ونظرا لقرب تونس من ليبيا، فلا بد أن ينتقل وبسرعة شرار اللهب الى قلب المدن الليبية، وكان نشطاء كثيرون قد حددوا يوم 17 فبراير ليكون يوم الانتفاض ضد حكم العقيد القذافى، خاصة أنه فى تلك الأيام كانت الناس فى ليبيا تغلى قلوبها ومشاعرها، بسبب تراكم أعمال القهر والتعذيب والقتل والمشانق، وعلى رأس تلك الأعمال الشنيعة مذبحة سجن بوسليم عام 1996حيث قتل نحو 1200 شاب خلال يومين على أيدى قوات كانت تحرس السجناء أو جيء بهم من معسكرات تابعة للسلطة الحاكمة، وتفاصيل تلك المذبحة لم تنشر حتى الآن بشكل توثيقى عبر مؤسسات القضاء الليبى. وقبل مذبحة سجن أبوسليم ارتكب الدكتاتور القذافى ولجانه الثورية سلسلة من الجرائم البشعة، حيث تم سجن وتعذيب الآلاف من الليبيين، كما تمت عمليات الإعدام قتلا وشنقا للعشرات. وعاش الناس سنوات متتالية من الرعب والإرهاب، وتراكمت كل تلك الأحداث المؤلمة فى داخل العقول والنفوس، لتكون هي الباعث لشرارات

الثورة التى أصبحت تعرف بثورة 17 فبراير أو انتفاضة 17 فبراير. ومهما كانت الأسماء، فقد نجح التغيير الكبير ابتداء من ذلك اليوم من ذلك الشهر من ذلك العام، وأصبح معلمًا من معالم التاريخ السياسى فى ليبيا.

ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعى وحركة النشطاء- فى داخل البلاد والمعارضة فى خارجها- دعت الى أن تكون الانتفاضة يوم 17 فبراير، لكن الأحداث تطورت بسرعة، وبدأت الانتفاضة فى بنغازى يوم 15 فبراير، وبسرعة تجاوبت معها مدينة الزنتان فى أقصى غرب ليبيا، وانتفضت يوم 16 فبراير، وهتفت الناس:(من بنغازى للزنتان تريس تقاتل فى الميدان). ثم تتابع مسلسل الانتفاضات فى مدن ليبيا؛ مثل مصراته وطرابلس والزاوية وغيرها. وكانت جميع المظاهرات سلمية فى البداية، و تطالب بالإصلاح والإفراج عن سجناء الرأي، والبحث عن مصير سجناء بوسليم، وتحديد مكان دفن مَن قُتل منهم.. غير أن سلطة الاستبداد أصابها الهلع وأرعبها صوت الجماهير الغاضبة، وخشيت أن يلحق بها ما حدث فى تونس؛ فلجأت الى السلاح لقمع الانتفاضة.

وتحولت ساحات المدن الى ميادين مواجهات عسكرية، وبسقوط الشهداء فى مدن عدة أصبحت الانتفاضة السلمية ثورة شعبية مسلحة، وتعاطف العالم مع الشعب الليبى ابتداء من الجامعة العربية انتهاء بمجلس الأمن الدولى، وتدخل حلف الناتو ليشكل غطاء جويا للثورة. وانهالت المساعدات العسكرية من عدة دول عربية، كانت قطر فى المقدمة، ثم لحقت بها الإمارات والسودان. وكان العمل الحاسم فى نجاح الثورة، والقضاء على حكم القذافى والتخلص منه، هي ضربات طيران حلف الناتو. وبمقتل العقيد القذافى فى سرت يوم 20 أكتوبر انتهت سلطته التى دامت من 1969 الى 2011.

وبعد الانتهاء من قصة العقيد القذافى والقضاء عليه، بدأ البحث والنظر فى تركته البائسة والشنيعة، فرغم ثروة النفط وما كانت تدره من أموال، فإن القذافى ترك البلاد وسكانها فى حالة يرثى لها من حيث مستوى المعيشة، وتدنى الخدمات التعليمية والصحية، وانعدام الحريات العامة تفكيرا وتعبيرا. وترك البلاد بدون مؤسسات أمنية أو عسكرية أو إدارية أو قضائية، يمكن أن تكون صالحة للمساهمة فى إعادة البناء.

كما أنه طوال أعوام حكمه المستبد، قتل فى الشباب معانى الطموح والقدرة على تكوين قيادات سياسية وثقافية واجتماعية مؤهلة لملء الفراغ الذى حدث عندما سقطت سلطة المخابرات واللجان والقمع بكل صوره.

عندما نجحت الثورة واستلم المجلس الانتقالى السلطة فى كامل البلاد بعد تحريرها، وأعلن يوم التحرير وهو 23 اكتوبر 2011. عندها بدأ الاختبار الصعب لقدرات الثوار والسياسيين والقانونيين، كما لقدرات تنظيمات المعارضة الوطنية التى كانت تنشط فى خارج البلاد لأكثر من ثلاثين عاما.

إن سقوط سلطة العقيد القذافى، وهو دكتاتور من نوع فريد وغريب فى أفكاره وسلوكه الخاص والعام، وقد نشرت كتب عدة الكثير عن غرائبه، وأكثرها بأقلام أجنبية وأخرى عربية.

سقوط سلطته وانهيار منظومة لجانه الثورية والشعبية ترك فراغا كبيرا، وهو ما لم يحدث فى تونس أو مصر، حيث ظلت مؤسسات الدولة موجودة، وتعمل بشكل جيد وخاصة الجيش والشرطة، والإدارات الخدمية. ذلك الفراغ كان لابد أن يُملأ بقوة ما، وكان فراغا جاذبا ومغريا لآلاف الليبيين؛ منهم مناضلون، ومنهم انتهازيون. وهذا أمر طبيعي فى الثورات. ومن هنا بدأت صعوبات إدارة الأزمة، وهي أزمة تنظيم السلطة وضبط أمورها إداريا وماليا وأمنيا.

فى تلك المرحلة أي أعوام 2011/ 2012/ 2013 كانت الأموال وفيرة، وفتحت شهية الفاسدين والمغامرين والمقامرين، والباحثين عن الثراء السريع كما الباحثين عن مراكز فى دولة جديدة مفتوحة الأبواب والنوافذ. فى بداية تلك السنوات كان المجلس الانتقالى خليطا من السياسيين والعسكريين والقانونيين ورجال الأعمال، بعضهم لهم انتماءات حزبية أو معارضون للسلطة الهالكة. ورغم أن شخصية الشيخ مصطفى عبد الجليل القاضى، صاحب المواقف الشجاعة، وهو رئيس المجلس كانت جامعة لهم، وكان الرجل موضع ثقة وتقدير الى حد معقول. إلا أن المجلس لم يكن منسجما فى مجمله، وكانت تتجاذبه تيارات عدة بدوافع مصلحية وفكرية وحزبية، ودوافع أخرى جهوية.

ومن الأخطاء التى وقع فيها المجلس الانتقالى، الاعتراف بالأحزاب فى وقت مبكر، وقبل وجود دستور، وقبل وضع قانون ينظم عمل الأحزاب. ومن الأخطاء الأخرى الكبيرة فتح الباب لتسجيل قوائم الثوار، ومنحهم مكافآت مالية دون ضوابط رقابية، وكان ذلك فى عهد حكومة د. عبد الرحيم الكيب؛ الأمر الذى فتح أبواب التزوير، وحصول بعض قادة الكتائب على أموال كثيرة وكميات من السلاح، وأصبحوا قوة لها تأثيرها الاجتماعى والسياسى والعسكرى والإعلامى، ولم تجر أية محاولة جادة لاحتواء أو تحجيم تلك القوى الجديدة، ولم توضع أية خطة لإعادة تنظيم كتائب الثوار بشكل مدروس، وبهدف نزع سلاحها، وإيجاد مجالات لاستيعابها وتدريبها، وإدماجها فى الحياة العامة، بحيث تصبح قوة إيجابية وبناءة، لا قوة منافسة ومتمردة، تعمل ضد الحكومة والمجالس المنتخبة.

ومن الأخطاء الأخرى التى وقعت، عدم الإحساس بخطر علاقة تلك الكتائب بأطراف خارجية؛ أي بدول كانت تسعى لمكاسب اقتصادية أو سياسية، وربما أيديولجية. وكانت تلك الدول تعرف أن نفوذها يتحقق عبر الليبيين، وعبر تلك الكتائب، أو عبر تنظيمات وتيارات سياسية. وعبر مدة قصيرة صار عدد الثوار بمئات الآلاف عن طريق قوائم مزورة، بينما عددهم فى الحقيقة لا يتجاوز الأربعين ألفا فى حال المبالغة.

ومن الأخطاء التى شكلت تراجعا فى تعزيز الوحدة الوطنية، والدفع نحو مزيد من الاندماج؛ إحياء فكرة الأقاليم أو الولايات التى ألغيت منذ 1963، وحل محلها النظام الإدارى نظام المحافظات. وكان الملك إدريس السنوسى أكثر تقدمية، ووحدوية من بعض ساسة اليوم الذين يصرون على الرجوع الى حقبة الخمسينيات من القرن الماضى، بينما الصحيح أن يتم التخطيط لمعالجة المركزية بالتوسع فى إعطاء الصلاحيات اللازمة للبلديات إداريا وماليا، وبذلك تتحقق اللامركزية.

مجمل هذه الأخطاء وغيرها، أثرت تأثيرا مباشرا وقويا على أداء الحكومات والمجلس الانتقالى والمؤتمر الوطنى ومجلس النواب، وأصبحت كل تلك المؤسسات تحت رحمة الكتائب المسلحة، وبلغ تمردها الى حد مهاجمة مكاتب وقاعات المجالس التشريعية المنتخبة من الشعب، بل وزادت فى تطرفها الى درجة الهجوم على رئيس

الحكومة السيد على زيدان، واختطافه من غرفة نومه، ثم تهديده فيما بعد.. ففر من البلاد طلبا للسلامة.

كما تم محاصرة عدة وزارات فى طرابلس والبيضاء، ومنع الموظفين من ممارسة أعمالهم، وتم عدة مرات منع رئيس الحكومة السيد عبد الله الثنى من مغادرة "البيضاء"، كما تم خطف عدد من المسئولين فى كل من طرابلس والبيضاء ومدن أخرى تحت تهديد السلاح، وذلك بهدف الابتزاز والحصول على وظائف أو الإيفاد للخارج، أو بهدف مكاسب مالية للجهة التى يتبعونها.

بتكرار هذه الاعتداءات تم انتهاك كل القوانين والنظم، بل والتقاليد الاجتماعية؛ انتهت هيبة الدولة ومؤسساتها، وانهار كثير من المؤسسات الإدارية والمالية، وانتشر الفساد الإدارى والمالى. وبتوقف إنتاج النفط وتصديره خاصة عام 2015 أصبحت البلاد مهددة بعجز ميزانيتها، وتأخرت وزارة المالية عن دفع الرواتب والأجور، ومنح الدارسين بالخارج والبعثات الدبلوماسية.

وعلى الصعيد الإعلامى امتلأت الفضاءات بكم كبير من القنوات التلفازية، والإذاعات المحلية، والصحف، ومواقع الإنترنت، وغابت المهنية والموضوعية. وأصبح الإعلام وبالاً وكارثة على المجتمع، واستخدمت وسائله لتصفية حسابات شخصية وحزبية وجهوية. وبدلاً من أن يكون الإعلام منابر للتنوير والإصلاح والارتقاء بثقافة الناس وطنيا وقانونيا وتعليميا، هبط مستوى الأداء الى هوة سحيقة من صور الكراهية والانحطاط لغة ومضمونًا.

هكذا كانت مآلات الثورة؛ فوضى عارمة فى كل المستويات. وتمكنت التنظيمات الإرهابية من التسلل عبر الحدود، لتصل الى عدد من المدن الليبية، ومنها مدينة "سرت" الواقعة وسط البلاد، والتى تمت السيطرة عليها بشكل كامل وعلنًا عام 2015، وبدأت فيها عملية التغيير الإدارى والثقافى طبقا لأيديولجية ما يُسمى "تنظيم الدولة" الذى يدّعي أنه يطبق الإسلام بقوة السلاح والعصا، ومنها بدأ التنظيم يتمدد شرقا وجنوبا، ويحاول التمدد غربا، في تطور شديد الخطورة على البلاد ومستقبلها.

حدثت كل هذه التطورات والنخب السياسية والعسكرية، وهي نخب متواضعة فى خبراتها وكفاءاتها، ظلت عاجزة عن إيجاد الحلول المناسبة، بل إنها دخلت فى صراعات مسلحة من أجل السلطة، وغنائمها. وكشفت الصراعات عن ضعف فى

منظومة القيم الإنسانية والأخلاقية، حيث نشبت المعارك المسلحة فى عدة مدن ومناطق، وشملت طرابلس وبنغازى ودرنه وسبها وأوبارى والكُفره، وعدد من مدن الساحل والجبل فى غرب البلاد، وقتل وهجر آلاف المواطنين من ديارهم، خاصة خلال عامي 2014 و2015.

ورغم تدخل المجتمع الدولى بفرَق من الأمم المتحدة للإشراف على الحوارات بين الليبيين، وصولا الى توافق ينهي الاقتتال والفوضى، ويؤدي إلى تشكيل حكومة توحد مؤسسات الدولة، وتعمل على تحقيق الاستقرار والأمن؛ إلا أن تلك الجهود الدولية التى استغرقت سنوات من "مترى" الى "ليون"، لم تفلح فى معالجة الأزمة. وهو أمر يدل بشكل واضح على غياب فكر وثقافة التوافق بين أطراف الصراع المسيطرة على المشهد عسكريا وسياسيا وماليا.

ما حدث كان انتكاسة كبيرة للثورة التى علق عليها الكثيرون طموحاتم وآمالهم الواسعة، ومن أهمها بناء دولة القانون والعدالة، وتكافؤ الفرص، وتوفير شبكة خدمات حديثة. خاصة أن البلاد غنية بمواردها الطبيعية، ومنها النفط والغاز ولا يتجاوز عدد سكانها ستة ملايين في أحسن تقدير.

وعند دراستنا لكثير من الانتفاضات والثورات، ومنها الثورات الأوربية؛ نجد أن الأخطاء والانتكاسات وتأثير الثورات المضادة، كانت موجودة فى تلك الثورات، وتعطل الحراك الإيجابى لبعض الوقت ربما يطول لسنوات. غير أن سنن التغيير تظل تفعل فعلها، وتفرض وجودها. فمكسب الحرية مثلا لن يضيع والنضال من أجل تحقيق العدل والتطلع الى الأفضل لن يزول. وهكذا تستمر حركة الشعوب فى البحث عن مخرج من مشاكلها، والعمل على تصحيح أخطاء ثوراتها؛ حتى تفوز فى النهاية بفضل نضج تجاربها.

ونذكر بأن آخر دورة للثورات الأوربية استمرت من 1848 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما هزمت النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وأعيد رسم خارطة أوربا، ثم تطورت أوربا فيما بعد الى حالة تحقيق الاتحاد الأوربى.

ختامًا إن ثورات الربيع العربى، هي ثورات حقيقية، ومن صنع الشعوب العربية، ولا وجود لأية مؤامرة خارجية فيها، والمؤامرات لا تصنع الثورات، ولكنها ربما تعمل أو تساعد على تشويهها، أو عرقلة حركتها ونموها. والثورة الليبية ثورة 17 فبراير، هي ثورة أصيلة جاءت بعد معاناة وتضحيات إنسانية كبيرة طوال فترة حكم الظلم والاستبداد والتخلف. وسوف تتضح أسباب نجاحها عبر تجارب وتفاعلات

وصراعات، قد تكون مرة ومؤلمة إلا إن نهاياتها سوف تكون فى صالح الشعب الليبى، بشرط أن يتعلم الناس إيجابيا من أخطائهم، وأن يتصدر المشهد السياسى خيارُهم من أهل التجربة، والنقاء والإخلاص والمعرفة والكفاءة القيادية فى جميع المؤسسات. وإذا لم يتعلم الناس من تلك الأخطاء، وإذا لم تسند السلطات الى أهل الكفاءة والأمانة؛ فإن خطر تمزق البلاد والدفع بها نحو المجهول، يظل احتمالا قائما ومخيفا.

لقد كنت أحلم أولاً بأن أعيش لأرى ثورة تُسقِط سلطة الظلم والاستبداد، وتطيح برأسها. وقد تحقق ذلك الحلم. أما حلمى الثانى، فهو أن أعيش وأشهد بدايات صحيحة لبناء دولة الديمقراطية والعدل والقانون، الدولة التى مازالت القوى الوطنية الخيرة والمستنيرة، تعمل على إرساء قواعدها، وتشييد بنيانها فى ظروف صعبة.



ثورة 17 فبراير في السياقين الإقليمي والدولي

❖ د.علي عبد اللطيف أحميدة

لا يمكن النظر لثورة 17 فبراير نظرة محلية داخلية مغلقة، إذ إن لهذه الثورة بعداً إستراتيجياً وإقليمياً ودولياً بحكم الجغرافيا والاندماج الاقتصادي والدولي، وبالتالي السؤال الذي يجب الإجابة عليه: ما هو تأثير البعدين الإقليمي والدولي في ثورة 17 فبراير.. ولكن قبل الإجابة على هذا السؤال هناك حاجة لتحليل الواقع السياسي قبل الثورة ولذلك سنركز في هذه الورقة على الوضع قبل الثورة، والتدخل الإقليمي والدولي، والثورة المضادة، وأخيراً التداعيات.

أولاً: الوضع العربي قبيل ثورة 17 فبراير

الوضع العربي قبيل 2010 يتلخص في انعدام الفعالية في إعقاب تخلي مصر عن دورها الإقليمي (1977) وهزيمة نظام البعث في العراق بعد حرب الخليج الثانية (1991) وفشل الاتحاد المغاربي بسبب الصراع الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية، وتهلهل وعزلة النظام الدكتاتوري في ليبيا برغم حله أزمة لوكربي مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة دولياً، من خلال تحالفها مع دول الخليج والسعودية ونظام مبارك وبن علي في مصر

وتونس، إلا أنها خرجت مثقلة بالديون والهزائم في العراق وأفغانستان، أما روسيا والصين فبرغم معارضتهما للنفوذ الأمريكي ألا أن هذه المعارضة لا تتعدى الجانب الرمزي، نظرا للمشاكل المزمنة في روسيا التي لازالت تحاول النهوض بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتركيز الصين على مراكز قوتها المالية والاقتصادية أكثر من لعب دور سياسي واستراتيجي دولي على الأقل حتى الآن.

في هذا الوضع العربي الضعيف برز الدور الإيراني والتركي والإسرائيلي في المنطقة، حيث استطاعت الجمهورية الإسلامية في إيران أن تستعيد أنفاسها لتوريط الولايات المتحدة في العراق وهزيمة عدوها اللدود نظام البعث العراقي بقيادة (صدام حسين) عام 2003م، بحيث أسفر ذلك عن بروز نظام متحالف مع إيران في العراق تحت قيادة حزب الدعوة والسيد نوري المالكي، وأيضاً تعميق التحالف الإيراني السوري بحكم المصالح الإقليمية أولاً، وإلى حدة التعاطف الشيعي العلوي الذي بدأ يبرز أكثر في الحالة السورية/ اللبنانية.

برز هذا التحالف الإيراني السوري وحزب الله اللبناني، وإلى حد ما المقاومة الفلسطينية حماس الأكثر معارضة للمشروع الأمريكي في المنطقة، مقابل تحالف الولايات المتحدة مع دول التعاون الخليجي بقيادة السعودية، ومصر مبارك والمملكة الأردنية وبن علي في تونس والمملكة المغربية، فيما اعتمدت إيران على قوتها الاقتصادية والديمغرافية والعسكرية، وبالذات المشروع النووي، بالإضافة إلى القوة الدعائية ذات الخطاب الإسلامي الجمهوري الثوري.[1]

تركيا أيضا برزت كإحدى الدول المؤثرة في المنطقة العربية، وبالذات بعد فوز ووصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان للحكم وتغيير السياسة التركية تجاه العالم العربي والإسلامي ولكن هذا الاتجاه الجديد ظهر بسبب هزيمة نظام البعث في العراق والخوف التركي من تداعياته على الوضع الاستراتيجي داخل تركيا نفسها فيما يتعلق بالنفوذ الإيراني والقضية الكردية التي تمثل لهم الأمن وبالذات الأخذ في الاعتبار انفصال شمال العراق وبروز نظام موال لإيران ذي توجه شيعي، منافس تاريخياً للمصالح التركية ذات التراث العثماني السُني. وقد تحالف الموقف التركي مع نظام القذافي في البداية ونظام البعث السوري ولكن بعد

ثورات الربيع العربي اتجه للتحالف مع قطر، ويريد أن يعود إلى ليبيا للحفاظ على استثماراته بعد الثورة، و يجب أن نتذكر أن النظام التركي هو عضو فاعل في حلف الناتو وله علاقات عسكرية قوية مع اسرائيل. وبلا شك استفادت تركيا من ضعف النظام الإقليمي العربي بقيادة مصر والدول العربية القوية منذ هزيمة 1967م ومعاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة وخروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي واستفراد اسرائيل بالمقاومة الفلسطينية، كما أن هزيمة نظام البعث في العراق أخرج دولة عربية وإقليمية فاعلة تاريخيا في مواجهة إسرائيل منذ حرب 1948م[2].

إن انتخاب الرئيس الأمريكي الديمقراطي باراك أوباما في نهاية عام 2008م جاء في فترة تراجع نسبي للولايات المتحدة، لاسيما قدرتها على التدخل العسكري، ومن ثم ظهرت سياسة إعطاء أدوار لحلفاء الولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، ومصر مبارك، والمملكة العربية السعودية، وإمارة قطر، للقيام بأدوار محلية بالنيابة عن الولايات المتحدة سواء من خلال التأثير الإعلامي، وتسليح المقاومة والدعم المالي وأيضا التدريب العسكري، ناهيك عن إرسال جنود وضباط للمشاركة، كما حدث فيما بعد أثناء ثورة الشعب الليبي ضد نظام القذافي بعد أن أطلق الرصاص على المحتجين ورفض مطالب الإصلاح، وفي أعقاب ثورة الشعب التونسي ضد حكومة زين العابدين بن علي في تونس.

وهنا لا بد من توثيق الحقائق قبيل ثورة 17 فبراير. فلقد نجح نظام العقيد معمر القذافي في تسوية أزمة لوكربي والقبول بالشروط الأوروبية الأمريكية الغربية، وأيضا باستخدام الإغراءات المالية والمشاريع الاستثمارية للضغط على المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا لإعادة تأهيل ليبيا ورفع الحصار الدولي عن النظام.

لا بد من الاعتراف هنا بأن النظام الليبي نجح في هذه السياسة واستطاع الدكتاتور السابق أن يزور إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة، بل أنه نصب خيمته الاستعراضية في بعض هذه العواصم وخطب في البرلمان الايطالي والفرنسي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ووصل هذا الانبطاح بالنظام الليبي السابق إلى حد إعطائه رسائل لإسرائيل بالتسوية من خلال نجل القذافي سيف الاسلام الذي صار

يُعد لتأهيله للرئاسة من خلال التوريث عبر الترويج لذلك في وسائل الأعلام الليبية والدولية أيضا، ومن خلال اغراء الكثير من الأكاديميين العرب والغربيين لاخراج مشروع الإصلاح السياسي ورمزه سيف القذافي. ويندرج في إطار الدور الدولي ما قام به حلف الناتو في الثورة الليبية، وأيضا الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن تحت التأثير الأمريكي القوي.

أما الاتحاد الأفريقي ومنظمة ودول الساحل والصحراء فقد كانا مرتبطين ومتأثرين، بالدعم المالي وخاصة أنهما ثمرة نظام العقيد القذافي وسياسته الأفريقية في أعقاب أزمة لوكربي، وأساس هذه السياسة الأفريقية أمني استراتيجي، بني على الدعم المالي من جانب، وتسليح وتشجيع أنظمة موالية في النيجر ومالي وتشاد، هذا السخاء الاقتصادي الليبي دعم مشاريع اقتصادية واجتماعية في تلك البلدان، مثل المدارس والمساجد والفنادق، بالإضافة للخطاب الإيديولوجي والقوة الناعمة من خلال جمعية الدعوة الإسلامية التي لعبت دوراً إيديولوجيا وسياسياً بارزاً في منطقة لساحل والصحراء، في مواجهة النفوذ الفرنسي ذي الجذور القديمة منذ الفترة الاستعمارية والذي استمر من خلال الاستثمارات والتدريب وبالذات التعليم والتركيز على اللغة الفرنسية رمز الهيمنة والتأثير الفرنسي في أفريقيا بما فيها دول المغرب العربي، تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا(3).

أيضا من المهم أن نذكر دور المنظمات الأممية خارج نظام الدول، مثل تنظيم القاعدة وفرعها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والحركات الاحتجاجية مثل حركة الطوارق في شمال مالي ودار فور في غرب السودان وعلاقتها المعقدة مع نظام العقيد القذافي الذي حاول الاستفادة منها كأداة لتدعيم أمن النظام السياسي في ليبيا خلال فترة "الهوية الأفريقية" أثناء أزمة لوكربي وما أسميه السياسة الجنوبية الصحراوية الليبية. يضاف إلى ذلك دور الشبكة التلفزيونية وأدوات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والصحافة الإلكترونية للمعارضة الليبية في الداخل والخارج.

ثانياً: التغيرات الاستراتيجية أثناء ثورة 17 فبراير

ثمة غياب لعاملين أساسيين في فهم الوضع الإقليمي الاستراتيجي:

الأول: توقيت انفجار هذه الثورات في تونس ومصر وبعدها في ليبيا ساعد على نجاحها في كل هذه الدول، بعبارة أخرى التضامن الشعبي ساعد على إنجاحها، بالإضافة إلى مساندة وتدخل دول إقليمية ودولية، ناهيك عن الدعم الدبلوماسي والقانوني للجامعة العربية، ومجلس الأمن الذي برر التدخل العسكري ضد نظام العقيد القذافي في ليبيا.

أدى القمع الدموي للمحتجين في ليبيا، وتغطيته من خلال الإعلام العربي والدولي، إلى تعاطف الرأي العربي والغربي مع ثورة 17 فبراير، وساعد على تجاوز إشكالية تبرير التدخل الغربي في ليبيا إلى حد ما. ولكن لا مفر من الاعتراف بأن هذا التدخل لازال يمثل إشكالية كبيرة حتى داخل الرأي العام الغربي، خاصة بين شرائح القوى اليسارية والمعادية للتوسع الغربي في دول العالم الثالث.

الثاني: التدخل العربي والأوروبي والأمريكي من الناحية الفعلية له مبرراته ودوافعه الاستراتيجية والدولية، وليس بالضرورة كما في حالة الرأي العام العربي من أجل الدعوة لقضية الكرامة والمواطنة والديمقراطية وانعتاق الشعوب.

نظام العقيد القذافي كان له علاقات سياسية واقتصادية قوية توسعت بعد حل مشكلة لوكربي، وبالذات الاستثمارات النفطية وعطاءات إعادة بناء البنية التحتية الكبيرة، ولهذا فإن تدخل حلف الناتو من الزاوية الاستشارية كان لحماية هذه الاستثمارات، كما في حالة بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وتركيا، أو من أجل الحصول على "حصتها"، والتخلص من منافس قوي لسياستها في دول الساحل والصحراء وغرب أفريقيا، كما نجد في حالة السياسة الفرنسية برئاسة ساركوزي.

داخل هذا السياق الإقليمي للثورات العربية، ومنها ثورة 17 فبراير، يبرز الصراع على مستقبل هذه الثورات. وهنا لابد من فهم طبيعة الدوافع الإستراتيجية ضد الأنظمة الاستبدادية من جانب القوى الإقليمية والدولية، بعبارة أخرى، أزعم بأن للصراع ثلاثة أوجه، أولها بين الشعب والدولة الاستبدادية كما في حالة نظام القذافي، ولكن هناك أيضاً ثانياً صراع بين التحالف الثوري وقيادات ومؤيدي النظام السابق في الداخل وفي المنفى. والصراع الثالث يتمثل في دور اللاعبين الإقليميين والدوليين ومحاولتهم توظيف الثورة لمصالحهم ونفوذهم وأمنهم القومي من خلال مساعدة

وتقوية الحلفاء الليبيين في بناء الدولة والنظام الجديد الذي سوف يبرز في ليبيا بعد سقوط الدكتاتورية[4].

ثالثاً: الثورة المضادة في السياقين الإقليمي والدولي

ثورة 17 فبراير والثورات العربية الأخرى ليست فقط شأناً محلياً داخلياً، بل الصورة معقدة ومتداخلة، فهناك ثورة مضادة وادوار إقليمية ودولية تحاول أن تؤثر في نتيجة هذه الثورة بما يخدم مصالحها ونفوذها، ساعد على هذا التأثير الخارجي عدم وجود تنظيمات قوية للثوار وغياب قيادة كاريزمية، وأيضا عدم وضوح برنامج ثوري لبناء الدولة الحديثة يعطي خارطة طريق وأجندة متفق عليها بين الشرائح الاساسية لتحالف ثورة 17 فبراير من إسلاميين وليبراليين، ونساء وأقليات. وقد أفضى هذا الغياب للمؤسسات والقيادة والبرنامج الأساسي التوافقي إلى فراغ سياسي لاتزال تعاني منه عملية التحول السياسي الانتقالي من الثورة إلى بناء الدولة، ما أعطى دورا رمزياً مُبالغاً فيه للهويات الجهوية والمناطقية وأيضا العشائرية، بالرغم من أن المجتمع الليبي اليوم هو مجتمع حضري وحديث، يتمتع بأعلى نسبة تعليم في القارة الأفريقية كلها...

التوازن الاستراتيجي الإقليمي والدولي لمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي في حالة تحول وتغيير: هل ستظل سوريا متحالفة مع إيران؟ هل ستخرج البحرين من التحالف مع السعودية؟ هل تفقد تركيا والعراق استقرارهما؟ ساعد حلف الناتو على إسقاط القذافي ونظامه، والرئيس ساركوزي اليميني المعروف بعنصريته تجاه الأقليات، وبالذات المسلمة، لم يتدخل في ليبيا منن أجل الديمقراطية، ولكن من أجل النفوذ الفرنسي في ليبيا وشمال أفريقيا. بل أن السياسة الفرنسية تاريخياً تصارعت مع نظام القذافي لفترة طويلة في منطقة شمال أفريقيا وغربها. ولم تستطع هذه السياسة أن تعرف ماذا يجري داخل ليبيا، واعتمدت على بعض الأكاديميين التونسيين لدراسة المجتمع والتركيبة الاجتماعية الليبية، مثلما أرسلت الحكومة الاستعمارية الفرنسية في تونس المؤرخ التونسي محمد بن علي الحشائشي إلى ليبيا طرابلس الغرب في بداية القرن العشرين.

إيران والمملكة العربية السعودية الآن تتصارعان على النفوذ في اليمن والبحرين وسوريا، إمارة قطر أيضا تلعب دورا كبيرا، وبالذات في الحالة الليبية. الآن في الحالة المصرية، تتنافس السياسة القطرية المؤيدة للإخوان المسلمين، مع السياسة السعودية والإماراتية المعارضة لهم، لكنها كلها تدور في إطار الأمن الاستراتيجي الأمريكي، الحامي الأكبر لوجود هذه الأنظمة الملكية الوراثية.

إذن، ما هي طبيعة هذا الدور القطري؟ وكيف نستطيع فهمه من خلال السياقين الإقليمي والدولي، والصراع الاستراتيجي على النفوذ؟

إمارة قطر تحمست لإعطاء دعمٍ للثورة الليبية في الجامعة العربية، وأرسلت طائراتها وبعض جنودها لليبيا، ودعمت الثوار بإعطائهم 400 مليون دولار، وساعدتهم ببيع النفط الليبي، وأعطتهم محطة تلفزيونية في الدوحة، وساعدت في تدريب الثوار ببنغازي وجبل نفوسة. لدى قطر جيش صغير (11.000) دُرِّب من قِبل الفرنسيين والأمريكان، ولكن الأهم أنها من خلال قناة الجزيرة ساعدت على شن الحرب الإعلامية والدعائية ضد النظام، ودعمت الثورة عليه. كما صارت هذه القناة الآن أداة للسياسة القطرية في الحالتين السورية والمصرية، مما أدى إلى استقالة اثنين وعشرين مذيعًا ومعلقا بالقناة في 11 يوليو 2013م، ناهيك عن استقالة أهم المعلقين والمذيعين البارزين في علم 2011، ومن ثم فقدت هذه القناة المصداقية، وخسرت ملايين المشاهدين العرب.

السؤال البديهي الذي يجب أن يطرح: ما هي قطر؟ وما حقيقة ودوافع دورها الكبير في الثورات العربية؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب الهدوء والموضوعية.

قطر إمارة وراثية، بلا برلمان أو مجلس منتخب، والأحزاب السياسية غير مسموح بها، وأيضا هي الدولة الوحيدة بعد السعودية التي تتبنى المذهب الوهابي المحافظ، و85% من سكان قطر (مليون وسبعمائة ألف) من الأجانب، إذ أن عدد السكان لا يتجاوز 225.000، وتملك قطر ثالث احتياطي غاز في العالم، وهي المصدّر الأول في العالم للغاز المسيل. والأهم قطر هي أغنى دولة في العالم بمتوسط دخل 779 ألف دولار للفرد، بل إن 29 ألفا من مواطنيها مليونيرات؛ أي 10% من عدد السكان[5].

من الإنصاف أن نقول: إن إمارة قطر استفادت من ثروتها الهائلة في التعليم، كما استفادت من الكفاءات العربية والدولية المتميزة. قطر إذن دولة غنية استفادت من ثروتها كثيرًا وبالذات الاستثمار العصري والبارع لقناة الجزيرة، قبل أن تصبح خلال السنوات الخيرة أداة للسياسة الخارجية القطرية. قطر أيضا، بالرغم من السياسة العربية لقناة الجزيرة في بداياتها، بها أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط. أما البحرين، فهي قاعدة للأسطول الأمريكي البحري الخامس. بعبارة أخرى هذه الإمارة تلعب دوراً كبيراً أكبر من حجمها بالاستغلال الخفيف لثروتها، وهي في ذلك لا تخرج عن المظلة الاستراتيجية الأمريكية التي أعطتها هذا الدور.

الدور القطري والسعودي، سواء في الثورة الليبية، أو الآن في سوريا، دوافعه محاولة طبيعية للتأثير في النظام العربي، وتأكيد مصالح هذه الدول غير الديمقراطية، وبالدرجة الأولى سياسة هذه الملكيات والإمارات هجومية من أجل هذه المصالح. وهذا ليس غريباً، ولا يجب أن يكون مستهجناً. أزعم بأن أصول هذه السياسة ترجع إلى فترة الخمسينيات والسبعينيات بالنسبة للسعودية، وقطر في السبعينات بعد الاستقلال من بريطانيا. كان كلاهما في حالة دفاع وتحديث، ولكن الآن السياسة القطرية السعودية، وهما دولتان غير ديمقراطيتين، تدخلت من أجل مصالحهما بالتأثير في نتيجة هذه الثورات، وليس بالضرورة من أجل المصالح المحلية في بلدان الثورة.

كما أنه من المهم أن نستوعب توزيع الأدوار من خلال الرؤية الأمريكية لحلفائها في قطر والسعودية والمغرب والأردن. هنا ترى المصلحة القطرية والسعودية في تأييد حلفائهما من الإسلاميين السياسيين في البلدان العربية سياسة متسقة مع مصالحها. وهذا ليس أمراً غريباً، ولكنه منطق استراتيجي لمصالح الدول، كما حدث في الفترات السابقة إبان الحرب الباردة في فترة الخمسينيات بين النظام الناصري في مصر وخصومه وبالذات السعودية، والحرب غير المباشرة في اليمن. الجديد في هذه السياسات الخارجية هو استخدام سياسة الهجوم بدل الدفاع، وتعلم إدارة الأزمات لحالات مزمنة من أجل إعادة ترتيب النظام الإقليمي العربي بما يخدم وجود هذه الملكيات والإمارات في ظل التحالف مع الولايات المتحدة، وأيضا توظيف الآلة

الإعلامية والدعوية الدينية النفسية، بالتركيز على إيران كخطر شيعي فارسي، بدل إسرائيل في المنطقة العربية. وهذا يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في نهاية المطاف[6].

رابعًا: موقف المملكة العربية السعودية من ثورة 17 فبراير

الموقف الرسمي السعودي، كان متعاطفاً جداً وهذا ليس بالغريب، فلقد تخلصت السعودية من خصم كبير وعدو لها، وصلت العداوة لديه إلى درجة محاولة النظام الليبي اغتيال الملك عبد الله بن سعود، ولكن الموقف السعودي لم يكن مؤيداً للثورات. ولهذا وقفت السعودية مع نظام مبارك حتى النهاية، وأعطت اللجوء السياسي للجنرال زين العابدين بن علي، ولكنها الآن تدعم سياستها من خلال شيوخها ودُعاتها والآلة الإعلامية الكبيرة المهيمنة على الإعلام العربي، مثل صحيفتي "الحياة" و"الشرق الأوسط"، وقنوات "العربية" وMBC ومجلات مثل "المجلة"، ناهيك عن مراكز الدراسات والأبحاث وعديد من الصحفيين العرب والأجانب الذين يعملون في فلكها.[7] باختصار أهم الفاعلين الإقليميين والدوليين في الثورة الليبية وحتى الآن، هم الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وتركيا، والاتحاد الأوروبي، والأردن، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية.

أما عن بلدان الجوار والمغرب العربي، فقد تفاعلت الجزائر والمغرب مع الحدث الليبي بدرجات مختلفة، فالجزائر كانت متحالفة مع نظام القذافي بحكم التوازن الاستراتيجي لبلدان المغرب العربي لمواجهة المغرب الذي حاول الالتفاف من خلال التحالف مع تونس في الماضي، ولذلك كان موقف الحكومة الجزائرية منذ البداية متعاطفاً مع النظام ومتحفضا حيال الثورة الشعبية في ليبيا.

وقد منحت الحكومة الجزائرية اللجوء السياسي لعائلة القذافي ولم تتحمس للتغيير في ليبيا، وهنا لابد من فهم المخاوف الجزائرية التاريخية، وبالذات الحساسية ضد التدخل الأجنبي وخاصة فرنسا في الحرب أثناء الثورة من ناحية، ومن ناحية أخرى يبدو النظام الجزائري منهمكاً ومعزولاً عن عمق الثورات بما فيها ثورة 17 فبراير.

المملكة المغربية تاريخيا متحالفة مع فرنسا والولايات المتحدة، ولم تكن على علاقة قوية مع نظام القذافي، وبالتالي رحبت بالتغيير في ليبيا، ولكن أيضا انطلاقا

من مصالحها لإضعاف الخصم الجزائري الذي تقارعه لعقود، وخاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية. إذن ليس غريبا أن تقف المملكة المغربية مع الدول الغربية وتصوت من أجل إسقاط النظام وتسهل لطائرات حلف الأطلسي الطيران في سماء التراب المغربي إبان عملية حلف الناتو في ليبيا.

دول الجوار في الجنوب لعبت دوراً متعاطفاً مع نظام القذافي، فالنخب الحاكمة في النيجر وتشاد وإلى حد ما مالي، هم حلفاء للنظام الليبي السابق من خلال الدعم المالي والعسكري الذي كان يقدمه لهم، وبالتالي ليس غريباً أن تستطيع عائلة القذافي، ونخبته، والكثير من قياداته الهروب إلى هذه الدول بعد هزيمة النظام والحصول على حق اللجوء السياسي.[8]

خامساً: تداعيات الثورة الليبية على الوضعين الإقليمي والدولي

بالنسبة للوضع الإقليمي، أدى سقوط جماهيرية القذافي إلى ضعف مراقبة الحدود ورخاوتها، وهذا بدوره أدى إلى تقوية بعض الجماعات السياسية داخل ليبيا، وأيضا مجموعات في الجنوب والغرب الليبي. التهريب استفحل أكثر مما قبل، سواء تهريب السلاح أو المخدرات أو المشروبات الكحولية أو التبغ، ناهيك عن تهريب البشر أو ما يسمى بالهجرة غير الشرعية، بل أن جماعات أثنية متداخلة مثل الطوارق والتبو صارت أقدر على الحركة، إذا نظرنا إلى إعداد كلتيهما في البلدان المجاورة. الطوارق الليبيون، وهم جزء مندمج في الجنوب الليبي، مثل بقية شرائح الشعب الليبي، كانوا أجزاء من جيش النظام السابق الذي تعاطف مع مطالبهم في مالي، وبعد هزيمة النظام رجع العديد، من طوارق مالي والنيجر إلى شمال مالي، وكانوا جزءاً من تحالف يشمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وجل أعضائه من الجزائر، أو ما كان يسمى الجماعة الإسلامية المقاتلة، وأنصار الدين. هذا التحالف استفاد من تهريب السلاح من ليبيا، وفتح الحدود من غير رقابة، وأيضا انضمام جهاديين من ليبيا وتونس ومصر وبلدان أخرى لمنطقة شمال مالي، مما أدى إلى إعلان دولة "ازواد" في تلك المنطقة، وأيضا أدى هذا الإعلان لتدخل فرنسي مدعوم من الولايات المتحدة وحلف الناتو.

التبو يعتبرون أقلية صغيرة في منطقة "الكفرة" ومناطق "تجرهي" و"القطرون" و"أوزو"، ولكن غالبيتهم يعيشون في شمال تشاد. وهنا يكمن التعقيد السياسي للتبو. عقد نظام القذافي تحالفاً مع قيادات التبو، وقام بتسليحهم، مثلما فعلت النخبة الملكية خلال مرحلة الاستقلال، وهو تصرف طبيعي واستراتيجي، فتشاد ملجأ تاريخي وحليف استراتيجي للشعب الليبي منذ القرن التاسع عشر، حيث هاجر إليها آلاف الليبيين بحثا عن العيش والتجارة، وهرباً من عسف الدولة العثمانية ووحشية الاستعمار الإيطالي، بعد هزيمة المقاومة في عام 1931. تداخل الشعب التشادي مع الشعب الليبي قديم وإيجابي لحد كبير، ولاتزال هناك جالية ليبية كبيرة في تشاد، ومعظم سكان شمال تشاد، وبالذات التبو، يتبعون الحركة السنوسية السنية. بل لابد من التذكير بأن الجنرال مسعود عبد الحفيظ القذافي، الحاكم العسكري في الجنوب الليبي، تزوج من أخت كاكوني واداي الزعيم التشادي السابق، وقام بتسليح العديد من جماعات التبو أثناء الثورة، وهم الذين ساعدوه وغيره من أسرة القذافي على الهروب إلى النيجر ومالي والجزائر، ولكن التبو أيضا انضموا للثورة وحصلوا على السلاح والمال من المجلس الانتقالي الليبي، أي أنهم حصلوا على السلاح من الجانبين، برغم هذا لا بد من الإنصاف والاعتراف بأن انضمام العديد منهم للثورة كان عاملاً حاسما لتحرير الجنوب الليبي. وهم الآن بحكم سقوط الدولة الليبية، يسيطرون على عديد من المدن في الجنوب، مثل "تراغن" و"زويلة" و"القطرون" و"تجرهي"، بما فيها "مرزق". هذا صحيح ولكن الالتباس يأتي عندما ننظر للتبو غير الليبيين، وهم ملايين في شمال تشاد.

التداعيات الأخرى أهمها تهريب السلاح الليبي، الذي يُعد بملايين القطع، إلى مصر وغزه وتونس ومالي، مما أذكى مخاوف دول الجوار، ليس فقط مصر والجزائر ومالي، ولكن الآن تشاد ورئيسها السيد/ إدريس ديبي الذي دعمته الحكومة الليبية السابقة، ناهيك عن حكومة النيجر الضعيفة التي أعطتها حكومة القذافي مساعدات مالية، وساهمت في تدعيم حكومة الرئيس محمد يوسفو الحالية. أزمة مالي ليست وليدة تداعيات الثورة الليبية فقط، ولكنها خلقت أزمة استراتيجية، ليس فقط للحكومات في هذه المنطقة من ناحية التدخل الفرنسي، ولكنها اعطت الولايات المتحدة فرصة لإعادة تقييم سياستها في المنطقة. وعلى هذا الأساس قامت الولايات

المتحدة بتدريب الجيش المالي، وبنت قاعدة عسكرية في النيجر في بداية عام 2013. ولئن كان الهم التاريخي للولايات المتحدة هو التركيز على مصادر الطاقة، وبالذات النفط في ليبيا والجزائر، ومساندة حلفاء تقليديين مثل تونس والمملكة المغربية إبان الحرب الباردة، فإن هذه السياسة الجديدة أضافت بعداً جديداً هو محاربة الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، وهجمات تنظيم القاعدة في كينيا، وبروز تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. وبالتالي هناك اهتمام أمريكي جديد بما يسمى الإرهاب الإسلامي في السياسة العالمية الأمريكية.

إذن فالسياسة الأمريكية أصبحت تركز على محاربة تنظيم القاعدة، وإيجاد حلفاء محليين يدعمون هذه السياسة- هنا يأتي مع إنشاء قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا تسمى أفروكام، ولكن حتى الآن لم نجد لها حليفاً إفريقياً ما عدا جيبوتي والقاعدة العسكرية الحديثة في النيجر التي أشرت لأهميتها من خلال استخدام الطائرات بلا طيار، ومراقبة الحدود بعد أزمة مالي التي يراها صانعو الهيمنة الأمريكية كخطر جديد ربما يؤدى إلى أفغانستان أخرى في الصحراء الكبرى.(9)

هناك تداعيات سياسية على دول منطقة شمال أفريقيا، فالثورة في تونس وليبيا ومصر أثرت في الجزائر والمغرب، ذلك أن الإصلاحات الدستورية السياسية في هذين البلدين هي محاولة إستباقية لامتصاص الغليان الشعبي وتفادي حدوث ثورات في هذين البلديـــ هنا لابد من التوقف أمام اقتراح دولي للتعاون الخليجي في العمل على نفس المنوال، إما عن طريق السياسية الإستباقية للتدخل في هذه الثورات، بما فيها الثورة الليبية، أو اقتراح ضم المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية لمجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى تأجيج الصراع في المنطقة وكأنه صراع طائفي مع إيران، أي بين سنة وشيعة، أو فارسي وعربي، وليس بين شعوب ثائرة ضد دول أمنية استبدادية من أجل الديمقراطية وحكم القانون، وهو لا يتعارض مع رؤية العرب لإسرائيل كعدو استعماري استيطاني. بعبارة أخرى هناك حرب نفسية دعائية استراتيجية لإعادة ترتيب المنطقة استراتيجياً من وجة نظر مصالح هذه الأنظمة الملكية الوراثية.

الاتحاد الأوروبي أيضا تفاعل مع تداعيات الثورة في ليبيا، وحاول الاستفادة من تدخل دول الناتو، وهي 9 دول، بالإضافة إلى ثلاث دول عربية، هي الأردن وقطر ودولة الإمارات العربية، في عملية "الحامي الموحد" بناءً على قراري مجلس الأمن

1970 و1973 عام 2011. هذان القراران أعطيا الأساس القانوني الدولي للتدخل، بالإضافة لحماية الأرصدة الليبية، وحظر الطيران، وحماية المدنيين، وفُسّر قرار حماية المدنيين كأساس لضرب كتائب القذافي وأعوانه، أي التدخل العسكري.

الاتحاد الأوروبي، ماعدا ألمانيا وبالذات المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، ومن ورائهم الولايات المتحدة، استغل هذه الحالة لتأكيد هوية الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الإطاحة بالنظام في الاستثمارات والنفوذ، وأيضا في تقوية مواقف دُولِهِ تجاه حليفهم القديم والمتشكك الولايات المتحدة. هنا لا بد من الإشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية المالية في دول جنوب أوروبا، وعدم مراقبة الحدود الليبية بعد الثورة، زادت من مخاوف دول الاتحاد الأوروبي من ازدياد الهجرة غير الشرعية، إذا ما أخذ في الاعتبار تأثير هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة على زيادة البطالة حتى بالنسبة للأوروبيين أنفسهم. وهنا يأتي الاهتمام الأوروبي بمخاطر الهجرة غير الشرعية القادمة عبر ليبيا، وأيضا التلويح الأوروبي بإمكانية التدخل العسكري في ليبيا لحل مشكلة تهريب السلاح، ولكن أيضا لتأكيد النفوذ الاستراتيجي والسياسي.

سياسة روسيا والصين، الدولتين الفاعلتين في النظام الدولي، تأثرت بسبب تداعيات الثورة الليبية، وتفرد حلف الناتو ومن ورائه الولايات المتحدة وحلفائهم بتوزيع الأدوار، ما أدى إلى تصلب السياسات الروسية والصينية حيال سوريا كما نراها الآن، بل والإعلان عن أنهما خُدعا في مفاوضات مجلس الأمن إبان شهر مارس عام 2011، قُبيل إصدار قراري مجلس الأمن 1970 و 1973.

روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي فقدت الوزن الكبير الذي كان لها إبان الحرب الباردة، ومن ثم ليس غريباً أن يكون الهم الأساسي للنخبة الحاكمة الجديدة فيها أن تحاول تدعيم وتقوية دورها الإقليمي والدولي، مع التركيز بشكل كبير على دعم دورها في العالم الإسلامي، ببيع سلاح للحلفاء القدامى، والتنسيق مع الدول المصدرة للنفط والغاز، مثل إيران وقطر والجزائر وليبيا.

ويبدو أن النخبة الروسية الحاكمة انقسمت على نفسها إبان الثورة الليبية، فكان هُناك رأي في البداية يعتبر أن التغيير مسألة طبيعية في البلدان العربية ومنها ليبيا، ولهذا امتنعت روسيا والصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي فُسّر بإعطاء دعم للتدخل العسكري. وهنا لا بد لنا من أن نذكر بأن جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي كلها كانت أعضاء في مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا.

هناك هم استراتيجي جديد لروسيا، بالذات في أعقاب قمعها للمقاومة الاستقلالية في الشيشان (1992- 1996) وقتل 90 ألف مواطن هناك. لقد صار الاهتمام بالعالم الإسلامي ومحاولة إيجاد تنسيق مع هذه الدول مسألة حيوية، بل نجد هنا أيضا تفسيراً للاتصال الروسي السعودي، والمطالبة بالانضمام للمؤتمر الإسلامي، بدعوى أن روسيا لديها أقاليم مسلمة كبيرة. أما مسألة الغاز فهي تعد أساسية وبدأت في التنسيق مع الدول المصدرة للغاز، ولكن أهم تداعيات الثورة الليبية هو التصور بأن روسيا والصين خُدِعتا في الحالة الليبية، لأن القرار من مجلس الأمن- حسب التفسير الروسي- لم يعطِ دول حلف الناتو الإذن القانوني بالتدخل العسكري. وهذا بيت القصيد، وأهم دليل على تداعيات هذا الموقف، هو تصلُّب الموقفين الروسي والصيني في الحالة السورية.. كانت روسيا الحليف القوي للنظام السوري منذ فترة الحرب الباردة، ولديها علاقات قوية اقتصادية وعسكرية وقاعدة روسية في طرطوس، أيضا هناك 20 ألف مواطنة روسية متزوجات من مواطنين سوريين. القيادة الروسية في أعقاب قمع حركة الشيشان الاستقلالية، ترى أن المتشددين الإسلاميين سوف يجدون موقفاً جديداً في سوريا ويؤدي هذا إلى خطر أمني كبير على روسيا وأقليتها المسلمة.

أما عن تداعيات الثورة الليبية على السياسة الصينية، فيبدو واضحاً في تشدد هذه الأخيرة تجاه الحالة السورية أيضا، وبشكل أقل حدة من السياسة الروسية، لأن السياسة الصينية تركز على الاستثمارات الاقتصادية وإيجاد مصادر للطاقة والمعادن أكثر من التحالفات السياسية ومسألة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهي سياسة إستراتيجية متناسقة مع النمو الاقتصادي الصيني وضعف سجل حقوق الإنسان والتعبير داخل الصين نفسها، وعلى سبيل المثال استثمرت الصين حوالي 40 بليون دولار في الزراعة و،المعادن والمناجم والجسور في القارة الأفريقية.

سادسًا: احتمالات لمستقبل الوضعين الإقليمي والدولي

ثورة 17 فبراير تواجه تحديات إستراتيجية كبيرة، سواء في الداخل أو الخارج الإقليمي والدولي المتداخل والمترابط، أهمها ضعف السلطة المركزية وقوة الجماعات المسلحة الذي يبطئ عملية بناء مؤسسات الدولة والأمن الليبي، وخاصة إعادة بناء أجهزة الشرطة والجيش، في تأكيد السلطة المركزية والسيادة وحماية الحدود، والمصالح الاستراتيجية للدولة الليبية. بعبارة أخرى الأمن الداخلي والخارجي مترابطان، فالأمن الوطني الليبي والاستراتيجي في خطر محدق لأن

التوافق والمصالحة الوطنية على هذا الأمن لم تتحقق حتى الآن، بل هي مؤجلة، والحدود السياسية الليبية مفتوحة ومنتهَكة، وخاصة في الجنوب والغرب. خبرة التاريخ الليبي الحديث تعطي حكمة استراتيجية أساسية، مؤداها ضرورة حماية الحدود الجنوبية، والتحالف مع أنظمة دول الجوار لتدعيم المصالح الليبية كما حدث في العهد العثماني، ودولة الاستقلال، بل حتى نظام القذافي الشمولي استوعب هذه الحجة برغم توظيفه لها من أجل أمن النظام والزعيم الأوحد.

الأمن الوطني الليبي يتطلب الوعي العميق بحدود ليبيا المفتوحة، وأيضا وجود ملايين الجوعى من شعوب دول الجوار وخاصة الجنوبية، ناهيك عن المصالح الغربية في موارد النفط والغاز، هذه المصالح والأدوار ليست غريبة، ولا يجب أن نستهجنها، ولكن في غياب توافق وطني ومصالحة سياسية، واتفاق على تسويةٍ تعطي حق المواطنة وسلطة القانون للجميع، بمن فيهم أنصار النظام السابق، وبالذات هذا المليون من اللاجئين الليبيين في مصر وتونس والدول الأفريقية، سوف يؤدي إلى إضعاف الدولة الليبية، وربما الهيمنة عليها، ليس فقط من اللاعبين الدوليين، ولكن الإقليميين أيضا.

بعبارة أخرى، بعد إشكالية انتشار السلاح، هناك خطوة أساسية هي التوافق السياسي بين مكونات الشعب الليبي وأطيافه، على حد أدنى من المصالح الاستراتيجية والأمنية، بحيث يكون ذلك أساساً للتعامل الاستراتيجي مع القوى والمصالح الإقليمية والدول المحيطة. أما إذا استمرت مشكلة العنف والسلاح خارج سلطة الدولة والقانون، وازداد التشرذم السياسي والاجتماعي، فسوف تزداد المخاطر وإمكانية التدخل الأجنبي والإقليمي. وهذا الاحتمال وارد إذا نظرنا لما حدث في العراق والصومال وسوريا الآن. والرؤية النقدية الاستراتيجية تعني أن نعي العالم كما هو، ونحاول أن نبني الدولة والبيت الليبي لمواجهة الوضع الإقليمي ومداواته. وهذا يتطلب تعميق الوعي المعرفي بالوضع الإقليمي والاستراتيجي؛ كأمر لا هروب منه في عالم اليوم المتداخل المتشابك.

المصالحة الوطنية تتطلب تسوية سياسية لأنها قضية أمن وطني، و بالمقابل فإن الوعي الاستراتيجي بأهمية بناء الدولة، وحماية الحدود، والتعامل مع الوضع العربي، ودول الجوار، والمصالح الدولية، مسألة حيوية إذا أرادت النخبة الليبية الحفاظ على السيادة الوطنية والكيان السياسي الليبي في القرن الواحد والعشرين.

1. Curtis Ryan " The New Arab Cold War and the Struggle over Syria", The Middel East Report, 262:42 (Spring, 2012)

2. Cihan Turgal, " Democratic Janissaries? Turkish Role in the Arab Spring" New Left Review, 76 (Julu-August, 2012)

3. "African View point: Coloniel's Continent? BBC News, (Febraury 25, 2011)

4. Hussein Agha and Robert Malley, "The Arab Counter Revolution" The New York Review of Books, Spetmber 29, 2011)

5. Hugh Eakin, "The Strange Power of Qatar" The New York Review of Books, October 27, 2011), and "Aljazeera must do better", The Economist, (January 12, 2013)

6. Toby Jones, Embracing Crisis in The Gulf", Middle East Report, 264:42 (Fall 2012)

7. C.J. Chivers, and Eric Schmitt, "In shift, Saudis are Said to aram Rebels in Syria" The New york Times, (February 26, 2013)

8. Steven Erlanger, "French Relish Cycle of Scandals Featuring Sarkozy- era officials", The New York Times, (June 23, 2013), and "Jihad in the Sahara" The Economist, (January 19, 2013)

9. Michael Boyle "Obama: Leading from Behind on Libya", The Guardian, (August 27, 2011), Jeremiah Gertler "operation Odyssey Down (Libya): Background and Issues for Congress" Congressional Research Service, (March 30, 2011), Christopher Blanchard "Libya: Unrest and



تحديات بناء الدولة ما بعد الدكتاتورية ومتطلبات نجاح عملية التحول الديمقراطي "الحالة الليبية"

❖ د. مالك أبوشهيوة

مفتتح:

بالرغم من سقوط نظام القذافي منذ خمس سنوات مازال الليبيون لم يخطو الخطوة الأولى نحو بناء الدولة والتأسيس للديمقراطية، وهذا ليس بغريب إذا أخذنا في اعتبارنا ما ألحقه نظام القذافي من دمار شمل جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (القيم، والمبادئ، والتوجهات السياسية، والتقاليد)[1]، وما أعقب الثورة من صراع واحتراب بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. فالتاريخ يعلمنا أن بناء الدول والديمقراطية بعد الحروب الأهلية وبعد الثورات صعب ولذلك طريق بناء الدولة والديمقراطية في ليبيا سيكون شاقاً ومعقداً، إذا تقف في هذا الطريق العديد من التحديات، البعض منها ستكون داخل أراضي الوطن(الخصوصية الليبية)، والبعض الآخر من خارج أراضي الوطن، سواء كان من دول الجوار الجغرافي العربي والإفريقي أو غيرها من الدول الأخرى، خاصة تلك الدول التي ساهمت في إسقاط النظام ونجاح الثورة.

تناقش هذه الدراسة التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا، وسبل مواجهة هذه التحديات، وشروط نجاح عملية التحول وتعزيز الديمقراطية.

فإن نجاح الليبيين في مواجهة هذه التحديات قبل تفاقمها يبعدنا عن شبح" الدولة الفاشلة[2].

1) تحديات بناء الدولة:

أولاً: تحدي عدم وجود نخبة سياسية تحمل رؤية لبناء دولة ما بعد الدكتاتورية:

تحتاج عملية بناء الدولة إلى نخبة سياسية ذات رؤية واضحة تحدد المبادئ والقواعد العامة للنظام السياسي والعملية السياسية، بالإضافة إلى القيود على برنامج السياسيات العامة الجديدة. وعلى هذا الأساس يتطلب بناء الدولة والتأسيس للديمقراطية في المرحلة الانتقالية والتوافق على ذلك بين النخب السياسية. فحتى كتابة هذه السطور لم تستطع النخب السياسية في ليبيا من الاتفاق على شكل نظام سياسي، أو شكل الدولة، أو إرساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإيجاد اتفاق حول إعادة بناء الجيش الوطني الليبي، أو إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية، أو وجود نظام إداري وبناء بيروقراطي قوي، يعمل على الحفاظ على القانون والنظام العام في المجتمع بطريقة فعالة والعمل على تحقيق مخرجات الحكومة.

في الواقع يجب أن يتم الاتفاق على القيود المفروضة على التغييرات السياسية العامة مثل اكتمال عملية التحول الديمقراطي أثناء المفاوضات والمساومات، وبالتالي فإنها جزء من العملية ذاتها، ويوضح هذا بأنه إذا كان من المهم التمييز بين مرحلة التحول الديمقراطي ومرحلة ترسيخ الديمقراطية، فإنه من المهم أيضاً إدراك أن هفهي ناك تواصلاً واستمرارية بين المرحلتين- بمعنى أن ما يحدث خلال مرحلة الدمقرطة له تأثيرات على ما يحدث بعدها.

على المستوى العملي: لم تستطع النخبة السياسية الحاكمة والقوى السياسية من تطوير المشاعر غير المترابطة وغير المنظمة بين المواطنين إلى روح المواطنة، وتحقيق درجة عالية من التكامل الوطني. أو بعبارة أخرى تنظيم الحياة السياسية، وأداء الوظائف السياسية في المجتمع في إطار الوطن، وتنظيم الحياة السياسية من

خلال مفهوم المواطنة الذي يتخطى كل الاعتبارات، أو الانتماءات الدينية، أو الثقافية، أو الإيديولوجية، أو القبلية، أو الجهوية، ويترتب عليه حقوق والتزامات سياسية واجتماعية محددة تنطلق من الرابطة بين المواطن والوطن.

باختصار فشل النخبة السياسية في أن تجعل **الهوية الليبية** أن تصبح الديناميةالفاعلة الرئيسية يساهم في العودة إلى هويات وتكوينات ما قبل الدولة، لم تستطع هذه النخبة أن توظف وتطور المشاعر الوطنية التي ظهرت في الفترة الأولى للثورة إلى هوية جامعة ومانعة.

تأسيس الهوية الوطنية الليبية لا يعني الإجماع الكامل على هذا التأسيس ولكن ببساطة عندما تبدأ الأغلبية في الاشتراك **في هوية سياسية**، على سبيل المثال نحن الليبيين وليس نحن الطرابلسين أو الغرابة أو نحن الشراقة أو نحن الفزازنة...الخ. إن التأسيس للهوية الوطنية يعتبره الكثير من علماء السياسة هي الخطوة الأولى لتأسيس بناء الدولة[3]، ولم تنجح النخب في تحقيق أي برنامج يلبي متطلبات المواطنين، بل تدهورت الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية فيما تواصل المليشيات، والجماعات المسلحة في ممارسة طغيانها في تحد للسلطات الانتقالية العاجزة، فعلى سبيل المثال تعرضت جميع المؤسسات، التنفيذية، والتشريعية، والخدمية للاقتحام والنهب والإقفال ومنع الموظفين من دخولها، وتعطيل أعمالها، وتعرض معظم المسؤولين في هذه المؤسسات للاعتداء والضرب، وطال ذلك رئيس المؤتمر الوطني، ورئيس الوزراء وغيرهما. وأكثر من ذلك تعرضت المطارات للتدمير، والطائرات للحرق، وطال هذا الحرق والتدمير الممتلكات الخاصة للمواطنين الأبرياء!

إن ما جرى ويجري لا يساهم في بناء الدولة ولا الديمقراطية بل ينفي الدولة، ‘‘إن قيادات المرحلة الانتقالية لم تتوخ الشفافية الكافية، فالمواطنون لا تتوفر لهم المعلومات الكافية لمعرفة كيفية إدارة مؤسسات السلطة الانتقالية، بالإضافة إلى تداخل الصلاحيات وقصور في تحديد المسؤوليات، وبالرغم من المبالغ المالية التي تقدر بعشرات المليارات التي صرفت خلال السنوات الخمس الماضية،،[4]، فشلت النخب والمؤسسات السياسية وقيادتها في وضع سياسيات قادرة على تلبية متطلبات

المواطنين، أو تفعيل الاقتصاد الوطني، أو معالجة مشاكل المركزية المقيتة، ومواجهة وإيقاف انتشار تمدد المليشيات وخاصة "تنظيم الدولة" على العديد من الأراضي الليبية، والاختطاف، والقتل وكان لهذه الأوضاع تأثير سلبي جداً على المواطنين الأمر الذي جعل المواطن يفقد الثقة في النخبة والمؤسسات السياسية.

لم تستطع النخبة السياسية ‘‘إدارة عملية التحول على المستوى الوطني، ولم تستطع السيطرة على الفساد المالي والإداري المترتب على عملية التحول، كما لم تستطيع مؤسسات المرحلة الانتقالية من التأسيس للشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي والإداري،،[5] أكثر من ذلك فشلت النخبة في إيجاد حكومة واحدة تبسط سيطرتها، وسيادتها على كامل الأراضي الليبية، بل هناك حكومتان لا تستطيع أي منهما ممارسة سيطرتها، وسيادتها على مقر الحكومة، والعديد من المناطق والمدن الليبية لا تخضع لسيادة ولسيطرة أي من الحكومتين: سرت درنة...الخ.

إن أداء المؤسسات الانتقالية، والنخبة السياسية في المرحلة الانتقالية في ليبيا لا يرتقي إلى استحقاقات المرحلة الانتقالية، ولهذا لم يعد المواطنون يثقون في النخبة السياسية والمؤسسات السياسية... العديد من علماء السياسة يؤكدون إن فقدان الثقة له تأثيرات خطيرة على شرعية استمرار النخبة والدولة وبناء الديمقراطية، الشرعية في أبسط معانيها هي القبول، ولكن الشعب كما لاحظ علماء السياسة ربما يقبل النظام السياسي، أو لا يتحدى النظام السياسي نتيجة للخوف، أو نتيجة لمطاوعة التقاليد السائدة، أو ربما يعطي الشعب تعهداً بالقبول أو اتفاقية مشروطة، بالرغم من هذه المشاكل المفاهيمية للشرعية. فمن الواضح أنه لا يمكن لأي مجتمع تعزيز الدمقرطة ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية سواء كانت في شكل قبول سلبي أو قبول إيجابي، سنناقش هذا المفهوم بالتفصيل عند الحديث عن "شروط تعزيز الديمقراطية" فيما بعد.

على الرغم من أن النجاح في مواجهة هذا التحدي قد يمنع انهيار عملية بناء الدولة، والتحول الديمقراطي، لكنه لا يضمن النتيجة النهائية، وذلك لأن الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية هو واقعياً أبعد ما يكون عن التقدم إلى الأمام دائماً، بل يمكن أن يصل خط الرجوع فيه إلى ارتداد عملية التحول بذاتها، ولكن يبدو أن

مفتاح نجاح هذه المرحلة مرهون بمراعاة العديد من الشروط والتي أهمها نخبة سياسية قادرة على إدارة هذه المرحلة، وواعية بأولويات البناء من خلال رؤية محددة لبناء ليبيا المستقبل، نخبة قادرة على كسب ثقة المواطنين الذين أصبحوا لا يثقون في أحدبعد فترة طويلة من الدكتاتورية والاستبداد، هذا فضلاً عن الحاجة إلى القدرة على إدارة الأزمات التي تواجه عملية بناء الدولة، والتحول من الدكتاتورية. فالنخبة السياسية أحد عناصر القوة في مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية لتجنب انهيار عملية بناء الدولة.

ثانياً: تحدّي تجسير الفجوة بين مطالب المواطنين وما يحصلون عليه

هذا الأمر يتعلق بالمواطن وإدراكه للموقف الاجتماعي الذي يدفعه إلى الإحباط والتمرد، نحن هنا لا نهتم بالشروط الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الفعلية السابقة على موقف الإحباط قدر اهتمامنا بإدراك المواطنين للموقف الاجتماعي، وطريقة استجابتهم لهذا الموقف كما يدركونه، فالتاريخ يعلمنا بأن الشعوب عامة تقبل مستويات عليا من الاضطهاد، أو الظلم والبؤس إذ هم يتوقعون بأن مثل هذه المعاناة، والمظالم هي قدرهم في الحياة.

عندما يتوقع المواطنون حياة أفضل، وتوقعهم يحبط، من المحتمل أن يطوروا مشاعر عدوانية. **لذلك أي تغيير في المجتمع يدفع بتوقعات المواطنين لحياة أفضل، بدون توفير الآليات والوسائل للاستجابة لهذه التوقعات يمكن أن يسبب في عدم الاستقرار السياسي**[6].

المواطنون حينما يكونون في أتعس حالات وجودهم، وأشدها فقراً؛ فهم لا يميلون إلى القيام بالتمرد. فالفقر الدائم أبعد ما يكون لدفع المواطنين إلى التمرد، بل إنه يدفعهم لأن يهتم كل منهم بأمنه الخاص، أو أمن عائلته في أفضل الأحوال، وإلى محاولة التكيف، وفي أسوئها إلى اليأس.

وطالما أن المواطنين يجدون قدراً معقولاً مما يتوقعون وجوده، فليس محتملاً أن يقوموا بردة فعل، ولكن حين تصبح **الفجوة كبيرة بين ما يريده المواطنون وما يحصلون عليه لا يمكن احتمالها فسيهب المواطنون للقضاء على ما يتصورونه**

عقبة في سبيل ما يريدون الحصول عليه، عادة تتم هذه العملية بظهور فجوة بين الآمال والتوقعات من جانب، والواقع من جانب آخر.

مع سقوط القذافي تصاعدت ثورة التوقعات، وتخلقت آمال واسعة في تحقيق المطالب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية: المتمثلة في المشاركة السياسية وتولي المناصب القيادية، والمكانة الاجتماعية والنفوذ، وتحسين الأوضاع المعيشية، والصحية، والتعليمية للمواطنين، وتصوروا إمكانية إنجاز ذلك بسرعة باعتبار النظام الذي تسبب في حرمانهم من ذلك وتهميشهم قد سقط، ولم يعد هنا ما يحول دون تمتعهم بثروات بلادهم، وقد ساهمت بعض النخب السياسية، والقوى الثورية برفع سقف التوقعات لجذب المؤيدين، ولتأكيد شرعيتهم، دون الانتباه إلى أن عدم تلبية هذه التوقعات في الوقت المناسب يقود إلى إحباط أغلبية المواطنين، الأمر الذي يترتب عليه مواقف قد يكون لها تأثير على عملية بناء الدولة الوليدة واستقرارها، وفي ظل ظروف المرحلة الانتقالية، والرغبة في الإنجاز من النخب الحاكمة صدرت قرارات خاطئة، وترتب عليها نتائج غير متوقعة، مثل القرارات التي صدرت من المؤتمر الوطني العام، وقبله من المجلس الانتقالي: المنح المالية والتي قدمت في مناسبات مختلفة، والتعويضات المالية لفئات اجتماعية ولقوى اجتماعية مختلفة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف الثروة المالية للبلد، وإعطاء انطباع بأن المؤتمر الوطني العام والحكومة يريدان شراء تأييد المواطنين بعد تردي أدائهما السياسي، وأكثر من ذلك يجب ألا ننسى أن الدولة لا تستطيع الاستمرار في تقديم هذه المنح والهبات طوال الوقت؛ لشح الموارد، حتى وإن من كان السهولة تعبئة الموارد المالية لتلبية المطالب اليومية في هذه المرحلة الانتقالية، لكننا لا نستطيع أن نحافظ على حجم هذه الموارد في ظل ظروف إصدار بعض القرارات بعد التهديد باستخدام السلاح والعنف، من قبل بعض الجماعات المسلحة، حتى أصبح هذا الأسلوب هو الأسلوب المتبع الآن لخدمة المصالح الخاصة، أو الفئوية، وشجع كثيراً من حمَلة السلاح لممارسة ذلك، حتى يمكن لهم تحقيق مصالحهم الفئوية أو الجهوية أو القبلية، وابتزاز الدولة والسطو على المواطنين العزل، والخطف، والمفارقة.

ومع كثرة الاحتجاجات وخروج الفئات المختلفة من المواطنين إلى الشوارع والميادين أو القيام بالاعتصامات في مواقع الإنتاج والعمل وخاصة تلك التي تتم في

حقول النفط ومحطات التكرير والمطارات وغيرها مما يؤدي إلى تعطيل العمل وتخفيض الإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض دخل ليبيا وما يترتب على ذلك من تداعيات على الوطن كله، من تدني الإنتاج والقدرات المالية، الأمر الذي يقابله من الجهة الأخرى تصاعد التوقعات، وبالتالي وجود الفجوة بين التوقعات وتدني القدرات لإشباعها، الأمر الذي يؤدي إلى تصاعد التوتر وإلى شعور عام بعدم الأمان.

ولو أخذنا في الاعتبار أن السلطة السياسية في حاجة لمدة من الزمن للتعامل مع هذه المطالب وذلك لقلة الخبرة السياسية في بعض الأحيان أو لفقدان الرؤية السياسية المحددة لأولويات البناء في المرحلة الانتقالية في أحيان أخرى، أو ربما تركة النظام الدكتاتوري مازالت في الدولة، فأنماط الفكر والممارسة التي أسسها القذافي خلال عقود من التسييس والتنشئة السياسية والتعبئة الفكرية المناوئة لبناء الدولة للديمقراطية لا يمكن الإطاحة بها في فترة قصيرة من الزمن، وبالتالي يصبح الوقت هو العامل الحاكم بسبب تعقيدات المرحلة الانتقالية، لذلك يمكن القول بأن ما وجود مؤسسات المجتمع المدني متعددة البرامج والاهتمامات والقضاء العادل، ووسائل الإعلام الحرة، التي تشكل ضمير الناس وعينهم الثاقبة. كل ذلك وغيره في ظل عدالة اجتماعية تكفل الحياة الحرة الكريمة لكل المواطنين، حين تقدم لهم الخدمات الضرورية من تعليم يراعي متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، ومرافق خدمات صحية وعلاجية حديثة ومتطورة، والعناية بالأجيال الشابة ومستقبلها. مع مراعاة المساواة في الفرص بين الجنسين، وتوفير فرص العمل لكل القادرين، وضمان العيش الكريم؛ ليجني المواطن ثمار تاريخه ونضال أبنائه المتكاتفين للبناء، الواقفين صفا واحدا، الناطقين بصوت الوطن: نسمو عن الصغائر، نستنهض الضمائر سلاحنا العلم والإرادة لبناء مستقبل اجيالنا، مستقبل ليبيا أولا وقبل كل شيء، دولة القانون والمؤسسات، دولة العدالة والمساواة: دولة ليبيا. ما حدث في فبراير 2011 هو ثورة سياسية إلى حد الآن، ليست اجتماعية ولا ثقافية بعد، ويظهر ذلك من خلال نتائجها في تغيير قمة السلطة ونخبتها الحاكمة، وما ترتب على ذلك من تداعيات. لذلك، وبالرغم من أهمية الموارد المالية في المرحلة الانتقالية، فإن أهم أسس وعناصر عملية التحول هي النخبة السياسية القادرة على مخاطبة المواطنين وكسب ثقتهم، لكي تضمن الحد الأدنى من الاستقرار السياسي.

وأخيراً، عود على بدء، للأسف، نلاحظ أن مطالب الليبيين تتزايد مقابل انخفاض قدرة النخبة الحاكمة والمؤسسات المختلفة للاستجابة الفورية ،الأمر الذي سبب تأكلشعبيتهما، إن خطورة استمرارهذه الفجوة ربما يؤدي إلى إحباط شامل قد يمهد الطريق لقيام ثورة مضادة (إذا أخذنا في الاعتبار التحديات الأخرى لعملية بناء الدولة)، ومما يزيد من تعقيد هذا الوضع، أن النخبة الحاكمة التي تدير المرحلة الانتقالية في هذه الفترة ليسوا من شبابها وقادتها، وبالتالي فإن هذا الأمر قد يؤدي إلى سوء الفهم، وانعدام الثقة بين الطرفين خلال عملية الانتقال،كما أنه قد يؤدي إلى انهيار عملية بناء الدولة.

ثالثا: تحدي هيمنة الدولة على وسائل القوة والعنف والإكراه، وبناء الجيش

الدولة في مفهوم العديد من المفكرين، هي تلك الجماعة الإنسانية التي تملك حق استخدام القوة في إقليم محدد، وإن العلاقة بين الدولة والعنف علاقة أساسية وجوهرية، لذلك ليس مفاجأة لنا في هذه الأيام العصيبة، إذا فهمت الدولة من خلال علاقاتها باستخدام العنف والهيمنة على وسائل العنف. فالدولة هي الآلية الأساسية التي من خلالها ينظم، ويدار، ويرسخ الحفاظ على استخدام العنف، أمن المواطن لا يتعزز إلا عندما تكون الدولة وحدها مسيطرة على وسائل القوة وتوظيفها في تطبيق التزاماتها باحترام حقوق المواطنين.

عندما تكون وسائل العنف تحت سيطرة جماعات أخرى، فإن النتائج قلما تأتي لمصلحة أمن المواطن وأمن الوطن، والتجارب في التاريخ عديدة يكفي أن نذكر العراق، ولبنان، والصومال، وأفغانستان وغيرها. السيطرة على الوسائل الشرعية للعنف هي جوهر تحديد مفهوم الدولة، فالسيطرة على استخدام العنف له العديد من النتائج:

1- ترسيخ الهيمنة على وسائل الدمار واستخدام القوة.

2- ترسيخ شرعية خضوع وسائل العنف واستخدام العنف لصناع القرار، ثالثا: استخدام القوة وفقاً لقواعد ومبادئ محددة ضد هؤلاء المواطنين الذين يتحدون شرعيتها، ففشل الدولة في إحكام هيمنتها على وسائل العنف، واستخدامه تكون له انعكاسات خطيرة جداً على الدولة والمجتمع، وخاصة في المرحلة الانتقالية.

إن انتشار السلاح في شوارع، ومدن، وقرى ليبيا، وانتشار المليشيات العسكرية المتنوعة، والمتصارعة، وسيطرة معظم هذه الجماعات على جميع أنواع الأسلحة الثقيلة منها والخفيفة وبكميات هائلة قد أغرى بعضهم على استخدامه وأصبح السلاح هو الوسيلة الأساسية لحل المشاكل، وحسم الصراعات، بل وأكثر من ذلك أدى إلى تقليص سيادة الدولة وسلطتها، فالدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بامتلاك هذه الأسلحة واستخدامها، ففي حالة ليبيا هذه، ونتيجة لعدم الإسراع في السيطرة على هذه الأسلحة وهيمنة السلطة الشرعية عليها أصبح مصير ليبيا وبناؤها تحت رحمة هذه المليشيات المسلحة التي لا تدرك المصلحة الحقيقية للوطن.

3- إن عدم سيطرة الدولة الليبية على وسائل العنف واستخدامه، واستقلال المليشيات المسلحة عن سيطرة الدولة الليبية، وعدم الخضوع لإرادة صناع القرار في الدولة ظهر بكل وضوح منذ البدايات الأولى للثورة الليبية عندما اغتيل اللواء عبد الفتاح يونس والأحداث التي حصلت بعد ذلك والتي كان آخرها يوم السبت الأسود الذي سقط فيه عدد من الضحايا من أبناء الوطن[7]. وما بين هذين الحدثين ما حصل من اغتيال السفير الأمريكي والتفجيرات التي أعقبت ذلك أمام السفارات الفرنسية والإيطالية واغتيال العديد من ضباط الجيش، وخطف وسجن العديد من الشخصيات المرموقة، وإيداعهم في العديد من السجون الخارجة عن سلطة الدولة. بل إن الأمر أصبح أسوأ من ذلك، حيث أصبح الجنوب الليبي، وبعض المناطق الأخرى، ملاذاً آمناً للجماعات المسلحة التي هربت من مالي، إثر هزيمتها من قبل القوات الفرنسية، واستولت الجماعات الإرهابية على مدينة "سرت"، وأعلنت ولاءها للخليفة البغدادي في العراق، وقبل ذلك جماعات أخرى سيطرت على "درنة"، وتحول بعض أعضاء هذه المليشيات إلى عصابات للسطو والخطف والنهب، وفرض أتاوات على المواطنين في معظم أنحاء ليبيا.

4- ليبيا اليوم صارت هي السوق الأولى في المنطقة لبيع، ولتهريب السلاح إلى كل البلدان المجاورة: الجزائر وتشاد ومالي والسودان ومصر.... الخ. مما جعل العديد من رؤساء الدول المجاورة تعبر عن مخاوفها من تحول ليبيا إلى مركز لتصدير السلاح والمقاتلين، بل إن هذا الأمر جعل الكثير من المنظمات الدولية تعرب عن قلقها. فها هو مجلس الأمن الدولي يعرب يوم الأربعاء الموافق 10 شعبان

1443هـ الموافق 20 يونيو 2013م عن قلقه إزاء الوضع الأمني في ليبيا، وما أسماه بالمليشيات المسلحة الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية، وقال رئيس مجلس الأمن الدولي للشهر الحالي السفير البريطاني "مارك لايل غرانت": إن الأعضاء قلقون بشكل بالغ إزاء الوضع الأمني في ليبيا: المليشيات المسلحة التي مازالت خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية، وقضيتي أمن الحدود والمعتقلين المحتجزين من جهات غير حكومية".

ويتفق العديد من المحللين السياسيين، وممارسي العمل السياسي، والكثير من ضباط الجيش بأن هذا التردي في الحالة الأمنية **جاء نتيجة للعديد من العوامل أهمها:**

أولاً: انتشار السلاح في ليبيا بعد سقوط النظام القديم، وقيام مليشيات مسلحة، ولجان أمنية متنوعة ومتعددة بعد الثورة مباشرة، فتشكل عديد من الجماعات والمليشيات التي لقيت مباركة وتشجيعاً من المجلس الانتقالي، ثم بعد ذلك من المجلس الوطني العام والحكومة في هذه المرحلة، بالإضافة إلى المليشيات التي تشكلت بعد تحرير طرابلس وإعلان تحرير ليبيا، ولم يكن لها دور في الثورة.

ثانياً: قيام بعض الأطراف الخارجية (عربية وأخرى غير عربية)، بدعم بعض الجماعات المسلحة ومساعدتها مالياً وعسكرياً في بداية قيام الثورة أوبعد ذلك.

ثالثاً: ضعف وهشاشة السلطة الليبية وعدم قدرتها على إعادة بناء الجيش والأمن الوطني بالرغم من مرور مدة طويلة على اندلاع ثورة 17 فبراير، وعدم السيطرة على هذه الجماعات المسلحة التي لا قواعد ولا مبادئ تحكمها ولا قانون ولا التزام أو خضوع لإرادة السلطة الشرعية المنتخبة من الشعب.

تمكنت هذه الجماعات المسلحة من السيطرة على السلاح واستخدامه لتكريسمصالحها المختلفة وفرض سلطتها بقوة السلاح أو التهديد باستخدامه لفرض وجودها، وتتخذ الإجراءات العقابية المناسبة لمن يقف أمام تحقيق مصالحها، وأفضل نموذج يجسد ذلك محاصرة المؤتمر الوطني العام ووزارتي الخارجية والعدل وإجبار المؤتمر الوطني العام على إصدار قانون العزل السياسي، بل أصبح استمرار أعضاء المؤتمر الوطني والحكومة رهناً بقبول الجماعات المسلحة والمتنوعة لهذه

السلطة، فهذه الجماعات هي التي تملك السلطة الفعلية في ليبيا، وهي التي تمتلك ترسانة من الأسلحة المتنوعة: الخفيفة والثقيلة، ولم تستطع السلطة السياسية الحالية الحد من سلطات ونفوذ هذه الجماعات المسلحة، وأكثر من ذلك لم تقم السلطة في ليبيا إلى حد الآن باتخاذ خطوات سريعة، وحاسمة؛ لإنهاء وضع الجماعات المسلحة ودورها المتزايد في الوطن.

هذه الحالة الليبية- أي حالة عدم سيطرة الدولة على وسائل العنف وإخضاعها للدولة، الجهة الوحيدة المخولة بامتلاك السلاح واستخدامه- هذه الحالة لن تكون عائقاً أمام بناء ليبيا، والتحول إلى دولة مدنية ديمقراطية فقط بل ربما ستأخذ ليبيا إلى ثورة مضادة تكون نتيجتها نظاماً يفوق في استبداديته استبداد القذافي.....الخ.

بالرغم من كل ذلك لم تستغل النخبة السياسية الحاكمة الفرص المواتية التيأتيحت في مناسبات عديدة، وما ترتب على ذلك من نتائج أهمها رفض المواطنين لوجود هذه المليشيات ووعي المواطنين بخطورة عدم قدرة الدولة السيطرة على السلاح، كان يمكن أن تستثمر النخبة السياسية التي تمارس السلطة هذه الفرص بجدية وشجاعة وبسرعة وتسعى لبناء جبهة وطنية من القوى المجتمعية صاحبة المصلحة في بناء ليبيا لمعاضدة هذا البناء، وتأييده ضد هؤلاء الذين يعيقون بناء الدولة،وبناء الجيش الوطني الليبي الذي يجب أن يأخذ في اعتباره العلوم العسكرية الحديثة، والتكنولوجيا المتقدمة، وخصوصية الدولة الليبية وأراضيها وجغرافيتها الواسعة، ويكون مدعماً بعقيدة عسكرية جديدة أساسها حماية الدولة المدنية الديمقراطية والحفاظ على أرض الوطن الموحد وأن الولاء للوطن، لو تم ذلك ربما لم تدخل ليبيا في هذه المرحلة المتردية،هناك العديد من المشاكل تواجه بناء الجيش الوطني والأمن، حددها الدكتور يوسف الصواني(8)، أهمها:

1. إن العديد من العسكريين والضباط الذين لم يتخذوا مواقف معارضة لثورة فبراير، لم يلتحقوا بالجيش بالرغم من الدعوات المستمرة من رئاسة الأركان، بالإضافة إلى عدم اتخاذ خطوات جادة بشأن إعادة المئات من المنتمين إلى الجيش والشرطة إلى سابق عملهم.

2. رفض العديد من المليشيات التخلي عن تسليم السلاح، بحجة الحفاظ على الثورة، بينما تخلى القليل من المسلحين عن سلاحهم، ورجعوا إلى سابق أعمالهم.

3. هناك بعض القوى السياسية تعارض بشدة بناء الجيش الوطني، وتسعى لتشكيل منظمة موازية للجيش، تضم معظم المليشيات المسلحة التابعة لهذه القوى السياسية، تحت مسمى الحرس الوطني.

4. عدم وجود رؤية متكاملة لبناء الجيش الوطني تتفق عليها النخب السياسية الحاكمة

5. إن خطط إدماج المليشيات المسلحة في الجيش الوطني لم تنجح بشكل يساهم في بناء جيش محترف حتى الآن، ولم تؤخذ بجدية.

بناء الجيش الوطني أصبح قضية للمزايدة بين القوى السياسية المختلفة والنخبة السياسية، بالمقابل يستمر تزايد المليشيات ذات الأهداف السياسية، والإيديولوجية والجهوية، والعديد من المدن الليبية تسقط تحت سيطرة التنظيمات، والجماعات الإرهابية المختلفة، وهناك العديد من القوى السياسية مازالت تعترض على إعادة بناء الجيش الوطني والأمن الوطني، بالرغم من أن أغلبية المواطنين يعتبرون بناء وتفعيل الجيش هو السبيل إلى تحقيق الأمن والاستقرار، بحجة أن هذا الأمر سيؤدي إلى دمج العديد من المرتبطين بالنظام السابق، بالإضافة إلى أن هناك العديد من ضباط الجيش، وقيادة الجيش، والقوى السياسية من يرفض إدماج المليشيات في الجيش الوطني خوفاً من تغلغل عناصر متطرفة للسيطرة على الجيش، والأمن الوطني، مما يجعل عملية الإدماج هذه تترتب عليها مخاطر سلبية.

لم تنجح النخبة السياسية الحاكمة حتى الآن في سحب السلاح من المليشيات المختلفة ووضعه تحت سيطرة الدولة، بل إن المليشيات المسلحة تصر على الاستمرار في الاحتفاظ بسلاحها، بل واستخدامه أو التهديد باستخدامه من أجل تحقيق مصالحهم المختلفة، غير مبالين بالشعب الذي نادى في مناسبات مختلفة في جميع أنحاء الوطن بتسليم السلاح للجيش ولسيطرة الدولة.

إن احتفاظ المليشيات بالسلاح، وعدم التأسيس للجيش الوطني والأمن الوطني؛ جعل النخبة السياسية الحاكمة لا تستطيع تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأمن،

حيث إنها لا تعتمد على القوة المادية التي تستطيع من خلالها إقرار سياساتها، مما جعل النخبة السياسية تقع فريسة في أيادي المليشيات المسلحة وتأتمر بأوامرها.

باختصار، لا أحد ينكر أهمية توفير الأمن لعودة الحياة، واستقرارها لتسهيل سير عملية التحول من الدكتاتورية، وبناء النظام المدني الديمقراطي، عندما تعم الفوضى تنتفي الدولة والمؤسسات ويغيب التآخي والتسامح والتناغم في المجتمع. إن عدم سيطرة الدولة على وسائل العنف وإخضاعها لهيمنة الدولة المخولة بامتلاك السلاح واستخدامه، وعدم بناء الجيش الوطني والأمن الوطني، هذه لن تكون عائقاً أمام بناء الدولة والتحول من الدكتاتورية فقط، بل ربما ستأخذ ليبيا إلى فوضى تكون نتيجتها نظاماً يفوق في استبداديته، وطغيانه استبداد وطغيان النظام السابق.

من خلال دراسة الحالات المشابهة للحالة الليبية، يمكن القول بأنه من السهولة سحب السلاح من المليشيات المسلحة فيما لو كانت هناك إرادة إخلاص النية في فترة محدودة قد لا تزيد عن ستة أشهر وفي السياق هذا اقترح الخطوات التالية:

1: إعادة بناء الجيش الوطني الليبي على أسس من المهنية والحرفية مدعوماً بعقيدة عسكرية تكرس الولاء للوطن، وتكون **مهمته** الأساسية الدفاع عن **أمن المواطنين وحمايتهم** من الانتهاكات الداخلية والخارجية وحماية القانون والنظام العام وتكريس الاستقرار والأمن.

2: إعادة بناء وتنظيم قوى الأمن الوطني (الشرطة وأجهزتها وفروعها) وفقاً لعقيدة جديدة متمثلة في حماية المواطن، والحرص على تطبيق القانون، والحفاظ على النظام العام.

3: استدعاء، وفرز الجنود والضباط الذين بادروا بالانضمام للثورة، فهناك العديد من الضباط والجنود الوطنيين الذين لم يناصروا القذافي، بل انضموا إلى الثورة، فينبغي الاستعانة بهم في إعادة بناء الجيش الوطني.

4: إصدار قانون:

أ. **يمنع** قيام أي جماعات مسلحة أو مليشيات مسلحة خارج إطار الشرعية أو امتلاك السلاح من أي جهة من الجهات غير المخولة قانونا، وفي أي مكان من أرض الوطن.

ب. يجرّم حمل السلاح واستخدامه ضد المنشآت العامة، أو الخاصة، أو ضد المواطنين (أفراد أو جماعات) أيا كانت انتماءاتهم الفكرية، والدينية، والأيديولوجية، والقبلية و الجهوية.

ج. يلتزم جميع المواطنين: الأفراد، والجماعات المختلفة، والمقاتلين السابقين، بتسليم ما بحوزتهم من أسلحة خفيفة وثقيلة والآليات العسكرية المختلفة في مدة محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من صدور القانون.

رابعاً: تحدي الدولة الريعية والمجتمع الريعي

عديد من الدراسات تؤكد أن أكثر الدول الريعية إعاقة للديمقراطية هي التي تعتمد على استخراج وتصدير مادة خام واحدة، ومن بين أكثر الدول إعاقة في حالة كون المادة الخام هي النفط. أو بتعبير آخر هذه الدولة ‘‘تعيق تطور مجتمع مدني، أي مجتمع يعيد إنتاج ذاته لمجتمع من الأفراد الأحرار القادرين على التعاقد خارج إطار الدولة، والقادر على إعادة إنتاج ذاته خارج الدولة وفي علاقة استقلال نسبي معها ويمولها من الضرائب، ولا يمكن أن ينتج اقتصاد مقسم بين اقتصاد الريع، والقبيلة، والريف مجتمعاً مدنياً، بمعنى مجتمع ينتج اقتصاد الدولة ويدخل معها في علاقة جدلية، مجتمعاً تعاقدياً قوياً مؤلفاً من أفراد مقابل دولة قوية[10].

وقد حدد عديد من الدارسين عددًا من خصوصيات الدولة الريعية، وعلاقتها بالدكتاتورية؛ هي:

1) تفرض ضرائب، أو تفرض ضرائب منخفضة، مقابل إنفاق عالي جداً، وذلك لرشوة المواطنين للحد من مطالبتهم بالمشاركة السياسية.

2) تعمل هذه الدول على تأسيس أجهزة أمنية مهمتها الحفاظ على النظام السياسي.

3) لا يستطيع المواطنون التحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعمل على إيجاد قوى اجتماعية جديدة مرتبطة بهذه القطاعات غير التقليدية، وخاصة الطبقة الوسطى، التي تسعى للمطالبة بالمشاركة والديمقراطية.

إن ليبيا تعتبر أفضل تجسيد لمفهوم الدولة الريعية، فهذه الدولة تعتمد في اقتصادها على إنتاج النفط وتصديره، ويستند اقتصادها على الريع الخارجي المعتمد على

توافر ظروف مناسبة وطلب خارجي، وتمثل إيرادات النفط العنصر المهيمن على النشاط الاقتصادي وبمقارنة بسيطة بين عنصر العمل والناتج تتجلى المفارقة، حيث إن إنتاج النفط يمثل حوالي ما بين 85-90% من الناتج المحلي إلا أن عدد العاملين في إنتاج النفط 3% من مجموع القوى العاملة الرسمية.

نتيجة للدخل العالي من النفط ساعد النظام السابق للاستمرار أربعة عقود في السلطة، حوّل خلالها المجتمع الليبي إلى مجتمع ريعي، يعيش على ما تقدمه له الدولة، واستمرار هذا الوضع بعد ثورة فبراير حيث إن النخبة السياسية الحاكمة في هذه المرحلة الانتقالية عملت على إدماج آلاف المئات من المواطنين في الملاك الوظيفي، وحولت العديد من متلقي هبات ورشوة من الدولة نظير سكوتهم وعدم مطالبتهم بتحولات جذرية في علاقة السلطة بالمواطنين. إن هذه السياسيات ستكون لها آثار سلبية على مستقبل بناء الدولة المدنية الديمقراطية، ويؤكد أ.د. يوسف الصواني، بأن "نمط التوظيف الريعي واستمراره ينذر بعواقب وخيمة على كل المستويات، بعد أن أصبح خمس السكان موظفين في الدولة، وهي نسبة مرشحة للارتفاع، بذلك لا يمكن التقليل من الآثار السلبية لاقتصاد الريع في فرص الانتقال الديمقراطي في المدى القصير والمتوسط أو على آفاق تعزيز الديمقراطية" (12).

وتتسم الدولة الريعية في ليبيا بجملة من الخصوصيات كلها تشكلخطورة ليس على الأمن الوطني، بل على مستقبل ليبيا بالكامل ودورها الإقليمي والعالمي.وهذه الخصوصيات أهمها تكريس النظام الأبوي ، تضخم عدد العاملين في أجهزة الدولة بما في ذلك القطاع الاقتصادي، ضعف وهشاشة الطبقة المتوسطة و غياب المجتمع المدني ،وضعف القطاع الخاص الذي يشكل أحد العناصر الأساسية للتنمية، أكثر من ذلك انتشار الممارسات غير الديمقراطية: فالاستقلال المالي للدولة الريعية يجعلها تتجنب المساءلة مما يساهم في تدعيم وتعزيز الدكتاتورية وخلق ثقافة معادية للمشاركة السياسية والممارسات الديمقراطية، وإعاقة ظهور المجتمع المدني، والأخطر من ذلك كله هو تأسيس العقلية والثقافة الريعية التي ترى أن العائد لا يعدو أن يكون رزقاً أو هبة أو غنيمة وليس جزء من نظام إنتاجي وما يرتبط به من جهد وعمل ، وتكريس الوظيفة الأساسية للدولة وهي توزيع الريع على أفراد المجتمع، هذا الأمر يعكس نفسه على صياغة علاقات المجتمع بحيث تنظم هذه العلاقات على

نحو يسمح لهؤلاء الذين يديرون الدولة ومن يدور فيفلكهم بالحصول على أكبر قدر ممكن من إعادة توزيع الريع النفطي، وبذلك تبتعد الدولة عن الوظائف الأساسية وأهمها تنفيذ السياسات التي تلتزم بها أمام مواطنيها وهذا يبدو أكثر وضوحا في المرحلة الانتقالية الآن.

كل هذه الخصوصيات المرتبطة بهذه الدولة الريعية تشكل تهديداً للأمن الوطني، فهذا الريع الذي يأتي من النفط يعتمد على السوق الخارجي والظروف الحاكمة في قضية العرض والطلب ومصالح الشركات الكبرى ودولها وما يترتب على ذلك، لمثل هذه الظروف، الأمر الذي يؤثر في ليبيا في بناء الدولة، وإعادة الإعمار في المدى القريب، وتكريس هذا النمط من الثقافة والعقلية الريعية التي لن تساهم في التحولات الديمقراطية في المرحلة الانتقالية، ولا في تكريس الديمقراطية في المدى البعيد، وحتى تتجاوز ليبيا هذه التحديات يجب العمل على التحول إلى الاقتصاد المتنوع، والتحول إلى النشاطات الاقتصادية مستديمة النمو، والابتعاد عن الاستخدامفي أجهزة الدولة، والعمل على الوصول إلى توافق بين الليبيين في كيفية توزيع الثروة النفطية بشكل عادل وشفاف، وتحويل المواطنين إلى منتجين وليس إلى مواطنين ينتظرون منح الدولة، والعمل على تعزيز ثقافة العمل، والإنتاج بدلا من ثقافة الهبة والغنيمة.

خامساً: تحدي تفعيل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

إن الصراع في الحياة السياسية والاجتماعية خاصة في مراحل بناء الدول، قد عرفته كل شعوب العالم التي تنعم بالديمقراطية، إلا أن هذه الشعوب تجاوزت حالة الصراع بين القوى السياسية، والاجتماعية بإيجاد آليات للحد من هذه الصراعات وتوظيفها من أجل بناء الوطن والسلم الاجتماعي وبناء الديمقراطية، واحدة من هذه الآليات هي: المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ولنا في نموذج جنوب أفريقيا عبرة.

إن تحقيق المصالحة الوطنية ليس شرطاً للسلم الاجتماعي فقط، بل هي خطوة أساسية لبناء وتعزيز الديمقراطية، لذلك على القوى السياسية والنخبة السياسية الحاكمة في ليبيا أن تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية، خاصة وإن الهوية الوطنية

لم تنجز بعد، بالإضافة إلى ممارسات نظام القذافي للممارسات أثناء الثورة وما حصل في المرحلة الانتقالية حتى الآن سبب تمزقاً في النسيج الاجتماعي وعمق هوة الكراهية والحقد وعدم التسامح بين العديد من الليبيين والمناطق والمدن والقبائل..الخ.

إن المصالحة الوطنية شرط أساسي لإتمام عملية التحول من الدكتاتورية إلى ما بعد الدكتاتورية وتوحيد الوطن وعلى رأي نيلسون مانديلا ‘‘النظر إلى المستقبل والتعامل معه بواقعية أهم بكثير من الوقوف على تفاصيل الماضي المرير... وإن إقامة العدل أصعب بكثير من هدم الظلم، فالهدم فعل سلبي والبناء فعل إيجابي،،[13].

قضية المصالحة الوطنية تعتبر من القضايا المهمة في المراحل الانتقالية، فهي تمس جوهر العلاقة بين المواطنين بعضهم بعضاً وبينهم وبين السلطة السياسية، بل هي تمثل الخطوة الأولى للتحول من مرحلة الدكتاتورية إلى الدولة المدنية الديمقراطية، التي تحكمها المواطنة كقيمة عليا والتي تتطلب المساواة بين المواطنين ويسودها القانون، ويحترم المواطن فيها المواطن الآخر بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الدينية..، فعدم المصالحة الوطنية يمكن أن تكون معوقاً للتحول نحو بناء الدولة المرتقبة، وربما تكون سبباً أيضاً في حرب أهلية بين الليبيين وذريعة للتدخل الخارجي. لذلك **يجب العمل السريع لمواجهة هذا التحدي الخطير الذي يمس أمن واستقرار ووحدة ليبيا.**

فالمصالحة كأحد مكونات منظومة العدالة الانتقالية تشكل في حد ذاتها أهم أهدافها، وأن هناك العديد من الدول التي ركزت في المراحل الانتقالية على آلية المصالحة لإعادة تحقيق السلم الاجتماعي في المجتمع، ولعل تجربة جنوب أفريقيا توفر أفضل الممارسات في هذا الشأن، فأهم ما ميز مرحلة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا أنها اعتمدت على آلية خاصة لبلوغ مصالحة الوطنية، تقوم أساساً على إقرار المسئول بما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات أمام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو، بلوغاً للمصالحة الوطنية. بغرض تحقيق العدالة التصالحية، وليس العدالة العقابية ، او الانتقامية[14].

ولذلك فنحن أحوج ما نكون للمصالحة الوطنية فلا تزال حالات الاحتجاز ذات الصلة بالصراع من أجل تحرير ليبيا دون تغيير...الخ. ولا يزال ما بين 7000 إلى

8000 محتجزون في انتظار توجيه اتهامات إليهم، أو الإفراج عنهم. ولاتزال عملية نقل المحتجزين إلى سلطة الدولة بطيئة جداً، ولاتزال محنة المشردين داخلياً: وهم نحو 35 ألف شخص من سكان تاورغا وكذلك الآلاف من قبيلة المشاشية وغيرهم، يشكل مصدر قلق وتصدع[15].

وأكثر من ذلك مازال عدم التسامح سائداً بين العديد من المواطنين: الثوار وأنصار الثورة وبين أنصار النظام القديم، وهي تشكل قضية مهمة جداً والتي قد تنفجر في أي لحظة مما يؤدي إلى عرقلة التحول من الدكتاتورية، "بل وقد تعززت النعرات القبلية، فالنظام السابق أوجد فئات عريضة في القبائل والمناطق الموالية له، استفادت على حساب قبائل ومناطق أخرى، وبالتالي فإن تجاهل مصالح هذه الفئات قد يولد بعض المشاكل، إذا ماتم التمييز ضدهم باسم ولانهم للنظام البائد"[16].

بالإضافة إلى تهميش النظام السابق للكثير من المناطق والمدن الليبية، مثل بنغازي والبيضاء وطبرق، والجنوب مثل الكفرة وسبها، وهذا أحد العوامل الذي دفع البعض في المنطقة الشرقية للمناداة بالفدرالية، الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية لليبيا في هذه المرحلة ويعمق الفرقة بين المناطق، بل يمثل خطورة حقيقية على وحدة ليبيا، وكذلك حالة العداء بين بعض المناطق وكذلك حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة بني وليد واندلاع اشتباكات بين مجموعة موالية للثورة وأخرى مازالت موالية للقذافي، والاشتباكات التي وقعت في أوباري وبمنطقة الكفرة وفي مناطق الحدود الليبية التشادية ‘‘ويزداد الأمر سوءاً أن هذه المناطق تتبعها كتائب مسلحة،،[17]. فإن ذلك يمثل خطراً على البلاد. هذا بالإضافة إلى الجماعات الإسلاموية التي تتبنى كتائب مسلحة وخاصة في شرق ليبيا[18]. كل هذا يشكل خطراً على ليبيا وخاصة في هذه المرحلة الانتقالية.

ومما زاد من تعقيد الحالة الليبية صدور قانون العزل السياسي، وليبيا تعاني من حالة انقسام شديد، الأمر الذي يثير كثيراً من الشكوك حول قدرة السلطات الليبية الحالية على تطبيق قانون العزل دون أن تكون لذلك تأثيرات على مستقبل ليبيا.

فقد أقر قانون العزل السياسي في 5 مايو 2013، وهو ينطوي على عواقب بعيدة الأثر على العملية السياسية الإدارة العامة. ويتضمن القانون طائفة واسعة من

المناصب السياسية والإدارية وغيرها من المناصب، ويحدد أنواع الارتباط بالنظام السابق والسلوك بوصف ذلك أساساً لاستبعاد الأفراد من الحياة العامة لمدة عشر سنوات.

ولابد من القول إن ذلك القانون بالشكل الذي أقر به، لا يفي بتلك المعايير في عدد من المجالات. وفي سياق العملية الانتقالية الليبية، وتركة مؤسسات الدولة الضعيفة، فإن تنفيذ القانون يجازف بزيادة ضعف تلك المؤسسات. ففي 6/5 يونيو أي اليوم الذي أصبح فيه القانون نافذاً، أضرب العديد من المدعين العامين والقضاة احتجاجاً على بعض أحكام القانون التي يعتقدون بأنها تؤثر عليهم.

وقد انتقده عديد من الشخصيات القانونية والقضائية ومؤسسات حقوق الإنسان، وكذلك منظمة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في ليبيا[19]. **وقالت الأمم المتحدة:** إن قانون العزل السياسي في ليبيا الذي يمنع كل من له صلة بالقذافي من تولى مناصب في الحكومة، هو قانون تعسفي وغامض، وينتهك على الأرجح الحقوق المدنية والسياسية.

ومن جهته أبلغ مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا **طارق متري** أعضاء مجلس الأمن الدولي، **أنه** لا خلاف على أن قانون العزل السياسي يحظى بدعم سياسي كبير، لكن تطبيقه **يهدد بمزيد من الإضعاف لمؤسسات الدولة المتداعية بالفعل. وأضاف متري قائلاً: نعتقد أن الكثير من معايير الاستبعاد هي تعسفية، وواسعة النطاق، وغامضة في بعض الأحيان، وتنتهك على الأرجح الحقوق المدنية والسياسية لعدد كبير من الأفراد**[20].

فالعدالة الانتقالية هي الاضطلاع بتلك المجموعة من التدابير والإجراءات القضائية وغير القضائية، خلال مرحلة مابعد الثورة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظام السابق، وخلال فترة تغيير هذا النظام، وهي ترمي أساساً إلى القصاص العادل للضحايا وجبر الأضرار التي لحقت بهم وذويهم، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديمقراطية، ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات.

وتنبع أهمية العدالة الانتقالية من أهميتها في إتمام المصالحة الوطنية، بعد عقود من السلطة الدكتاتورية المقيتة، إلى جانب ما صاحب ثورة 17 فبراير حتى الآن، من جرائم القتل والاغتصاب والاعتداءات والانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن هنا **تعتبر العدالة الانتقالية في ليبيا ضرورية لتحقيق الاستقرار، والبدء في بناء ليبيا المستقبل والتحول من الدكتاتورية إلى الدولة المدنية الديمقراطية.**

وهناك العديد من الملفات التي تعني بالعدالة الانتقالية في المجتمع الليبي، سواء قبل ثورة 17فبراير أو أثناءها، أو في هذه المرحلة الانتقالية، وأهمها قضايا القتل الجماعي والاغتصاب التي تعرضت لها بعض المدن أثناء فترة الثورة، إلى جانب قضايا النازحين والملفات السابقة على الثورة كقضية أبو سليم، وقضية أطفال الإيدز، واختفاء واعتقال العديد من رموز المعارضة الوطنية الليبية في ظل نظام القذافي، وتشويه عقول الليبيين وتزوير التاريخ الليبي.

وينبغي الإسراع في قضية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في هذه الأوقات العصيبة من تاريخ ليبيا، وذلك لتفويت الفرصة على من لهم مصلحة في إجهاض الثورة، وإعاقة عملية التحول من الدكتاتورية والخروج من تداعيات مابعد الثورة، وفتح أبواب المشاركة لجميع الليبيين فليبيا للجميع وتبنى بالجميع، وهذا يستدعى حواراً وطنياً يسعى لتوفيق، وعلى توافق الآراء بشأن أولويات المرحلة الانتقالية والتي تأتي في مقدمة التحديات التي تواجهها ليبيا الآن هي المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، فالعدالة الانتقالية هي التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها، وجبر أضرار من تعرضت حقوقهم للتعسف والضرر، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع تكرارها[21].

ولا يمكن لليبيين تحقيق المصالحة الوطنية، وأهداف العدالة الانتقالية، وتجنب ليبيا السقوط في الحرب الأهلية، إلا من خلال حوار مجتمعي وتوافق، مما يستلزم معالجة الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب عليها بعيداً عن ثقافة التأثر والانتقام، وذلك حتى لا تتحول العدالة الانتقالية إلى عدالة انتقامية.. لذلك يجب على جميع المواطنين والقوى السياسية في هذه المرحلة، التمسك بتغليب

المصلحة الوطنية، والنأي عن الأهواء الشخصية، أو الجهوية، أو القبلية، أو الإيديولوجية.

سادساً: تحدي الثقافة السياسية التقليدية والخطاب الديني المؤدلج

إنه من البداهة بأن الدمقرطة أكثر احتمالية في البلدان؛ حيث تكون الثقافات السياسية (قيم الشعوب والمواقف والمعتقدات) مؤيدة للديمقراطية، بل هناك من يرى بأن العلاقة بين الثقافة، والديمقراطية عامل جوهري[22]. حدد عالم الاجتماع المعروف الدكتور مصطفى التير[23] عددًا من الخصوصيات التي ترتبط بمنظومة القيم والمبادئ في المجتمع الليبي، وأهم هذه الخصوصيات:

1) **ثقافة البداوة**: أو سيطرة ثقافة البداوة على المجتمع، بما في ذلك المدن، حيث الانتماء القبلي يعلو على ما عداه من انتماءات. وقد كرس النظام السابق هذه الثقافة، حيث عمل على الرفع من شأن الانتماءات القبلية مما أفقد الليبيين الإحساس بالهوية الوطنية الجامعة، وتكريس الانتماء للوطن، هوية تعلو على كل الانتماءات الضيقة، هذه الهوية الواحد الموحدة، يعتبرها علماء السياسة من شروط ومتطلبات بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية.

2) **"الشخصنة"**: بمعنى عدم الموضوعية، بل التحيز للقيم الشخصية والمزاج الفردي، أو بتعبير آخر: المزاوجة بين الفكرة أو القضية، أو العمل والموقف الشخصي، بدلاً من توظيف الموضوعية والتعامل مع القضية من زاوية لا تتصل بالتفصيل الخاص الذي يناقشها، وتعني كذلك إخضاع القوانين لمزاج الفرد.. يفترض في المجتمع الحديث وجود قوانين تنظم مختلف علاقات الفرد بغيره من الأفراد، وعلاقاته بمختلف مؤسسات ومنظمات المجتمع، وعلاقاته بالكيانات الكبيرة المرتبط بها من دين إلى وطن إلى مجال أوسع.

3) **هيمنة "خطاب اللون الواحد"**: بمعنى خطاب لا يحتوي قيم الديمقراطية أو احترام الرأي الآخر، أو قبول المختلف، أو الاعتراف بتعدد الآراء والأهواء والاتجاهات، وأن للفرد رأيًا خاصًا، بصرف النظر عن السن أو المكانة.. **خطاب يؤكد على وحدة الصف، ثم وحدة الإيديولوجية، والانصياع للحاكم بصرف النظر عن مشروعة وكفاءة إدارته للشأن العام.**

4) ‟ **أفكار الكهف**،،: الإصرار على المحافظة على أنماط من التفكير أو السلوك. هذه القيمة تكرس تقليد السلف، وتحض على **الخضوع والطاعة للسلطة بدون تفكير.**

5) ‟**الاستهلال**،،: هو الوصول إلى مختلف الأهداف، ابتداء من النجاح في الدراسة، إلى الحصول على عمل، إلى الحصول على دخل مرتفع، إلى تحقيق أحلام على مستويات مختلفة بدون عمل وجهد، الأمر الذي لم يعد هناك احترام للعمل والجهد والكفاءة، وقد كرست هذه القيمة في ظل النظام السابق، حيث يتحصل العديد من الليبيين على رواتب بدون الالتزام بمعايير العمل، أو الوظيفة حتى أصبح الأغلبية من الليبيين يتقاضون رواتب ولا يقومون مقابلها بأعمال. وقد عمقت وعززت هذه القيمة في السنوات الخمس الماضية من عمر الثورة، حيث إنه- وفقاً للتقارير من الجهات الرسمية- تم تعيين ما لا يقل عن مليون وربع مليون مواطن في وظائف مختلفة، يتقاضون رواتب بدون القيام بأي أعمال.

إن سيادة هذه الثقافة تكرس وتعمق سلبية المواطن، وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير على النظام، أو في السياسات العامة، لذا فإنه يخضع للقرارات التي تتخذها السلطة ويعتبرها مقدسة، ولا يمكن تحديها، حيث إنه يرى أنه ليست لديه القدرة على فعل أي شيء تجاهها، وأنه مجرد تابع أو رعية.

إن سيادة ثقافة الخضوع والطاعة، وعدم المبادرة، والشعور بالدونية، وعدم الإحساس بالمقدرة على المشاركة والتأثير، والثقافة التي ترفع من مكانة الحاكم الذي لا يخطئ، والتي لا تقبل الآخر المختلف، ولا التسامح مع الآخرين، والتي تكرس الانتماءات الضيقة القبلية أو الجهوية أو الإيديولوجية، ولا تكرس الانتماء إلى الهوية الوطنية الجامعة المانعة، هذه القيم لن تكون معوقاً في تعزيز الديمقراطية، بل ستكون بداية معوقاً لبناء الدولة، **فعندما يتقدم الولاء للقبيلة أو للحزب أو للمدينة عن الكفاءة لا يتوقع أن تبنى الدولة على أسس حديثة.**

الخطاب الديني بعد الثورة والحاجة إلى خطاب جديد:

سأتحدث هنا عن الخطاب الديني بعد ثورة فبراير، وتأثير ذلك على بناء الدولة والتأسيس للديمقراطية.

بداية لا أحد ينكر أن الليبيين من بين الشعوب التي ينظر فيها إلى الدين الإسلامي بمكانة رفيعة وأن الأغلبية من أتباع المذهب المالكي الذي يتميز بالسماحة والاعتدال والتسامح والوسطية، بالإضافة إلى الأباضية، وعلى الرغم من ذلك هناك انسجام قل نظيره مع العالم الإسلامي، غير أنه منذ انطلاق ثورة فبراير شهدت ليبيا توظيفاً للإسلام بشكل واضح من جميع القوى المختلفة وخاصة المرجعيات الرسمية والجماعات والقوى ""الإسلاموية"" فمنذ انطلاق الثورة، درجت دار الإفتاء على إعلان مواقف وإصدار فتاوى بشأن مسائل سياسية، ومهما يكن من أمر، فإن الليبيين عموماً انقسموا حول تسويغ المواقف السياسية بلغة دينية. وانسحب الخلاف السياسي على الموقف من فتاوى المفتي الشيخ الدكتور الصادق الغرياني وتصريحاته. أكثر من ذلك، تعاملت عدة شخصيات سياسية معه بوصفه خصماً لها أو منافساً، لا حكماً أو مرجعاً في الفقه،،[24].

دخول جماعات إسلاموية بمذاهب وأفكار لم تكن معروفة لدى الشعب الليبي. هذا الموقف أربك المشهد الليبي وعمق الانقسام والتشرذم بين أبناء الوطن، وكان له انعكاسات خطيرة على الساحة الليبية؛ حيث فتح الباب أمام العديد من الجماعات والقوى الإسلاموية لتوظيف الإسلام لحشد وتعبئة الأنصار لمواجهة الخصوم من القوى السياسية غير الإسلاموية. بل امتنعت هذه القوى الإسلاموية من اتخاذ مواقف واضحة ضد العديد من الممارسات، مثل الخطف والقتل والإرهاب الذي قامت به بعض الجماعات الإسلاموية في بعض المدن، مثل بنغازي ودرنة والتي أدانتها منظمات المجتمع المدني، ومعظم القوى الوطنية.

باختصار خلال السنوات الخمس الماضية، وظف العديد من الأفراد والقوى السياسية الدين لتحقيق المصالح الضيقة، ولتمكين جماعات، أو شخصيات معينة من السلطة دون الآخرين، بغض النظر عن مصالح الوطن. هذا الأمر لا يساهم في بناء الوحدة الوطنية والهوية الوطنية، ولا يؤسس لبناء الدولة أو تعزيز الديمقراطية.

استغلال الإسلام وتوظيفه لم يقف عند حشد القوى الإسلاموية، بل ونظراً للجاذبية التي يتمتع بها الإسلام وللمكانة الرفيعة للإسلام عند الليبيين، هناك العديد من الجماعات من نصب نفسه وأعطى لقب متفقه في الدين الإسلامي، وسيطر على

منابر المساجد، وأعطى لنفسه الحرية في أن يفسر الآيات القرآنية، ويصدر أحكاماً وفتاوى، وعلى المستمعين السمع، والطاعة، والتنفيذ بما يأمر به، يكفر هذا أو يدخل هذا الجنة والآخر النار، ''حتى أصبح من هب ودب يفتو شرقاً وغرباً،،[25]. وفي كثير من الأحيان لا تراعى هذه التفاسير والفتاوى الزمان التي تصدر فيه، بحيث تؤكد أفعال وقضايا قد تجاوزها العصر، الأمر الذي عمق تعقيد المشهد الليبي، وزاد من تأزم الحالة الليبية.

والأسوأ من ذلك كله الصراعات القائمة الآن بين الإسلامويين أنفسهم **وتوظيف الدين الإسلامي وخاصة بين الأخوان، وأنصار الشريعة، والقاعدة، والليبية المقاتلة، وتنظيم الدولة**، كل من هذه القوى يزعم أنه هو الذي يمثل الإسلام الصحيح، كل منهم يكفر الآخر ويخوّن الآخر، وكلهم يكفّرون ويخوّنون الذي لا يتفق مع أي منهم!! هذا الصراع الداخلي بين القوى الإسلاموية ذاتها، عمل على زعزعة العقيدة الدينية، والتشكيك، لدى عوام الناس وعدم التجانس الديني بين الليبيين. وكل ذلك لا يساهم في تسهيل الحوار والتوافق بين الليبيين ولا في المساهمة في بناء الوطن.

إن ما تقوم به بعض الجماعات والقوى الاسلاموية الآن من فرض رؤيتها للإسلام على الآخرين، يمكن أن يقود إلى دكتاتورية ''تيوقراطية،، أسوأ مما حصل في عدد من التجارب في التاريخ الإنساني. إن توظيف الإسلام لخدمة أهداف سياسية، قد يحرم ليبيا والشعب الليبي من السلام الاجتماعي، والتحول السلمي لتحقيق بناء دولة ما بعد الدكتاتورية، ونظام تعددي ديمقراطي يشارك فيه كل مواطن، بصرف النظر عن المذهب الإسلامي الذي يتبعه، أو الإيديولوجية التي يتبناها، أو الجهة التي ينتمي إليها. **ليبيا الآن في حاجة إلى خطاب ديني جديد يركز على سماحة الإسلام، وعدالته، وعلى الديمقراطية المتمثلة في الشورى، وعلى أن الانتماء الوطني لا يتناقض مع الإسلام، بل هذا الانتماء الوطني يقوي الانتماء للدين الإسلامي، خطاب يوحد ولا يفرق حتى يمكن لليبيا أن تتجاوز الأزمة التي تعيشها.**

لا شك أن هذا يحتاج إلى وقت طويل حتى يمكن معالجة هذه الآثار المترتبة على الثقافة التقليدية المهيمنة، التي طالت التجانس الديني في المجتمع الليبي، كل ذلك

يحتاج إلى سنوات من النضال والكفاح والعمل، وإلى وجود نظام تعددي يمنح الآخر فرص المشاركة للجميع، ويضع السياسات العامة الاجتماعية، والاقتصادية، التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الفئات في المجتمع الليبي دون إقصاء لأحد، سياسات تعليمية تساهم في التفكير الجديد، والانفتاح على الآخر، وتكرس قيم التفكير السليم، وقيم التسامح، وقيم العمل، والجهد، واحترام الآخر، وأن لا أحد يملك الحل لوحده، **كل هذا ينفي العوامل التي تدفع إلى التشرذم والعنف، وعدم قبول الآخر.**

سابعاً: تحدي تأثيرات التدخل الخارجي

لا أحد ينكر إن التدخل الخارجي ساهم في إسقاط القذافي، ولكن يجب التأكيد على أن هذا التدخل لم يفجر الثورة أو يصنعها كما يزعم البعض، فالثورة عملية تراكمية، وشروطها، واندلاعها في 15 فبراير 2011، قبل التدخل الأجنبي في 19 مارس 2011، حيث أصدر مجلس الأمن في 17 مارس 2011 القرار رقم (1973) الذي خول الدول أعضاء الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لحماية المدنيين في مدينة بنغازي من القمع الذي تمارسه الكتائب المسلحة للنظام لاستعادة السيطرة على مدينة بنغازي والمناطق الشرقية، وكان من المفترض ان يقوم مجلس الأمن الدولي بحماية مدينة بنغازي، ولكن فرنسا هي من بادرت للدفاع (وقبلها سلاح الجو الليبي) للدفاع عن بنغازي في 19 مارس 2011، والتحقت بها الولايات المتحدة الأمريكية في 20 مارس 2011، حيث قامت بتدمير البنية العسكرية للنظام ليس في بنغازي وضواحيها، بل في معظم الأراضي الليبية. ثم التحقت العديد من الدول بعد ذلك، وكذلك الحلف الأطلسي. وبمجرد سقوط القذافي في مدينة سرت، انسحبت القوى الدولية وتركت الليبيين، بعد أن تم تهديم كل مظاهر الدولة، خاصة الجيش والشرطة، في الوقت الذي كان يجب على هذه القوى وفقاً للقرار (1973) أن تحظى ليبيا باتخاذ الإجراءات الأمنية من قبل الأمم المتحدة حتى يعود الاستقرار والأمن، بعد ذلك ترفع جميع التدابير والإجراءات التي نص عليها القرار المذكور، بل بقيت الإجراءات المفروضة على ليبيا من قبل مجلس الأمن حتى الآن، خاصة حظر السلاح على الجيش الوطني الليبي، بحجة عدم الاستقرار في ليبيا، وعدم وجود جيش، وليست هناك حكومة راسخة يثق بها، ويمكنه التعامل معها.

في حين أن هذه الأوضاع السيئة التي تعيشها ليبيا من عدم استقرار وفقدان الأمن، هو في جزء كبير منه نتيجة لعدم استكمال القوى الدولية والأمم المتحدة مهامها في ليبيا كما نص القرار. وهكذا نجد أن تدابير الأمن الجماعي استهدفت حماية المدنيين ‘‘غير أن ترتيبات حماية المدنيين وصيرورة الوضع في ليبيا، لم تؤخذ بعين الاعتبار، بل تركت رهناً بيد القوة المتدخلة. وهذه نقيصة كبرى في القرار، الأمر الذي أدخل البلاد في عدم استقرار فيما بعد، وأفقد ليبيا سيادتها وأمنها،،[26].

القرار (1973) استخدمته القوى الكبرى والدول الصغرى، وكذلك الدول القزمية أيضاً، للتدخل في الشأن الليبي وتحقيق النفوذ؛ باعتبارها الدول التي ساعدت الليبيين في إسقاط النظام. ولم تقم الأمم المتحدة والقوى الدولية بجهود إيجابية للمساعدة في إعادة بناء الدولة، وخاصة بناء الجيش الوطني الليبي، وحل المليشيات وجمع السلاح، بل الأسوأ من ذلك كله بعض الدول عملت على تمكين قوى من السلطة على حساب قوى أخرى، ودعم طرف أو آخر بمساعدة بعض من القوى المحلية؛ الأمر الذي فاقم الأزمة الليبية. وتحولت ليبيا إلى ساحة صراع بين القوى الإقليمية حيث ذكرت صحيفة ***Economist*** أن تركيا وقطر والسودان تدعم الجماعات الإسلاموية الموجودة في المنطقة الغربية، بينما مصر ودولة الإمارات العربية تدعم وتؤيد القوى الموجودة في المنطقة الشرقية[27]، بل إن بعض الدول (تركيا وقطر وبعض الدول الغربية) لم تتخذ مواقف صريحة من رفض المؤتمر الوطني العام تسليم السلطة لمجلس النواب المنتخب، واستمرت في التعامل مع هذا الكيان باعتباره أمرًا واقعًا، مما زاد في تفاقم الأزمة الليبية التي نعاني منها الآن.

الأخطر من ذلك كله، أن هذه الدول لم تعمل على مساعدة الليبيين على مكافحة الجماعات الإرهابية التي استوطنت في درنة بعد الثورة مباشرة، وفي سرت الآن، وأصبحت ملاذا آمناً للإرهابيين من كل البلدان، وتحولت سرت إلى مقر رئيسي لتنظيم الدولة الذي يسعى للسيطرة على منابع النفط والغاز، ومنها يتمدد إلى تونس والجزائر والمغرب ومصر، حسب بيانات هذا التنظيم وإلى أوروبا. فقد ذكرت صحيفة ***New York times*** أن "سرت" أصبحت مركزاً رئيسياً لتنظيم الدولة، وخاصة بعد الهجمات التي تشن عليه في سوريا والعراق، وأن سرت يسيطر عليها الأجانب من مصر وأفغانستان والنيجر ونيجيريا وتونس، وأن هذا التنظيم يسعى

للسيطرة على ليبيا، وخاصة على مصافي وحقول النفط، بل إن هذا التنظيم أسس نموذجاً للدولة الإسلامية في سرت؛ فأسس الشرطة الإسلامية والمحاكم الإسلامية، ومكاتب لجمع الضرائب لتمويل خزانة التنظيم[28].

إن ما يجري في ليبيا الآن من سيطرة **الجماعات الإرهابية**، لا يهدد ليبيا وبناء الدولة الليبية فقط، بل يهدد كل المحيط الليبي من دول الجوار الجغرافي، وكذلك البحر الأبيض وأوروبا بالكامل.

باختصار، لا أحد ينكر ما قامت به الأمم المتحدة والدول الكبرى والدول الشقيقة والصديقة، من مساعدة الليبيين في إسقاط نظام القذافي فقط، **وهذا لا يجب أن ينسينا ما ترتب على ذلك من فوضى نعيشها الآن**، ولا يجب أن نفصل ما يجرى في العالم من إعادة ترتيب مواقع النفوذ والمصالح، وخاصة في الوطن العربي والشرق الأوسط على ما يجري في ليبيا، فعلى الليبيين عدم انتظار هذه الدول لمساعدتنا في بناء دولتنا إلا في إطار ذلك، وأن بناء الدولة الليبية مسئوليتنا نحن الليبيين.

ولذلك يجب تجاوز الخلافات والصراعات السياسية، والأيديولوجية، والجهوية، والعمل على الوصول إلى توافق بين جميع الليبيين، والنظر إلى المصالح الوطنية العليا، وتحدي الانقسام والتشرذم، والعمل على توظيف الدعم الدولي، وتحييد التدخل السلبي في الشأن الليبي في هذه المرحلة الانتقالية، حتى نحقق بناء الدولة الليبية، بدلاً من أن يكون مصيرنا أسوأ من العراق والصومال وأفغانستان.

سبل مواجهة تحديات بناء الدولة:

مواجهة التحديات المشار إليها يمنع انهيار عملية التحول، بل ويبعدنا عن شبح **الدولة الفاشلة الذي يحيط بنا من كل جهة، وظروف ولادتها متوفرة بدرجة عالية.** وأن سبل مواجهة هذه التحديات كثيرة[29] أهمها في هذه المرحلة الانتقالية:

1. وحدة الهدف: يجب أن نعرف بداية إن هناك بعض عناصر الثورة المضادة يعملون لإعاقة المرحلة الانتقالية، وبناء الدولة الجديدة، وبالتالي علينا نحن الليبيين وعلى السلطة السياسية الانتقالية، الإسراع في إنجاز استحقاقات هذه المرحلة التي

تتطلب تعبئة كل الجهود، وتوحيد كل صفوف القوى صاحبة المصلحة في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، والتخلص من مرحلة الدكتاتورية وترسيخ الديمقراطية.

التجارب السابقة تعلمنا أن هذه العملية صعبة (ولكنها ليست مستحيلة) لأن الثوار، وأنصار الثورة، والقيادات الوطنية التي برزت أثناء الثورة قد يضطرون للدخول في تحالفات جديدة ، بل وإلى استبعاد من كان يقف معهم في الصف الواحد، لذلك المعيار السياسي الأساسي في هذه المرحلة الانتقالية هو التمسك بوحدة الهدف من جميع القوى، وقبول الاختلاف في الوسائل، وآليات التطبيق، وتبدأ وحدة الهدف هذه بالاتفاق على المبادئ الدستورية الحاكمة، والتي تشكل الطريق للتحول من مرحلة الدكتاتورية، وتؤكد على سيادة القانون، بالإضافة إلى التعرض لبعض الإشكاليات الأساسية مثل مكانة الشريعة الإسلامية ودورها في المجتمع وأهميتها في الدستور المرتقب، وشكل النظام السياسي، وطبيعة الدولة وشكلها.... إلخ. وهذا يتطلب الوحدة ولم الشمل بدلاً من الإقصاء والاستبعاد (إلا وفقاً للقانون والقضاء)، حتى تبدأ عملية التحول الديمقراطي بتمثيل كل القوى السياسية والاجتماعية بمن فيها من يتحفظ على الديمقراطية ويعتبرها كفراً أو وسيلة غربية للسيطرة على الوطن.

2. **المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية:** ينبغي الإسراع في قضية المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية في هذه الأوقات العصيبة من تاريخ ليبيا وذلك لتفويت الفرصة على من لهم مصلحة في إجهاض الثورة، وإعاقة عملية التحول من الدكتاتورية والخروج من تداعيات ما بعد الثورة، وفتح أبواب المشاركة لجميع الليبيين (إلا من يستبعد بحكم قضائي)، فليبيا للجميع وتبنى بالجميع، وهذا يستدعي تواصل الحوار الوطني للسعي للتوفيق بين ذات البين، وتوافق الآراء بشأن أولويات المرحلة الانتقالية، والتي تأتي في مقدمتها **المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وكيفية التعامل مع أعداء الأمس.**

هذه القضية قد تكون من القضايا الخلافية بين الليبيين، بل وتمثل أهم القضايا التي تواجههم، وهي من أهم عوامل الفرقة الآن. وقد واجهت هذه المشكلة العديد من الدول التي شهدت عمليات تحول خلال الربع الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وأهم دولة واجهتها هذه المشكلة، كانت جنوب

أفريقيا التي عانت لسنوات طويلة الظلم والعسف والتمييز العنصري في أبشع صوره، والذي قسم المجتمع إلى أقلية بيضاء تحكم وتملك كل شيء تقريباً وأغلبية سوداء تعاني الاستبعاد الكلي من ذلك، وعندما بدأت عملية التحول لتمكين الأغلبية السوداء من المشاركة السياسية، كان من الممكن أن يمارس الثأر ضد الأقلية البيضاء، ولكن "**نيلسون مانديلا**" رفض ذلك، واقترح بدلاً من ذلك طريق العدالة الانتقالية والتي تقوم على تكوين لجان تقصي الحقيقة وإحقاق الحق كآلية لممارسة التوبة والاعتذار والعفو.

المطلوب أن تعمل كل الجهات المعنية في ليبيا على زيادة الوعي بمفاهيم سيادة القانون، وكذا التوعية بأهداف وآليات تطبيق العدالة الانتقالية، بمشاركة فاعلة من كل مكونات المجتمع، بمن فيهم الضحايا ومنظمات المجتمع المدني للانتقال بالمجتمع إلى مرحلة السلم الاجتماعي والاستقرار في كل مناحي الحياة، خاصة أن مكونات مفهوم العدالة الانتقالية تتفق تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي تدعو إلى تقصي ومعرفة الحقيقة، والمحاسبة، والقصاص، وإصلاح ذات البين وتعويض الضحايا، والعفو والمصالحة في الوقت ذاته.

3. تعزيز توافر الثقة وتجسير الفجوة بين السلطة السياسية والمواطن: من أجل إنجاح عملية التحول من الدكتاتورية لابد من توافر الثقة في عملية التحول هذه وتجسير الفجوة بين السلطة السياسية المؤقتة، والوفاء بالوعود في المدى القصير والعمل على تحقيق إنجازات على مستوى المعيشة اليومية للطبقة الوسطى وللمهمشين، خاصة وإننا نعرف أن **ليبيا هي بلد المليون فقير**، فبالتالي ينبغي العمل على تحقيق هذه الإنجازات، وإلا انفض المؤيدون عن الدولة التي نادوا بها، وبالتالي فإن تدعيم الثقة في النخبة الموجودة في السلطة الآن، يدعم الثقة في عملية التحول إلى الديمقراطية، الأمر الذي يساعد على الاستقرار والأمان.

4. الاستمرار في الحوار الوطني: بين كل القوى الوطنية والكيانات السياسية والاجتماعية المختلفة، فالحوار يبقى هو الوسيلة الناجحة لإنجاز عملية التحول في هذه المرحلة الانتقالية المتأزمة حيث تتعلم هذه القوى التكيف مع مطالب الآخرين وتجنب القطيعة التي تؤدي إلى جمود عملية التحول ولا يجب أن يقتصر الحوار على

معالجة المشاكل الآنية، بل ينبغي أن يوظف هذا الحوار إلى دراسة كيفية الحد من تدهور الحالة الليبية وتحول ليبيا إلى دولة فاشلة. ولا يمكن لليبيين تحقيق المصالحة الوطنية وأهدافها وتجنيب ليبيا السقوط في الحرب الأهلية إلا من خلال حوار مجتمعي وتوافق بين أبناء الشعب، مما يستلزم معالجة الفرقة بين أبناء المجتمع والوطن الواحد، واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب عليها واستئصال جذورها بعيداً عن ثقافة الثأر والانتقام، لذلك يجب على جميع المواطنين والمكونات السياسية في هذه المرحلة التمسك بتغليب المصلحة الوطنية والنأي عن الأهواء الشخصية والقبلية والجهوية والأيديولوجية.

5. هيمنة الدولة على وسائل القوة والعنف واستخدامها: لأنها المؤسسة الوحيدة المخولة بامتلاك السلاح واستخدامه. فأمن المواطن وأمن الوطن لا يتعزز إلا عندما تكون الدولة وحدها مسيطرة على وسائل القوة لتوظيفها في تحقيق التزاماتها باحترام حقوق المواطنين والحفاظ على الأمن العام، وعندما تكون وسائل القوة والعنف والسلاح تحت سيطرة جماعات أخرى غير الدولة، فإن النتائج قلما تأتي لمصلحة أمن المواطن أو أمن الوطن والتجارب التاريخية في هذا الشأن عديدة ولكن يكفي أن نذكر العراق والسودان والصومال ومالي، **يجب أن تستثمر الفرص المواتية الآن**(التي أتيحت بعد اتفاق الصخيرات وما ترتب عليه من تأييد شعبي ودولي) بسرعة وجدية لبناء جبهة من القوى المجتمعية صاحبة المصلحة في سحب السلاح من الجماعات المسلحة وبناء جيش وطني لمعاضدة هذا البناء ضد هؤلاء الذين يعيقون بناء الوطن وبناء الدولة.

6. بناء جيش وطني: يأخذ في اعتبارهالعلوم العسكرية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة وخصوصية الدولة الليبية وأراضيها وجغرافيتها الواسعة، يؤسس هذا الجيش على عقيدة عسكرية جديدة أساسها حماية المواطن والوطن والحفاظ على الوحدة الوطنية وأن الولاء للوطن، بالإضافة إلى بناء مؤسسة الأمن الوطني (الشرطة وفروعها وأجهزتها) لتوفير الاستقرار والأمن للمواطن والوطن. هذه الخطوة ستدعم الوحدة الوطنية وتعزز عملية بناء الدولة ومؤسساتها، وستساهم في عملية التحول إلى الدولة الديمقراطية.

7. **وجود نخبة سياسية ومجتمع مدني: على أن تكون هذه النخبة** قادرة على مخاطبة المواطنين وكسب ثقتهم لكي نضمن الحد الأدنى من الاستقرار السياسي، وقادرة على إدارة أزمات المرحلة الانتقالية وواعية بمشاكلها ومدركة لتعقدها ومستوعبة التحولات العالمية وما يرتبط بها من مصالح مختلفة، وأكثر من ذلك ينبغي أن تكون حاملة لرؤية تحدد أولويات عملية البناء والتحول، فالنخبة عامل جوهري في نجاحعملية التحول إلى ما بعد الدكتاتورية، خاصة في وجود مجتمع مدني قوي يوازن سلطة الدولة سيكون حصنا ضد عودة الدكتاتورية، بل واستمرار التحول وتعزيز الديمقراطية في المجتمع.

شروط نجاح عملية التحول وتعزيز الديمقراطية:

وحدة الهدف وتعبئة كل الجهود وتوحيد صفوف القوى صاحبة المصلحة في بناء الدولة، وتفعيل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وتجسير الفجوة بين السلطة السياسية والمواطنين، والاستمرار في الحوار الوطني، وهيمنة الدولة على وسائل القوة والعنف والإكراه، وبناء الجيش الوطني، ووجود نخبة سياسية ومجتمع مدني قوي، متطلبات أساسية وضرورية لبناء دولة ما بعد الدكتاتورية، غير أنها ليست شروط كافية لتحقيق الديمقراطية وتعزيزها، يطرح علماء السياسة منظومة شروط يسمونها ‘‘**شروط البقاء الديمقراطي**،، استخلصها هؤلاء العلماء بعد دراسات مفصلة وعميقة للديمقراطية وتعزيز الدمقرطة في التجارب الإنسانية على مدى قرنين من الزمان[30] وهذه الشروط هي:

1. **النخبة السياسية المستنيرة والمجتمع المدني القوي**: النخبة السياسية الواعية بمشاكل المجتمع والمعبرة على مصالح الوطن الحقيقية في البناء والتحول إلى الديمقراطية والمستوعبة لما يجري في العالم من إعادة أو ترتيب لمناطق النفوذ وخطورة ذلك على بناء الدولة الليبية، والمستوعبة لتحديات المرحلة الانتقالية، وتحمل رؤية محددة،وثقافة ووسطية مؤيدة للديمقراطية والتحول من الدكتاتورية، فالنخبة عامل أساسي في نجاح عملية التحول للديمقراطية وخاصة في وجود مجتمع مدني قوي، فإن مجتمعاً مدنياً حيوياً يوازن سلطة الدولة يقدم حصناً أساسياً ورئيساً ضد عودة الدكتاتورية، وهو حيوي لتقوية وتعزيز استمرارية التحول الديمقراطي.

ففي جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية حفزت الديمقراطية بنمو وحيوية المجتمع المدني. الدمقرطة في أجزاء من آسيا وأفريقيا وشرق أوربا والاتحاد السوفيتي سابقاً حفزت بتطور وانتشار الجماعات المستقلة والحركات الاجتماعية، الطلبة، والنساء، والاتحادات العمالية، والقبائل، والفلاحين، والمحامين، والوظائف المهنية الأخرى.

2. الشــرعية: المعنى البسيط لهذا المفهوم كما سبق لنا القول هو القبول، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمر طويلاً بدونها، بمعنى انه لا يستطيع تعزيز عملية الدمقرطة مالم يتمتع بشكل من أشكال الشرعية. بيد أنه يمكن فهم مفهوم الشرعية بصورة أفضل إذا تمت تجزئته إجرائياً إلى ثلاثة مكونات: الشرعية الجغرافية، والشرعية الدستورية، والشرعية السياسية.

أ. الشرعية الجغرافية: وتعني أن أولئك الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حدودها الإقليمية أو لا يعارضونها على الأقل إلا عبر الوسائل الدستورية. إذا لم يحس الأفراد والجماعات بشرعية الإطار الجغرافي لشرعية الدولة تتعرض العمليات السياسية للتحول الديمقراطي للتقويض، وفي الحالات المتطرفة قد تأخذ التهديدات شكل حركات انفصالية تحاول تشكيل دولة منفصلة أو الانضمام لدولة أخرى. عندما لا تتوفر للجماعات وسائل ديمقراطية لتحقيق الانفصال فمن غير المحتمل أن تلتزم بعمليات التحول، ويصبح العنف أمراً حتمياً تقريباً. بالتالي يصبح من الصعب أن تتم التفاعلات أساسية ديمقراطياً على الأقل في الأقاليم محل النزاع. هناك أمثلة عديدة على ذلك، إقليم الباسك في شمال أسبانيا، اريتريا عندما كانت جزءاً من إثيوبيا، شمال سيرلانكا حيث يحارب التاميل من أجل دولة مستقلة، وفي نضال الشيشان من أجل الانفصال عن روسيا وغيرها من الحالات.

ب. الشرعية الدستورية: تشير إلى القبول العام للدستور أي البنية الرسمية للقواعد التي تحدد تنظيم وتوزيع السياسة، والتنافس عليها، ويمثل تأسيس القواعد الدستورية أحد أصعب جوانب عملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي بحسبان أن عملية التحول الديمقراطي تفتح المجال لمدى واسع من المصالح المتنوعة والمتعارضة مثل المفاوضات المعقدة والمركبة في جنوب أفريقيا بين 1990-1994، وحيث وإن عملية التحول الديمقراطي تفتح المجال لمدى واسع من المصالح

المتنوعة والمتعارضة، بعض المصالح قد تكون قوية وتخشى التغير، والبعض الآخر قد يكون ضعيفاً ويطالب بالتغيير، وقد تكون المصالح مصالح اقتصادية ومصالح سياسية أو مؤسسية (الأحزاب السياسية) ومصالح وظيفية (الإدارات والقوات المسلحة) ومصالح طبقية (العمال، رجال الأعمال)، ومصالح إثنية، ومصالح إقليمية (إقليم من دولة) أو مزيج من بعض هذه المصالح. وكل مجموعة تسعى لمعرفة كيفية تأثير الترتيبات الدستورية، الجديدة على مصالحها وضمان حماية هذه المصالح.

ونظراً لسعي الجماعات المختلفة إلى التأثير على شكل الدستور ومحتوياته فإن المفاوضات والمساومات عادة ما تكون صعبة وشاقة،وهذه قضية مهمة تواجه الليبيين في هذه المرحلة، وحتى الآن لم تستطع هيئة صياغة الدستور التوفيق بين هذه المصالح وتجاوز الاختلافات التي قد تساهم في الفشل في صياغة الدستور وهكذا فإن ترسيخ التحولات الديمقراطية يتطلب قبول شرعية الحدود السياسية للدولة.

ج. الشرعية السياسية: وتشير إلى المدى الذي يعتبر المواطنون (وأكثر واقعية، الأحزاب السياسية المنظمة أو المؤسسات الأخرى مثل المؤسسة العسكرية) أن نظام الحكم القائم له الحق، إجرائياً، في تولي وممارسة السلطة. أي يمكن القول إن الحكومة تتمتع بشرعية سياسية، عندما تعكس نتائج الانتخابات التنافسية تفضيلات الناخبين وفقاً للقواعد والترتيبات الدستورية والمؤسسية، في هايتي على سبيل المثال، يوجد هناك غضب وعنف واسع في الانتخابات منذ منتصف الثمانينات بعد الإطاحة بنظام دوفالير، اقترن ذلك بتدخل الجيش لإلغاء النتائج الديمقراطية، هذه بعض العوامل التي قلصت الشرعية السياسية ومكانة الديمقراطية في تلك البلاد إلى هذه النقطة المتدنية.

3. الاتفاق العام والتوافق حول قواعد العملية السياسية

لكي تضمن الديمقراطية بقاءها واستمراريتها يتعين أن يكون هناك اتفاق عام على قواعد العمليات السياسية والالتزام بها، أي الالتزام بالعملية الديمقراطية ذاتها خاصة بين النخب السياسية، بمعنى الالتزام بالجانب الإجرائي في الديمقراطية وخاصة قبول

نتائج الانتخابات، عندئذ حتى تعمل الديمقراطية، الخاسرون يتقيدون ويلتزمون بالنتائج، ومن ثم يظهرون التزاماً بالعملية السياسية الديمقراطية ذاتها. الرابحون، من الجهة الأخرى، يجب أن يعرفوا بأنهم لن يكونوا في السلطة إلى الأبد وسوف يتنافسون مع الآخرين مرة أخرى، ويضعون سجلهم في الاختيار في الانتخاب التالي الذي لا يستطيعون إلغاءه أو تعليقه.

الخاسرون، ربما يكون الحزب الذي يمثل النظام التسلطي السابق أو ربما تكون جماعة من الجماعات التي ناضلت من أجل الديمقراطية واضطهدت من قبل النظام، النظامان العسكريان في كل من مانيمار ونيجريا في أوائل التسعينات رفضا قبول الهزيمة وأن أحزابهما خسرت، الأمر الذي جعلهما يلغيان الانتخابات. في الجزائر في أواخر 1991، لأسباب مختلفة وأكثر تعقيداً، الحكومة علقت العمليات الانتخابية الديمقراطية عندما أصبح واضحاً من أن الجبهة الإسلامية الأصولية على وشك الفوز، وربما ذاتها ستلغي الإجراءات الديمقراطية، في أنغولا واحد من الأحزاب السياسية الرئيسية الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الوطني لأنجولا، والذي خاض حرباً أهلية ضد الحزب الحاكم، حركة تحرير شعب أنجولا إتجه إلى السلاح بعد الخسارة في الانتخابات مدعياً بأن هناك تلاعباً في الصناديق الانتخابية. في كل هذه الحالات أسقطت الديمقراطية ببساطة. إن ما قام به المؤتمر الوطني العام من عدم تسليم السلطة للمجلس المنتخب ترتب عليه تداعيات سلبية على بناء الدولة وعلى بناء الديمقراطيُة، بالمقابل في كل من زامبيا ومالاوي القيادة في النظامين القديمين (الرئيس كاُوندا والرئيس باندا) تخلت بهدوء عن السلطة عندما خسرت، وكذلك فعل العديد من الأحزاب الشيوعية في العديد من أجزاء أوربا الشرقية، والاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث انبثقت الديمقراطية (أو إعادة– الانبثاق) من الجناح اليميني للتسلطية (مثل العديد من أمريكا اللاتينية، والفلبين وكوريا الجنوبية) القوى السياسية التي ارتبطت بالنظام القديم يجب أن تلتزم بالممارسات الديمقراطية.

4. القيود على محتوى السياسات العامة الجديدة

من غير المحتمل أن تقبل أية مجموعة قواعد العملية الانتخابية إذا كانت هزيمتها يضر بمصالحها ضرراً بالغاً، ذلك يعني، إذا كان على الخاسرين القبول

بنتائج العملية الانتخابية الديمقراطية، فإنه يتعين على الفائزين أن يدركوا بأن هناك قيود مهمة على ما يستطيعون فعله بقوتهم الجديدة، ووفقاً لهذا العامل أو الشرط الثالث **يعتمد ترسيخ وتعزيز الديمقراطية على ممارسة الأطراف الفائزة الاعتدال ومراعاة بعض القيود عند وضع السياسات العامة المختلفة، بعبارة أخرى، تزداد احتمالات ترسيخ واستقرار الديمقراطية الوليدة إذا لم تقم النخب الحاكمة الجديدة بوضع سياسات عامة متطرفة ومثيرة للخلاف، خاصة إذا كانت هذه السياسات تهدد بشكل خطير مصالح رئيسية أخرى.**

في واقع الأمر، يتم الاتفاق على القيود المفروضة على تغييرات السياسة العامة قبل اكتمال عملية التحول الديمقراطي أي أثناء المفاوضات والمساومات، وبالتالي فإنها جزء من العملية ذاتها ويوضح هذا بأنه إذا كان من المهم التمييز بين مرحلة التحول الديمقراطي ومرحلة ترسيخ الديمقراطية، فإنه من المهم أيضاً إدراك أن هناك تواصلاً واستمرارية بين المرحلتين – بمعنى أن ما يحدث خلال مرحلة الدمقرطة له تداعيات مهمة على ما يحدث بعدها.

حالة جنوب أفريقيا تجسد هذه النقطة، حيث كان المؤتمر الوطني الأفريقي حريصاً منذ 1994 على عدم تهديد المصالح الاقتصادية للأقلية البيضاء ومصالح الرأسمالية بصفة عامة. وفي موريشيوس مجتمع تعددي اجتماعياً متكون من المسيحيين والمسلمين والهنود حيث كان هناك تكتل واندماج وانشقاق للائتلافات الحزبية، التعزيز الديمقراطي ضمن بوسائل مشابهة، ولكن في حالة موريشيوس كان هذا نتيجة لقبول كل الأطراف والأحزاب بأن الحكومة تتشكل فقط بالائتلاف وكذلك بسبب القيم الأساسية (الدينية والتعدد اللغوي والديمقراطية البرلمانية وتطوير إستراتيجية مؤسسة على اقتصاد مختلط ولكنه يهم الجميع) في هذه الحالة يوجد هناك إجماع وطني ولكن توجد هناك مشكلة رئيسية على الأقل تجعل تحقيق مثل هذه الاتفاقيات صعبة جداً في المجتمعات ما بعد الانتقالية. هي أن اتباع بعض الأنظمة الديمقراطية المنتخبة حديثاً يتوقعون سياسات توزيعية جذرية وسريعة، ومع ذلك الحكومة من المحتمل أن لا تستطيع الاستجابة لمطالبهم (التي ربما تكون وظائف وأجوراً أفضل وسكناً والرعاية الصحية وإصلاح الأراضي) على الأقل ليست في الحال، وعلى الأقل ليس قبل تحقيق نمو اقتصادي يولد مصادر للصرف على ذلك،

أيضاً وبالأخذ في الاعتبار كل الأسباب السابقة، الحكومات لا تستبعد الأغنياء إذا أرادوا تدعيم الاتفاقيات الحكومية التي ستحافظ على الديمقراطية الجديدةوعلى الاستمرار. ينطبق ذلك بصفة خاصة إذا كان هناك ميثاق بين النخب حول وضع قيود على السياسات العامة الجديدة في النظام الديمقراطي الجديد، التي يتم تضمينها في الدستور الجديد، كذلك فإن ذلك ينطبق إذا كان النظام الديمقراطي الجديد يسعى للحصول على المساعدات العسكرية أو الاقتصاديةوالإعانات من البلدان والمؤسسات والشركات الغربية الرئيسية، فقد لا يتم تقديم هذه المساعداتوالإعانات إذا اعتبرت هذه الأطراف أن سياسات النظام الجديد متطرفة وتعرقل تحقيق مصالحها أو الحد الأدنى من مصالحها، مما يعكس الأهمية المستمرة للعوامل الخارجية حتى بعد استكمال عملية الدمقرطة.

ولكن إذا كانت الحكومات الجديدة لا تستجيب لمطالب أتباعها فمن الممكن استخدام الحقوق الديمقراطية الجديدة المكتسبة بالكامل في الفضاء السياسي الذي قدمته الديمقراطية الآن. مواقف هؤلاء الأتباع تتنوع من مكان إلى آخر، ربما ينقلبون على الحكومة ويقومون بالاحتجاجات والمظاهرات المنظمة والإضرابات، وربما يتخذونه مظاهر عنيفة أخرى كما حصل في أمريكا اللاتينية منذ اقامت الديمقراطيات الجديدة، الأمر الذي قد يؤدي ليس فقط لعدم استقرار الديمقراطية (الأمر الذي يغري الجيش للخروج من المعسكرات وفرض النظام مرة أخرى أو ربما أبعد من ذلك) ولكن ربما أيضاً تهدد الاقتصاد، ولذلك تدمر استراتيجية النمو والتطور للحكومات الجديدة.

من ناحية أخرى وفي الوقت الذي يبدو أن القيود على السياسات العامة تمثل شرطاً إجرائياً مهماً لتعزيز ولترسيخ الديمقراطية، فإنه ليس بالأمر الذي تجسده كل النظم الديمقراطية الجديدة أو تستطيع ضمانه بسهولة دائماً، وذلك وفقاً لأوضاعها السياسية الداخلية وفقاً للضغوطات والاشتراطات والتوقعات الخارجية.

5. الفقر كمعوق للتحول الديمقراطي وللترسيخ الديمقراطي

كان من النادر، قبل انطلاق الموجة الثالثة للديمقراطية، أن توجد نظم ديمقراطية راسخة في البلدان الفقيرة جداً. على العكس من ذلك، كان هناك ارتباط إيجابي قوي

بين مستوى الثروة الاقتصادية وبين الديمقراطية، وتمثل الهند الاستثناء المهم الوحيد بين الديمقراطيات الليبرالية. بيد أن هذا لا يعني أن المجتمعات الأكثر ثراء قادرة، بصورة آلية، على ترسيخ الديمقراطية. كما يطرح العديد من شراح نظرية التحديث. الأدلة من بلدان الشرق الأوسط تطرح بكل وضوح وببساطة عكس ذلك تماماً. الثروة ليست شرطاً كافياً للديمقراطية.

هذا وتوضح الأدلة الأمبريقية أن معظم المجتمعات النامية التي يقل متوسط دخل مواطنيها عن 600 دولار في السنة لم تنجح في ترسيخ الديمقراطية الليبرالية قبل 1990، باستثناءات قليلة مثل غامبيا (حتى عام 1994 على الأقل) وخاصة الهند (حالة الطوارئ في الفترة ما بين 1975-1977)، بالرغم من أن قلة حققت الديمقراطية الجزئية، الباكستان متقطعة وتقع على الحدود الفاصلة بين الديمقراطية المقيدة والتسلطية. وبالمقابل، ومقارنة بذلك فإن البلدان النامية التي تمكنت من ترسيخ الديمقراطية الليبرالية أو المقيدة منذ (بصرف النظر عن الهند) الخمسينيات (مثل فنزويلا وكوستاريكا وبوتسوانا وموريشيوس وسنغافورة وماليزيا) حققت متوسط دخل فردي يتجاوز 600 دولار في السنة.

من أهم الأسباب التي تجعل الفقر المدقع عاملاً معرقلاً للترسيخ الديمقراطي، أن الصراع على الموارد النادرة والامتيازات الضخمة التي قد تضمنها السيطرة الكاملة على الدولة في البلدان الفقيرة يجعل الديمقراطية أمراً غير محتمل، حيث أن القابضين على مقاليد السلطة يترددون في الدخول في تسويات ولا يرغبون في التخلي عن السلطة، وبالتالي قد يقومون بتعليق العمليات والمؤسسات الديمقراطية الوليدة لضمان البقاء في السلطة، هذا ما كان في حالة أفريقيا جنوب الصحراء. حالة الفقر هناك وصفت بأنها سياسة البطون، وأكثر من ذلك فإن الفقر يكون مصحوباً عادة بمستويات عالية نسبياً من الأمية، ومستويات منخفضة من التعليم الرسمي وتخلف وسائل الاتصال، وجميعها لم تقترن تاريخياً بالديمقراطيات المستقرة والراسخة، في الوقت الذي حدث فيه التحول الديمقراطي في عدد كبير من البلدان الفقيرة بعد 1990 مما قد يعني القليل من أهمية الارتباط الإيجابي بين الثراء والديمقراطية، الأمر لم يحسم بعد لأنه إذا فشلت هذه البلدان في ترسيخ الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين يكتسب افتراض اقتران الديمقراطية بالثراء والتنمية

الاقتصادية زخماً واهتماماً جديداً. أما إذا تمكنت البلدان الفقيرة من ترسيخ نظمها الديمقراطية فإن أهمية هذا الاقتران سوف تخسر بسرعة.

6. تجاوز الانقسامات الثقافية والدينية كمعوقات للدمقرطة والديمقراطية

من المعروف بأن الاختلافات الثقافية والدينية (خاصة إذا تداخلت مع عدم المساواة الاقتصادية بين الجماعات) تجعل من الصعب الشروع في عملية التحول الديمقراطي وفي ترسيخ الديمقراطية. بالطبع ليس من المستحيل التغلب على هذه الاختلافات في الديمقراطيات الراسخة. كما هو الحال في سويسرا وكندا وبلجيكا وموريشيوس وترينداد، إلا أن ذلك يتطلب أن يتم تصميم الترتيبات الدستورية بدقة وبحرص، والتوصل إلى مواثيق واتفاقيات بين النخب السياسية حتى يمكن الحفاظ على استمرارية النظام الديمقراطي، وربط مختلف الجماعات بالبني المؤسسية للديمقراطية. أما في حالة عدم توفر هذه الأوضاع والشروط الموازنة، في هذه الانقسامات والاختلافات يصعب الحفاظ على الديمقراطية وترسيخها، لقد كان من أهم أسباب انهيار الديمقراطية في أوربا ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين الصراعات الإثنية والقومية التي هيمنت على تلك الفترة.

يوجد هناك العديد من الحالات لتجسيد هذه الحالة، الصراعات الحادة بين الصينيين والماليز في ماليزيا في الستينات، وفي فيجي بين الفجيين الأصليين والهنود في أواخر الثمانينات انتهت بتعليق الديمقراطية. القارة الأفريقية تقدم أمثلة معاصرة لمثل هذه الصراعات الإثنية الثقافية، حيث تواصل عدم الاستقرار في نيجيريا وأنغولا والسودان والصراعات الدامية في رواندا. في أوربا تفتت يوغسلافيا والتصفية العرقية تجسد ذلك بصورة جلية، هذه الصراعات كانت من أهم العوامل المعرقلة للتحول والترسيخ الديمقراطي في البلدان التي اتسمت بحدة وعنف هذه الصراعات. في أماكن أخرى. الصراع الديني الحاد أدى إلى تقليص فرص خلق إجماع واتفاق عام حول العمليات والترتيبات السياسية للديمقراطية. هذه تتجسد بصورة واضحة بالمواجهات العدائية وفي بعض الأحيان العنيفة خلال بعض البلدان الإسلامية، كما هو في الجزائر ومصر وحتى بنغلاديش، وكذلك انبثاق الأصولية الهندوسية في الهند على مدى السنوات العشرين الأخيرة، الديمقراطية بشكل متزايد

تبدو بأنها متزعزعة حيث هددت بالتوترات الإقليمية وكذلك بالصراعات الدينية والأصولية الهندوسية[31].

في كل هذه الأمثلة تمثل هذه الاختلافات الإطار المرجعي للتعبئة السياسية، غالباً بتداعيات مضادة للديمقراطية، وربما لا يمكن ترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية إلا إذا اقتصرت أهمية وتأثير الولاءات الإثنية والدينية والثقافية على المجال الخاص، وإذا انتشرت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة بكل تأكيد تبدو حالة البلدان الإسلامية تظهر بأن المؤيدين الأقوياء للعمليات الديمقراطية جاؤوا من أكثر الشرائح المثقفة لهذه المجتمعات مثل ما حصل في تركيا ومصر والجزائر، وفيما يخص الحالة الليبية يمكن أن يكون التنوع والاختلافات الثقافية أثر للحالة الليبية. فإن الفعل الثوري لثورة 17 فبراير عمق وعي هذه الجماعات بثقافتها وبكينونتها واختلافها عن الآخرين، وهذا النوع من التحديات يتطلب التعامل معه بموضوعية، وتفهم لهذه الميول.

لذلك يجب السماح لهذه الجماعات الثقافية بالتعبير عن نفسها والمساهمة في بناء ليبيا من خلال الآليات المتعارف عليها وتحقيق مطالبها المشروعة، والعمل على إيجاد مبدأ عام يتجاوز كل هذه الاختلافات الثقافية والمصلحة، هذا المبدأ يمكن أن يتمثل في مبدأ المواطنة وهذا الإنجاز يحتاج إلى وقت ولكن تحقيقه يؤدي إلى شرعية الحكم ومشروعية سياساته، بل وإلى تكريس مكانة ليبيا والمحافظة على وحدة ترابها، الأمر الذي ينعكس على وحدة الوطن وسلامة أراضيه وشرعية سياسته.

باختصار، قد نستطيع بناء الدولة في ليبيا إذا استطعنا مواجهة تحديات وعوائق بنائها، ولكننا لا نستطيع إقامة الديمقراطية وتعزيزها إلا بتوفير منظومة شروط البناء الديمقراطي في تعزيز الديمقراطية.

الهوامش:

1. انظر: مالك عبيد أبوشهيوة، لماذا تخلفت ليبيا؟ هكذا حكم العسكر، (طرابلس: دار الرواد، 2014).

2. **انظر: سيناريو الدولة الفاشلة، في أ. د. زاهي المغربي، وأ. د. نجيب الحصادي:''التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص،، (2015): 21 وما بعدها، وكذلك في مالك أبوشهيوة في ''مخاطر وتحديات الأمن الوطني وانعكاساتها على بناء الدولة في المرحلة الانتقالية'' ميادين، العدد 116، (30 يوليو- 5 أغسطس 2013).**

3. *D. Rustow, "Transitions to democracy", Comparative Politics, vol. 2(1970):33-63.*

4. أ.د. محمد زاهي المغيربي، و أ.د. نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره ص.9

5. المرجع السابق، ص10.

6. مالك عبيد أبوشهيوة، ''تحديات الأمن الوطني،، المركز الوطني لدعم القرار، طرابلس (يونيو 2013):3 وما بعدها.

7. محمد نوري الراعي، ''الانفلات الأمني في ليبيا،، ميادين، العدد 110، (يونيو 2013).

8. أ.د. يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 215- 219.

9. أنظر: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) ص ص 279- 339.

10. د. عزمي بشارة، في المسألة الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 73.

11. أ. د. يوسف الصواني، مرجع سبق ذكره، ص195.

12. د. علي خفير مرزا، ليبيا، (بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص391 وما بعدها.

13. رسالة نيلسون مانديلا للثوار العرب في كتاب د. علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، (بيروت: دار المعرفة، 2012)، ص149- 151.

14. أحمد شوقي بنيوب، دليل العدالة الانتقالية، (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2007)، ص ص 45- 57.

15. طارق متري، ''كلمة أمام أعضاء مجلس الأمن،، (18 يونيو 2013).

16. أحمد علي محسن، الملف الليبي، العدد الثاني، (مارس/ أبريل 2013)، ص28.

17. المرجع السابق، ص29.

18. لمعرفة هذه المليشيات وقياداتها انظر:

Frederic Wehrey, the struggle for security in Eastern Libya, Carnegie papers, (Sep. 2012).

19. انظر، على سبيل المثال: سالم العوكلي ''قانون العزل السياسي،، ميادين، العدد 106، (مايو 2013)، ص ص 21- 27، وكذلك ليبيا الجديدة، العدد 224، (20 يونيو 2013) وكذلك صحيفة "فبراير" العدد 471، (16 يونيو 2013).

20. عن صحيفة فبراير، العدد 475، (20 يونيو 2013).

21. انظر: وثيقة الأمم المتحدة رقم 634، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت وتعاني الصراعات (نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، أكتوبر 2011).

.22*Seymour Martin Lipset, Political Man: the Social Bases of politics (London: Heinemann, 1983).*

23. انظر: عالم الاجتماع أ.د. مصطفى التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص ص 57- 75. وكذلك أ. د. زاهي المغيربي وأ.د. نجيب الحصادي، ''التحول الديمقراطي في ليبيا:تحديات ومآلات، مرجع سبق ذكره، ص ص 6- 9.

24. لمعرفة تأثير فتاوى المفتي الشيخ الدكتور الصادق الغرياني أنظر: طارق متري، مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 2015)، ص ص 166- 171، وكذلك أ.د. زاهي المغيري و أ.د. نجيب الحصادي، ''التحول الديمقراطي في ليبيا،، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 17.

25. أ. د. مصطفى التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

26. يحيى الضاوي سلحب، السلوك التصويتي للدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن: القرار 1973، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، 2015)، ص ص س125.

27. انظر التقرير الوارد في مجلة

Economist "Catching the Uncatchable' one" (15. June, 2015) pp 2-6.

.28*``Isis' Grip on Libya city Gives it fall back option,, New York Times (29 Nov. 2015).*

29. انظر للمزيد: مالك عبيد أبوشهيوة ''مخاطر وتحديات الأمن الوطني وانعكاساتها على بناء الدولة في المرحلة الانتقالية''، ميادين، العدد 116، (30 يوليو – 5 أغسطس 2013).

30. مجموعة من المؤلفين، "الدمقرطة: التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم"، نقله للعربية وحرره مالك عبيد أبوشهيوة وأ. د. محمود محمد خلف (طرابلس: المؤسسة العامة للثقافة، 2010)، ص ص 803- 815.

31. المرجع السابق، ص 791 وما بعدها.



ارتدادات الثورة الليبية الآن

❖ د. مصطفى أبوخشيم

لقد قامت ثورة 17 فبراير 2011 في ظل ظروف بيئية محددة، وبالتالي فقد اتسمت بخصائص تميزها عن بقية ثورات الربيع العربي.[1] فقد نحت ثورة 17 فبراير 2011 عن الطابع السلمي الذي كان واضح في بداية الأمر، وذلك عندما خرجت مظاهرات سلمية في مدن مثل: البيضاء، وبنغازي، والزاوية، ومصراته. لكن استخدام قوات القذافي للأسلحة الثقيلة منذ البداية حوّل ثورة 17 فبراير من الطابع السلمي إلي الاستخدام المفرط للقوة من قبل النظام الديكتاتوري. وعلى عكس الثورتين التونسية والمصرية، استمرت ثورة 17 فبراير لفترة تجاوزت الثمانية

– هناك غنى ملحوظ في ادبيات الربيع العربي باللغتين العربية والانجليزية، انظر على سبيل المثال لا الحصر: عبد الاله بلقزيز تحرير، الربيع العربي إلي أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2012؛ أنظر بالانجليزية،

Katerina Dalacoura, "The 2011 Uprising in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications," ***International affairs*** 88, 1 (2012): 63-79.

أشهر (أي من 17-2-2011 إلي 23-10-2011)، ووصل ضحاياها إلي الآلاف.[2] والآن وبعد اقتراب الذكرى الخامسة لثورة 17 فبراير 2011 يمكن مبدئيا تقييم ارتدادات ما حدث ويحدث في ليبيا الجديدة بكل موضوعية، حيث سيتم التعرض في هذه الورقة لمجموعة النقاط التالية:

أولاً، ثورة 17 فبراير 2011: المسار والارتدادات،

ثانيًا، الارتدادات الداخلية لثورة 17 فبراير 2011،

ثالثًا، الارتدادات الخارجية لثورة 17 فبراير 2011،

رابعا، خاتمة الدراسة.

أولاً: ثورة 17 فبراير 2011: المسار والارتدادات

بينما مثلت المرحلة الممتدة من 17 فبراير 2011 إلي تاريخ إعلان تحرير كامل التراب الليبي في 23-10-2011 مرحلة الثورة، يلاحظ أن المرحلة التي تلت إعلان التحرير تجسد بدورها مرحلة بناء ليبيا الجديدة كدولة قانون ومؤسسات وديمقراطية. فالقيم التي رفعها ثوار 17 فبراير خلال مرحلة الثور قد بدء الشعب الليبي في ترجمتها على أرض الواقع بحيث تتحول ليبيا بالفعل إلي دولة ديمقراطية يأمل أن يتمتع فيها الجميع بالحرية والمساواة والعدالة.

وبالرغم من أن مطالب ثوار 17 فبراير في بادئ الأمر، كانت تهدف إلي الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أن النظام الديكتاتوري قد حول مسارها إلى ثورة دموية كلفت ليبيا خسائر بشرية ومادية ومعنوية كبيرة. فالشهور

– تتمثل منهجية هذه الدراسة في محاولة الإجابة على بعض الأسئلة الهامة، مثلا : ما هي ارتدادات ثورة 17 فبراير 2011 على المستويين الداخلي والخارجي؟ ؛ وهل يغلب على ارتدادات ثورة 17 فبراير 2011 البعد الإيجابي أم ، سلبي؟ ؛ وما مستقبل ثورة 17 فبراير في ظل وجود ارتدادات إيجابية وسلبية في نفس الوقت؟ وبالرغم من أن هدف هذه الورقة يتمثل في وصف وتحليل ارتدادات ثورة 17 فبراير 2011 على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أنها لن تختبر مدى مصداقية فرضية محددة لأنها دراسة استطلاعية في المقام الأول . فالهدف الرئيسي لهذه المقالة يتمثل في التعرف على ارتدادات ثورة 17 فبراير بعد مرور أكثر من عام على نجاحه .

الثمانية لثورة 17 فبراير نتج عنها انتصار الثورة والقضاء على نظام ديكتاتوري هيمن على البلاد والعباد لمدة تزيد عن أربعة عقود، ولكن الإشكالية بعد ذلك تجسدت في بناء دولة ديمقراطية من فراغ مؤسساتي متكامل وبنية تحتية متهالكة وفساد كبير.[3]

وبعيدًا عن مناخ المعارك الدامية والقتال العنيف، فإن مرحلة الثورة قد شهدت انجازات سياسية ملحوظة ساعدت فيما بعد بطبيعة الحال في الانتقال إلي مرحلة بناء الدولة الديمقراطية. فمنذ الأسابيع الأولى لثورة 17 فبراير، كان لا بد من التفكير في كيان سياسي ودستور وقوانين تنظم الحياة السياسية خلال مرحلة الثورة، حتى يمكن بناء الدولة الديمقراطية فيا بعد. باختصار أن قيام ونجاح ثورة 17 فبراير 2011 قد نقلت ليبيا خلال فترة بسيطة من نظام حكم ديكتاتوري بامتياز إلي نظام ديمقراطي يلتمس طريقه في عالم لم يعد يرضى بالظلم والقهر والأفكار الشاذة التي عفى عليها الزمان.

ويمكن عمومًا الإشارة إلى أبرز ارتدادات ثورة 17 فبراير الليبية في بعدين، أحداهما يعكس البيئة الداخلية والآخر يمثل البيئة الخارجية. فعلى مستوى البيئة الداخلية، فإن ليبيا الجديدة تلتمس بالفعل طريقها في الديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات، وقد قطعت بالفعل شوطًا لا بأس به خلال عامي 2012-2013، حيث تم التوافق على إعلان دستوري مؤقت في 3-8-2011 رسم خارطة طريق محددة للتحول الديمقراطي. أما فيما يتعلق بالارتدادات الخارجية، فإن ليبيا تحولت من دولة تسلطية منبوذة تدعم الإرهاب إلى دولة تعمل على تحسين صورتها النمطية في العالم

– لقد عاث القدافي فسادا في الدولة الليبية التي انقلب على نظام حكمها الذي جسد الدستورية الملكية 951 969. ، حيث قام بطريقة ممنهجه تدمير المؤسسات السياسية القائمة إلغاء الدستور والبرلمان والمؤسسات السياسية القائم ، إلي جانب قيامه بسن قواعد لعبة سياسية جديدة تقدس ذاته كزعيم منقذ لليبيين والعرب والأفارقة بل والعالم أجم . عليه، فقد انتشر الفساد وأصبح ثقافة سائدة في المجتمع الليبي وبدء التمهيد بالفعل لنظام حكم وراثي لأسرة القداف . لكن قيام الربيع العربي وامتداده إلي ليبيا قلب الموازين وجعل احلام القدافي كوابيس رهيبة انتهت بمقتله في 0 0 2011 الموافق 20 من رمضان، وبالتالي أصبح هذا التاريخ رمزا للكل من ثأر على القدافي ونظامه التسلطي الذي جعل الشعب الليبي رهينة لأفكاراه الشاذة طيلة الأربعة قرون الماضيـ .

ككل. لكن الصورة ليست في مجملها نرجسية، حيث يلاحظ أيضا وجود ارتدادات سلبية سيتم التعرض لها في ثنايا هذه الورقة.

ثانيًا، الارتدادات الداخلية لثورة 17 فبراير 2011:

بطبيعة الحال لثورة 17 فبراير ارتدادات تحسب لها وعليها، مثلها في ذلك مثل بقية الثورات الأخرى سواء أكانت عربية أو أجنبية.[4] ويعزي البعض عدم نجاح بلدان الربيع العربي، ولا تعتبر ليبيا استثناء لذلك، في التحول السلمي للديمقراطية إلي عدة اعتبارات لعل أهمها[5]:

1. **إن حداثة الاستقلال السياسي لليبيا وبقية بلدان الربيع العربي لم يؤهلها بعد لبناء دول ديمقراطية قوية، حيث أن هذه الدول مازالت تعاني أزمة النفوذ أو الاختراق التي اشار إليها هانتجتون. فحكومات البلدان الحديثة الاستقلال تعاني من ازمات التنمية السياسية المتعارف عليها في أدبيات علم السياسة، والتي من ابرزها عدم السيطرة على حدود ومناطق الدولة المختلفة، وانقسامها على اسس عرقية ودينية ولغوية.[6]**

2. **عدم وجود رؤية سياسية موحدة لمستقبل بلدان الربيع العربي، حيث توجد رؤية دينية وأخرى علمانية متعارضة فيما يتعلق بمستقبل بلدان الربيع العربي**

– إن المتتبع للتاريخ السياسي يلاحظ وجود ارتدادات داخلية وخارجية سلبية وإيجابية في ظل الثورات العالمية، مثل الثورات الفرنسية والأمريكية والروسيه . عليه، يمكن القول بأن للثورة الليبية، كما هو الحال مع بقية ثورات الربيع العربي، ارتدادات داخلية وخارجية سلبية وإيجابية سيتم التعرف عليها في إطار هذه الورق .

– انظر في هذا الشأن :

Gregory Gause, "The Year the Arab Spring Went Bad," ***Brookings*** (December 31, 2012), available at:<http://www.brookings.edu/experts/gauseg...>

- تعاني الدول الحديثة الاستقلال ولكن بدرجات متفاوتة، ولا تعتبر بلدان الربيع العربي استثناء لذلك، من خمسة أزمات للتنمية السياسية، وهي ازمات : الهوية، الشرعية، المشاركة، التوزيع، والاختراق أو النفوذ، ولمعرفة المزيد انظر للمؤلف : مصطفى عبد الله خشيم، ***موسوعة علم السياسة : مصطلحات مختارة*** . طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر. 2004، ص 61 .

السياسي والاقتصادي والاجتماعي-الثقافي. فالتحولات الديمقراطية قد نجحت في دول شرق أوروبا في العقد الأخير من القرن العشرين، لأنها اتفقت ببساطة على تبني الليبرالية الرأسمالية. إذن، فبلدان الربيع العربي تمثل بالنسبة لجريجوري جوس، دول ضعيفة حديثة الاستقلال وتعاني من أزمات التنمية السياسية من ناحية، ومجتمع منقسم على نفسه من خلال صراع تيارات سياسية ودينية مختلفة من ناحية أخرى.

وليس هدف هذه الورقة حصر كل الارتدادات الداخلية سواء أكانت ايجابية أو سلبية. وسنتعرض عموما لعشرة نقاط تعكس الارتدادات الداخلية الإيجابية، وأخرى مثلها تجسد الارتدادات الداخلية السلبية في إطار المحورين الفرعيين التاليين.

الارتدادات الداخلية الإيجابية:

لا شك أن لكل ثورة قام بها الشعب ارتدادات إيجابية ملموسة، وإلا لما قام بها الشعب وقدم في سبيل ذلك تضحيات بشرية ومادية. فالشعب الليبي عندما قام بثورة 17 فبراير 2011 قدم تضحيات بشرية ومادية كبيرة في سبيل الحصول على حريته من نظام ديكتاتوري فاسد حكمه بالحديد والنار طيلة أربعة عقود. ويمكن في هذا السياق التأكيد على تنوع الارتدادات الداخلية الإيجابية من حيث الكم والكيف، ولكن القيود المنهجية لهذه المقالة ستجعلنا نشير إلي عشرة ارتدادات إيجابية على سبيل المثال لا الحصر، وذلك على النحو التالي: [7]

1. القضاء على نظام ديكتاتوري تسلطي حكم البلاد والعباد لفترة زمنية تزيد عن أربعة عقود (1969-2011)،

2. البدء في عملية الانتقال من الثورة إلي بناء الدولة، ابتداء من نقطة الصفر لأن نظام القدافي لم يترك مؤسسات فاعلة على غرار ثورتي تونس ومصر حيث وجد مثلا دستور ومؤسسة للجيش.

---

[7] - تشهد ثورات الربيع العربي حالات مؤقتة من التأزم وتخوين وتشدد في المطالب ورفض للحوار الوطني، ولكن ذلك يـ تبر مؤقتا طالما أنها ستزول مع مرور الوقت، ولمعرفة المزيد أنظر مثلا : زهير فهد الحارثي، هل أخفق الربيع العربي " *الرياض* 0! 1 .01! ، موجود على الربط الكتروني التالي :
<<http//www.alriyadh.com/section.hom.html>>

3. صدور الإعلان الدستوري المؤقت، الذي رسم خارطة طريق محددة للتحول الديمقراطي،

4. صدور قوانين مكملة بطريقة ديمقراطية تؤسس للتحول الديمقراطي، مثل قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام، وقانون الكيانات السياسية (الأحزاب السياسية والمجتمع المدني)،

5. إجراء أول انتخابات برلمانية ناجحة بالمقاييس الدولية في 7-7-2012، حيث وصلت نسبة التسجيل في القوائم الانتخابية إلي أكثر من 90%، ونسبة المشاركة في التصويت حوالي 65%،

6. التحول من الثقافة الرعوية (الضيقة) والتابعة إلي الثقافة المشاركة التي ستدعم بطبيعة الحال التحولات الديمقراطية في إطار ليبيا الجديدة،

7. وجود حراك سياسي مكثف على المستويات الرسمية وغير الرسمية، حيث أصبح الرأي العام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية طرفا هاما في هذا الحراك،

8. بروز قيم سياسية تؤكد على الحرية والمساواة والعدالة في إطار النظام الديمقراطي الذي تتبناه ليبيا الجديدة،

9. قيام المرأة بدور رئيسي خلال مرحلة الثورة ومرحلة بناء ليبيا الجديدة، حيث يلاحظ في هذا السياق أن نظام القذافي كان يستغل قضية المرأة سياسيا ويحرمها من حقوقها،

10. قيام الشباب بدور مفصلي في مرحلة الثورة وما بعدها، حيث يساهم الشباب الذين يشكلون اكثر من نصف السكان في بناء ليبيا وتحديد مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

الارتدادات الداخلية السلبية:

ينتج عن الثورات في كل أنحاء العالم المعاصر نتائج سلبية قد تستمر لفترة زمنية طويلة، وذلك على غرار ما حدث في الثورتين الفرنسية والروسية مثلا. ولا تعتبر

ثورة 17 فبراير الليبية عموما استثناء لهذه القاعدة، حيث يلاحظ في هذا السياق بروز ارتدادات سلبية يمكن أن نشير إلي بعضها على النحو الآتي[8]:

1. فوضى انتشار السلاح،

2. وجود قوة غير رسمية موازية للدولة، حيث توجد كتائب مسلحة للثوار وأشباه الثوار بل ولأنصار النظام السابق وأصحاب السوابق،

3. بروز تيار سياسي متشدد لا يعترف بشرعية الدولة، (تيار ديني سلفي وأخر علماني ضد انصار القدافي)

4. المظاهرات والاعتصامات واقتحام مقار الدولة الليبية،

5. صراع النخب السياسية الجديدة، متجسدا في بروز تيارين ديني وعلماني يعملان على تحقيق أجندة محددة لا تتمشى بالضرورة مع المصلحة العامة،

6. انتهاكات حقوق الانسان من قبل بعض الكتائب الخارجة عن القانون،

7. عدم تفعيل القضاء والعدالة الانتقالية،

8. وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الليبيين المناصرين للقدافي بالخارج بحجة الخوف من الانتقام في ظل عدم تفعيل القضاء والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية،

9. تردي الخدمات العامة،

10. بروز النزعة الانفصالية، مثل أنصار الفيدرالية في إطار جماعة إعلان برقة.

إن الاستعراض السريع لبعض الارتدادات الداخلية الإيجابية والسلبية يتطلب الوقوف على بعض النقاط بشيء من التفصيل، حيث أن المقام لا يتسع هنا لاستعراض كل الارتدادات سواء تمت الاشارة إليها أو لم تتم الاشارة إليها في إطار

– إن عملية التحول الديمقراطي من نظم ديكتاتورية، كما كان الحال في كل من تونس ومصر وليبيا، إلي نظم ديمقراطية يتسم عموما بالتعقيد والعنف معا، ولمعرفة المزيد أنظر مثلا : برهان إبراهيم كريم، الربيع العربي بأعين البعض " شبكة مشاهيد نت التطويرية 8 2011 ، موجودة على الربط الكتروني التالي · ttp://www.mushahed.net/vb/index.php <

هذه الورقة. ومن أمثلة النقاط الهامة الواردة في هذا المحور من المقالة والتي سنتعرض لها باختصار ما يتعلق بالآتي:

- **صدور الإعلان الدستوري المؤقت،**
- **نجاح انتخاب المؤتمر الوطني العام،**

صدور الإعلان الدستوري المؤقت:

نظرا للفراغ المؤسساتي الكبير الذي تركه النظام الديكتاتوري السابق، عليه فقد أصدر المجلس الانتقالي الوطني إعلان دستوري مؤقت في 3-8-2011 واضحالمعالم تم فيه رسم الخطوط العريضة لخارطة طريق تتعلق بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة. ولقد صدر الإعلان الدستوري المؤقت في 3 رمضان 1432 هجري الموافق 3 أغسطس 2011. (37 مادة)، أي بعد حوالي مرور ستة اشهر على ثورة 17 فبراير. وبالرغم من أن الإعلان الدستوري لم يحدد شكل نظام الحكم (برلماني أم رئاسي)، إلا أنه من الملاحظ أن هذا الإعلان يؤكد على أن ليبيا دولة ديمقراطية مبنية على التعددية السياسية والحزبية.(م4) ويمكن الإشارة بإيجاز إلى مراحل التحول الديمقراطي التي أشار إليهاالإعلان الدستوري في الباب الثالث (المواد من 17 إلى 30) وفقا للتسلسل الأتي:

- ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مقره الرسمي بطرابلس، بعد صدور إعلان التحرير الكامل للتراب الليبي (23-10-2011)، ويقوم بتكليف حكومة مؤقتة خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان التحرير (23-11-2011).
- يقوم المجلس الوطني الانتقالي المؤقت باتخاذ جملة من الخطوات الهامة في إطار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة خلال فترة زمنية أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان التحرير (أي بتاريخ 23-01-2012):

➢ إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام، وقد صدر هذا القانون بالفعل تحت مسمى القانون رقم (4) لعام 2012 ميلادي.

➢ تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وقد قامت بالفعل بدور هام حيث اجريت انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية.

➢ الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام، وقد قام الشعب الليبي بالفعل بالمشاركة في انتخابات ناجحة باعتراف العالم وعقد المؤتمر الوطني العام أول جلسة له في 20 رمضان (يوم تحرير طرابلس) الموافق 8-8-2012، حيث استلم السلطة رسميا من المجلس الوطني الانتقالي، وبالتالي شهدت ليبيا عملية انتقال سلسلة للسلطة على غرار الدول الديمقراطية. ووفقا للإعلان الدستوري المؤقت، فإن المؤتمر الوطني العام المنتخب يعتبر الخطوة الرئيسية في الانتقال من مرحلة الثورة إلي مرحلة بناء دولة القانون والمؤسسات والدستور.

انتشار فوضى السلاح:

لقد عمل القدافي على نشر فوضى السلاح بشكل غير مسبوق اثر على الأمن الوطني الليبي والإقليمي، حيث يلاحظ انتشار فوضى السلاح في ليبيا ودول مجاورة أخرى، مثل مالي وغيرها. ويقدر السلاح المنتشر في ليبيا بحوالي مائتي ألف قطعة سلاح ثقيلة، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيفة. إن جمع هذا الكم الهائل من السلاح ليس بالأمر المستحيل في حالة توفر إرادة سياسية حكومية وشعبية، ولكن ذلك يحتاج إلي وقت غير قصير. ويتفاءل الكثير بخطط حكومة على زيدان في القضاء على فوضى انتشار السلاح من خلال التلويح بسياسة العصاء والجزرة، حيث يلاحظ أن وزرتي الداخلية والدفاع تنتهج سياسات عملية للقضاء على هذه الظاهرة التي لا تنال رضى الشارع الليبي الذي يطمح لبناء دولة القانون.

ويبقى انتشار السلاح من أبرز التحديات التي واجهت حكومة د. عبد الرحيم الكيب وستواجه بالتأكيد حكومة على زيدان، حيث لم يتم وضع آلية عملية لتنظيم السلاح، وليس بالضرورة نزع كلي نظرا لاستحالة تحقق ذلك عمليا. وهناك عدة خيارات تواجه الحكومة الانتقالية الحالية في مواجهة مشكلة انتشار السلاح، لعل أبرزها:

1. دمج الثوار في الجيش الوطني والأمن الوطني،
2. ونزع السلاح بالقوة،
3. وشراء السلاح بأسعار مغرية بالنسبة لحامليه من الثوار أو حتى المندسين.

ونظرا لانتشار وفوضى السلاح،[9] عبرت بعض الجماعات السياسية والقبلية والجهوية عن رفضها ومعارضتها لبعض السياسات الصادرة عن المجلس الوطني الانتقالي أو الحكومة المؤقتة عن طريق احتلالها المؤقت لمواقع معينة حتى تتم الاستجابة لمطالبها، مثل نقاط التفتيش على الطريق الساحلي ومواقع نفطية. ولقد لبث الحكومة المؤقتة في الكثير من الأحيان مطالب الجماعات المسلحة وذلك نظر لضعفها وانتشار السلاح. كما تعرض مقر المؤتمر الوطني العام والمنتخب شعبيا لاقتحامات المتظاهرين أكثر من مرة لاعتبارات مختلفة، منها رفض تشكيلة حكومة د. مصطفى أبوشاقور أو الاحتجاج على تشكيلة حكومة علي زيدان.[10]

إن عدم الاستقرار وفوضى انتشار السلاح يعتبر ايضا من ابرز العوامل التي تهدد بتعريض ليبيا الجديدة للفشل، وبالتالي فإن عدم التعامل الفعال مع هذه الاشكالية قد يصنف ليبيا الجديدة في المدى الطويل بالدولة الفاشلة. وتصل درجة الفشل المتعلقة بعدم الاستقرار إلي 9 من عشرة، وهي درجة قد تجسد الواقع المعاش في

- لقد عمل القذافي على نشر فوضى السلاح بشكل غير مسبوق اثر على الأمن الوطني الليبي والإقليمي، حيث يلاحظ انتشار فوضى السلاح في ليبيا ودول مجاورة أخرى، مثل مالي وغيره . ويقدر السلاح الد نتشر في ليبيا بحوالي مائتي ألف قطعة سلاح ثقيلة، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيفة. إن جمع هذا الكم الهائل من السلاح ليس بالأمر المستحيل في حالة توفر إرادة سياسية حكومية وشعبية، ولكن ذلك يحتاج غلي وقت غير قصير . ويتفال الكثير بخطط حكومة علي زيدان في القضاء على فوضى انتشار السلاح من خلال التلويح بسياسة العصاء والجزرة، حيث يلاحظ أن وزرتي الداخلية والدفاع تنتهج سياسات عملية للقضاء على هذه الظاهرة التي لا تنال رضى الشارع الليبي الذي يطمح لبناء دولة القانون .

[1] – بالرغم من أن هيئة النزاهة والوطنية قد أصدرت قرارات في ؛دم نزاهة ووطنية أربعة وزراء في حكومة على زيدان، تتعلق بالداخلية، والكهرباء والحكم المحلي والمجتمع المدني، وشؤون الدولة لدى المؤتمر الوطني العام، إلا أنه قد تم تمكينهم من وزاراتهم بعد صدور أحكام قضائية براءتهم من التهم الموجهة إليهم بالخصوص . إن الطعن في قر رات لجنة النزاهة والوطنية من قبل المحاكم التي يتهمها الكثير بالفساد قد أدى إلي بروز مظاهرات في مدن ليبية مختلفة، خاصة طرابلس وبنغازي تطالب بصدور قانون للعزل السياسي للحد من تغلل أنصار نظام القذافي في مفاصل الدولة والحكومة الليبية بعد نجاح ثور؛ 17 فبراير 2011 .

ظل انتشار أكثر من مائتي ألف قطعة سلاح ثقيل، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيف.

ثالثا، الارتدادات الخارجية لثورة 17 فبراير 2011:

لا تقتصر بيئة ثورة 17 فبراير على الظروف البيئية الداخلية، ولكنها امتدت في واقع الأمر لتشمل أيضا الظروف البيئية الخارجية. فعقد مؤتمرات اصدقاء ليبيا المتتالية، وصدور قرارات مؤيدة لثورة 17 فبراير من قبل مجلس دول التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتوالي اعترافات الدول بالمجلس الوطني الانتقالي مهد بدون شك لانتصار الثورة على الصعيد السياسي. كما أن تقديم المساعدات المختلفة من قبل الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني قد جسد أيضا دعما إنسانيا لثورة 17 فبراير.

لكن العامل الخارجي الأكثر حسما تجسد في صدور قراري مجلس الأمن رقم 1970، 1973 لعام 2011، حيث أن القرارين استندا إلي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة المسلحة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين وحقوق الانسان. ونتيجة لصدور قراري مجلس الأمن المتعلقين بليبيا، عليه فقد تشكل أولا التحالف الدولي المعروف فجر عروس البحر "*Odessa Down*" نسبة إلي مدينة طرابلس وهو تحالف متكون أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا (استمر لمدة تقرب من أسبوعين)، تم تشكل ثانيا التحالف الدولي المعروف بالحامي الموحد "*Unified Protector*" الذي استمر حتى تم تحرير ليبيا وقتل القذافي في 20-10- 2011.

فالاتحاد الأوروبي ما كان ليقبل مثلا بوجود دولة فاشلة على حدوده الجنوبية، حيث كان ومازال يخشى من الهجرة غير الشرعية وعمليات التهريب والارهاب. إذن، فمن المعروف أن العامل الخارجي ساهم في تفعيل ونجاح ثورة 17 فبراير، وذلك من خلال قيام المجتمع الدولي بعدة خطوات ساهمت في نهاية المطاف في نجاح ثورة 17 فبراير وبدء وتفعيل عملية التحول الديمقراطي ومن ابرز الأمثلة على ذلك ما يلي:

• صدور قرارات على المستويين الإقليمي (مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي) والعالمي (مجلس الأمن الدولي، ومجلس حقوق الانسان، ومحكمة الجنايات الدولية) بدعم مسار ثورة 17 فبراير منذ قيامها.

• تقديم المساعدات الانسانية للشعب الليبي أثناء وبعد نجاح ثورة 17 فبراير، ومن أمثلة ذلك ما قامت به الجارتين تونس ومصر.

• تشكيل تحالف دولي عرف باسم فجر الأوديسيا "the Odessa Down" لتطبيق قراري مجلس الأمن رقم 1970، 1973 بمشاركة أمريكية وفرنسية وبريطانية، حيث قامت هذه القوات بتدمير الدفاعات الجوية لنظام القدافي بهدف إقامة منطقة حضر جوي وحماية المدنيين من قوات القدافي.

• تشكيل تحالف أممي شاركت فيه دول مختلفة بقياد منظمة دول شمال حلف الأطلسي عرف باسم الحامي الموحد"the Unified Protector" . ولقد شاركت دول عربية وإسلامية في قوات الحامي الموحد حتى لا يقال إنه تحالف صليبي، ومن أمثلة ذلك مشاركة كل من: تركيا، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن.

• قيام هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بتقديم العون الفني والإنساني لليبيا الجديدة، ومن امثلة ذلك تدريب وتأهيل كوادر فنية وإدارية لقيادة مرحلة بناء ليبيا الديمقراطية.

• قيام العديد من البلدان بمساعدة ليبيا الجديدة في التغلب على المشاكل التي تعترض وتعرقل قيامها على أسس سليمة، ومن أمثلة ذلك استقبال تونس، والأردن، وتركيا، واليونان، وإيطاليا وألمانيا لجرحى ثوار 17 فبراير. كما قدمت العديد من البلدان العربية والأجنبية مساعدات فنية لتدريب وتأهيل قوات الحرس والأمن الوطني، وذلك بقصد المساعدة في التغلب على المشاكل الأمنية التي قد تعيق عملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة.

• قيام العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على المستويات القطرية والإقليمية والكونية بتقديم مساعدات فنية ولوجستية وتدريبية تساعد في البناء الديمقراطي لليبيا الجديدة. فلقد اقيمت مثلا ورش عمل ومراكز تدريب للشباب

الليبي حيث، وحضر خبراء ومراقبين دوليين للإشراف على أول انتخابات ليبية ناجحة في 7-7-2012.

يتضح مما سبق، إن لثورة 17 فبراير بطبيعة الحال ارتدادات خارجية متنوعة من حيث الكما والكيف معا، ولكننا سنتعرض لبعضها باختصار وذلك على غرار المحور السابق لهذه المقالة. فالارتدادات الخارجية لثورة 17 فبراير 2011 تعكس بدورها ابعاد ايجابية وأخرى سلبية، وذلك على النحو التالي:

الارتدادات الخارجية الإيجابية:

لقد كان لثورات الربيع العربي، والتي تعتبر ثورة 17 فبراير من ضمنها، ارتدادات خارجية على المستويين الإقليمي والعالمي. فالقوى الإقليمية والدولية لم تتوقع في بادئ الأمر نجاح ثورات الربيع العربي، وبالتالي كانت ردود فعلها متسمة بالارتباك احيانا والتردد أحيانا أخرى، ومثال ذلك التردد الإيطالي والتركي في تأييد ثورة 17 فبراير في بديتها لاعتبارات مصلحية. ويمكن الاشارة إلي مجموعة النقاط التالية التي تجسد الارتدادات الخارجية الايجابية لثورة 17 فبراير وذلك على النحو التالي:

1. تحسين الصورة النمطية لليبيا الجديدة على مستوى النظام العالمي، حيث تبدلت هذه الصورة من دولة ارهابية رعاية للإرهاب إلي دولة ديمقراطية تتمتع بالشرعية الدولية،

2. إن ثورة 17 فبراير ساهمت في استقرار الأوضاع في الجارتين تونس ومصر، نظرا لأنها أصبحت تمثل عمقا استراتيجيا لثورات الربيع العربي، خاصة في شمال القارة الأفريقية،

3. تأمين الحدود الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تقلص عدد المهاجرين غير الشرعين إلي جنوب أوروبا الذين كان يستخدمهم القدافي كأداة للضغط على الغرب قبل قيام ثورة 17 فبراير 2011،

4. تبني النظام الإقليمي العربي والعالمي للثورة الليبية منذ أيامها الأولى، حيث يلاحظ أن قرارات مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن

الدولي تصب في هذا الاتجاه. فالعامل الإقليمي والدولي كان عاملا حاسما في انتصار ثورة 17 فبراير 2011، نظرا لوحشية واستبداد نظام القدافي.

5. إن انتصار ثورة 17 فبراير ومعها بقية ثورات الربيع العربي قد ادى إلي اندلاع موجة ديمقراطية رابعة قلصت بطبيعة الحال من نظم الحكم غير الديمقراطية على مستوى العالم ككل.

الارتدادات الخارجية السلبية:

لكن لثورة 17 فبراير 2011 أيضا ارتدادات خارجية سلبية اثرت وستؤثر على حاضر ومستقبل ليبيا الجديدة، وبالتالي سنتوقف على أبرزها وذلك على غرار المحور السابق لهذه المقالة. ونظرا للقيود المنهجية لهذه المقالة، فإنه سيتم التعرض لخمسة ارتدادات خارجية سلبية متنوعة وذلك على النحو التالي:

1. استمرار التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لليبيا الجديدة باسم الديمقراطية أحيانا، وباسم حقوق الانسان أحيانا أخرى، مثل محكمة الجنايات الدولية،

2. انتشار فوضى السلاح خارج الحدود الليبية، الأمر الذي أدى إلي عدم الاستقرار السياسي في دول مجاورة، مثل مالي وانتشار القاعدة في الصحراء الكبرى،

3. انتهاك الحدود الليبية بشكل سافر، حيث ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلي جانب تفاقم عمليات تجارة البشر والمخدرات وما ارتبط بها من نشر للإمراض الخطيرة المعدية، مثل الايدز والوباء الكبدي،

4. زيادة مستوى تؤثر العلاقات مع دول الجوار الجغرافي التي اتخذت مواقف مؤيدة لنظام القدافي، خاصة خلال قيام ثورة 17 فبراير بشكل خاص، وخلال السنة الأولى لنجاح ثورة 17 فبراير بشكل عام،

5. إن استمرار ضعف الحكومة الليبية (السلطات الثلاثة) يهدد بتحول ليبيا الجديدة إلي دولة فاشلة، وهذا يعتبر تهديدا للحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي الذي يخشى من زيادة تدفق الهجرة غير الشرعية من ليبيا التي تعتبر منطقة عبور سهلة في حالة استمرار ضعف الحكومة الليبية الحالية.

وفي نهاية هذا المحور من المقالة، سنتعرض عموما بشيء من التفصيل لأحد النقاط التي تعكس الارتدادات الخارجية الإيجابية إلي جانب أحد النقاط التي تمثل الارتدادات الخارجية السلبية، وذلك على النحو التالي:

- تحسين الصورة النمطية لليبيا الجديدة على مستوى العالم،
- خطورة تحول ليبيا الجديدة إلي دولة فاشلة،

تحسين الصورة النمطية لليبيا الجديدة على مستوى العالم:

لقد عكست الصورة النمطية لليبيا خلال فترة الحكم الديكتاتوري (1969-2011) المنعوتة بسمات بشعة، لعل أبرزها الإرهاب وزعزعة الأمن الإقليمي بل والدولي. عليه، خضعت ليبيا في عهد القدافي لعقوبات دولية، وتم تصنيفها بالدولة المنبوذة. وبالفعل تشير الأدبيات إلي تورط القدافي في سياسات وعمليات تمويل جهات إرهابية أحيانا، وفي مؤامرات لقلب نظم حكم ودعم حركات انفصالية أحيانا أخرى. عليه، يلاحظ أن العالم الخارجي تعاطف مع الشعب الليبي حينما انتفض ضد الديكتاتورية في 17 فبراير 2011.[11]

إن ليبيا الجديدة تمتعت بالشرعية الدولية حيث اعترفت بها العديد من دول العالم حتى قبل إعلان التحرير كامل التراب الليبي في 23-10-2011. وبعد إعلان تحرير ليبيا باشرت معظم السفارات في طرابلس أعمالها وفتح مطار طرابلس لاستقبال الوفود الرسمية وغير الرسمية. كما أن توافد الشخصيات الدولية والوفود المختلفة إلي طرابلس وبقية المدن الليبية أكد بما لا يدع مجال للشك على ثقة الجماعة الدولية في الدولة الليبية، الأمر الذي يبعد عنها تهمة الدولة الضعيفة او الفاشلة.

---

[11]- لقد تداركت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لأخطائها خلال ثورة الياسمين في تونس وثورة 25 يناير في مصر، وبالتالي كانت مواقفها من ثورة 17 فبراير 2011 أكثر استجابة لمطالب الشعب الليبي الداعية إلي التغيير الجذري للنظام التسلطي والتحول للنظام الديمقراطي. فالتردد الفرنسي من ثورة الياسمين تم تصحيحه بشكل كبير خلال ثورة 17 فبراير، حيث كانت سياسة فرنسا مؤيدة بقوة لثورة 17 فبراير منذ اندلاعها الأمر الذي سرع في سقوط القدافي وفلول نظامه.

خطورة تحول ليبيا الجديدة إلى دولة فاشلة:

إن إثارة السؤال المتعلق بهل تعتبر ليبيا الجديدة دولة فاشلة في الوقت الحالي؟، قد يثير تحفظ البعض، لأن ليبيا مازالت في المراحل الأولى من بناء الدولة الديمقراطية. فالمدة التي تفصلنا عن إعلان التحرير (23-10-2011) لم تتعد إلا السنة وبضعة اشهر، وبالتالي فمن غير الانصاف أن نصنف ليبيا الجديدة بأنها دولة فاشلة أو شبه فاشلةوفق أدبيات الموضوع.[12]

ففيما يتعلق بفقدان الحكومة الليبية للسيطرة على الشؤون الأمنية يلاحظ في هذا السياق وجود سلطتين فاعلتين في ليبيا الجديدة خلال مرحلة بناء الدولة، وهما سلطة رسمية تتمثل في المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة من ناحية، وسلطة غير رسمية تتجسد في قوات 17 فبراير (سرايا الثوار) من ناحية أخرى. وبالرغم من انتقاد البعض لسرايا الثوار التي مازالت تحمل السلاح، إلا أن واقع الحال يؤكد على فاعلية ثوار 17 فبراير في إدارة أزمات هددت الأمن الوطني الليبي، مثل أحداث حي أبو سليم وبني وليد والكفرة وزوارة وبني وليد. صحيح أن السلطة الرسمية هي السلطة المكلفة باستتباب النظام والأمن، إلا أن التباطؤ في التعامل مع الأزمات المفاجئة أوضح أن قوات الثوار قادرة على التعامل معها بفاعلية (ملء الفراغ في الوقت المطلوب) الأمر الذي يعني تكامل السلطتين الرسمية وغير الرسمية في المرحلة الانتقالية التي تعيشها ليبيا الجديدة منذ إعلان التحرير في مدينة بنغازي.

لكن المتتبع للبيات الدولية التي تصنف مختلف بلدان العام إلي فاشلة وشبه فاشلة، يلاحظ أن ليبيا احتلت الترتيب رقم (50) عام 2012، وتصنف بالتالي في خانة الدول التي على حافة التحذير بالانهيار. وتشير بيانات (الشكل:1) عموما إلي مقارنة ليبيا الجديدة ببلدان الربيع العربي وبعض الدول الأخرى، حيث يمكن للمتمعن لبيانات هذا الشكل، استخلاص الأتي:

[12]- برز مفهوم الدولة الفاشلة في السنوات الأخيرة، حيث لاحظ الباحثون غياب الدولة في دول مثل الصومال وأفغانستان وغيرها، ولمعرفة المزيد أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

Chomsky, Noam, ***Failed States: The Abuse of Power and Assault on Democracy***. (New York: Hensy Halt & Company, 2006)

مراجع

1. إن دليل البلدان الفاشلة لعام 2012 لا يصنف ليبيا من ضمن الدول الفاشلة، وهي دول وصل عددها عام 2012 إلي عشرين دولة يقع معظمها في القارة الأفريقية.[13] لكن ليبيا الجديدة تصنف من قبل دليل البلدان الفاشلة لعام 2012 من ضمن الدول الستين، حيث يضعها الترتيب رقم (50) في خانة البلدان التي قد تكون مؤهلة للانهيار أو الفشل في حالة استمرار أدائها الضعيف في مجالات الأمن، وحقوق الانسان، والمحافظة على سيادتها وغيرها من القضايا المشار إليها في الشكل: 1.

2. إن بيانات الشكل: 1 تشير إلي أن ترتيب دليل البلدان الفاشلة لعام 2012 لبلدان الربيع العربي يتسم بالخطورة، حيث يلاحظ مثلا أن اليمن (ترتيب رقم 8) وسوريا (ترتيب رقم 23) تعتبران دولتين فاشلتين، وأن مصر (ترتيب رقم 31) لا يفصلها عن الترتيب رقم (20) إلا احد عشرة نقطة. وتمثل البلدان العربية الفاشلة عموما خمس العدد الاجمالي للدول العشرين الذي وصفها تقرير 2012 بالبلدان الفاشلة، حيث تضمن التقرير أربعة دول عربية من ضمنها وهي: الصومال (الترتيب الأول)، السودان (الترتيب الثالث)، اليمن (الترتيب الثامن)، العراق (الترتيب التاسع).

3. لكن بيانات (الشكل: 2) تشير بدورها إلي ما تعانيه ليبيا الجديدة من المشاكل التي قد تهددها بالفشل في حالة عدم التعامل معها بجدية، حيث يلاحظ في هذا السياق أن أكثر المشاكل التي تضع ليبيا الجديدة على حافة الانهيار هي ثلاثة مشاكل تجسد درجات عالية على سلم فشل الدول وهي:

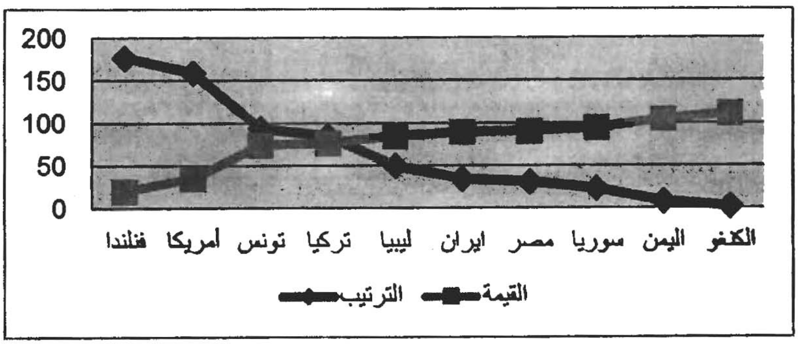
- التدخل الخارجي، حيث إن الفراغ الأمني والمؤسساتي شجع بالفعل منظمات دولية وإقليمية والبلدان المجاورة ودول أخرى على التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا الجديدة. فبغض النظر عن توجيه الاتهامات لهذه الدولة أو تلك، فإن أبجديات العلاقات الدولية تقوم على ملء الفراغات لاسيما في مراحل ما بعد الثورات. وتصل

[13] – إن الدول العشرين الموسومة بالفشل هي على التوالي : الصومال، الكنغو، السودان، تشاد، زمبابوي، افغانستان، هايتي، اليمن، العراق، أفريقيا الوسطى، ساحل العاج، غنيا، باكستان، ونيجريا، غنيا بيساو، كنيا، أثيوبيا، بورندي، النيجر، وأوغند . ولمعرفة المزيد انظر The 2012 failed states Index, *Foreign polic* (December 31, 2012), available at: < ttp://www.foreignpolicy.com

درجة الفشل المتعلق بالتدخل الخارجي إلى 9 من عشرة، وهي درجة تعني وجود تدخل خارجي سافر قد يكون عموما مبالغا فيه.

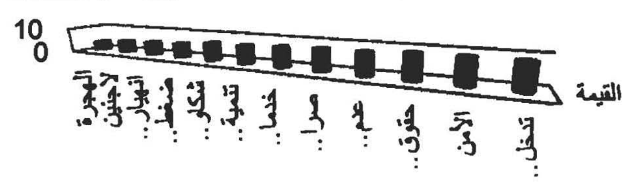
- عدم الاستقرار وفوضى انتشار السلاح يعتبر ايضا من ابرز العوامل التي تهدد بتعريض ليبيا الجديدة للفشل، وبالتالي فإن عدم التعامل الفعال مع هذه الاشكالية قد يصنف ليبيا الجديدة في المدى الطويل بالدولة الفاشلة. وتصل درجة الفشل المتعلقة بعدم الاستقرار ايضا إلي 9 من عشرة نقاط، وهي درجة قد تجسد الواقع المعاش في ظل انتشار أكثر من مائتي ألف قطعة سلاح ثقيل، وأكثر من مليوني قطعة سلاح خفيف.

الشكل 1. ترتيب ليبيا الجديدة في مصفوفة البلدان الفاشلة والأكثر استقرارا



Data Source:The 2012 failed states Index, *Foreign policy* (December 31, 2012), available at:<http://www.foreignpolicy.com>

الشكل 2. تطبيق مؤشرات البلدان الفاشلة على ليبيا الجديدة عام 2012



	الهجرة	لاجئين	انهيار اقتصادي	ضغط سكاني	شكاوي جماعية	تنمية غير متوازنة	خدمات عامة	صراع النخب	عدم شرعية	حقوق الانسان	الأمن	تدخل خارجي
القيمة ■	3.9	5.1	5.5	5.8	7	7	7.6	8	8.1	9	9	9

Data Source: same as table:1

4. تحصلت ليبيا الجديدة على درجة سيئة جدا في مجال انتهاك حقوق الإنسان، وبالتالي فإن تحسن الأداء في هذا الملف سيعزز بالطبع من بناء دولة القانون والمؤسسات. وبالفعل فإن بعض الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون تجرى محكامات وتعذب مساجين بعيدا عن شرعية الدولة الليبية المتسمة بالضعف نتيجة للفراغ الأمني.

5. هناك عدة مجالات أخرى يمكن عن طريقها ابتعاد ليبيا الجديدة عن الفشل والاقتراب من النجاح، حيث تشير بيانات (الشكل:2) إلى عدة آفاق يمكن تحسين اداء الدولة الليبية فيها. ومن المجالات الواعدة في هذا السياق: ما يتعلق بتعزيز شرعية الدولة عن طريق الحصول على التأييد الشعبي الكبير، والتخفيف من حدة الصراعات النخبوية، وتحسين الخدمات العامة، وتحقيق التنمية المتوازنة، والحد من الشكاوي الجماعية والصراعات المختلفة.

خاتمة المقالة:

تتعامل الأدبيات مع ارتدادات ثورة 17 فبراير 2011 ومعها بقية ثورات الربيع العربي من منظورين بارزين؛ أحدهما يمثل أنصار نظرية المؤامرة التي تنحاز لوجود أيدي خفية ساهمت، وتساهم في الفوضى الخلاقة التي تشهدها المنطقة العربية، بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى رسم خارطة جديدة تمثل مصالح الدول الكبرى؛ والآخر يعكس عفوية ثورات الربيع العربي وسعيها إلى التحرر من كافة اشكال التسلط المحلي والعالمي وبناء دولة القانون والديمقراطية وتحقيق التنمية المنشودة في كافة المجالات. وقد يكون الأمر عموما خليط من هذا وذاك، حيث إن العولمة قد قلصت بالفعل الحدود القومية، ولكن ذلك لا يلغي بأية حال من الأحوال إرادات الشعوب الثائرة على الظلم والاستبداد.

ولقد اتضح لنا من محاور هذه الورقة عموما وجود ارتدادات داخلية وأخرى خارجية يتسم كل منهما بالايجابية والسلبية في نفس الوقت. إن القيود المنهجية لهذه الورقة لم تمكننا من التعرض لكل الارتدادات الداخلية والخارجية، وبالتالي فقد تم التعرض لأبرزها في بادئ الأمر تم التوسع والعطاء أمثلة لبعض منها بعد ذلك.

إن التغلب على الارتدادات السلبية، سواء أكانت داخلية أو خارجية، سيساهم بطبيعة الحال من دعم جهود ثوار 17 فبراير في بناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية. إن التغلب على مشكلة انتشار السلاح وحل الكتائب الأمنية ودمج أعضائها إما في الجيش الوطني أو الحرس الوطني سيؤدي إلي ملء الفراغ الأمني والقانوني، الأمر الذي سيعزز في نهاية المطاف عملية بناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية التي يعيش فيها الجميع بسلام ورخاء.

وهناك مشهدين رئيسيين لاستشراف مستقبل ارتدادات ثورة 17 فبراير 2011، أحداهما متفائل والأخر متشائم. وبينما يفترض السيناريو المتشائم استمر الحاضر على ما هو عليه، يلاحظ أن المشهد المتفائل يتوقع حدوث تغييرات للأحسن بحيث يمكن التغلب على بعض أو معظم الارتدادات السلبية.

فوفقا ***للسيناريو المتفائل***، فإن مشكلة الاستقرار والأمن وفوضى انتشار السلاح قد تحسنت في واقع الأمر بعد مرور أكثر من عام على إعلان التحرير، ولكنها مازالت تشكل خطرًا كبيرًا على مستقبل ليبيا الجديدة. وإذا كانت حكومة د. عبد الرحيم الكيب التي استمرت لأكثر من سنة (من أغسطس 2011 إلي نوفمبر 2012) لم تنجح في التعامل بجدية مع الملف الأمني، حيث إنها قد ورثت حكومة على زيدان تركة يصعب، لكن لا يستحيل، التعامل معها في حالة توفر الإرادة السياسية والدعم الإقليمي والدولي. لكن حكومة زيدان المنتخبة قد تعاملت بجدية أكثر مع هذا الملف، حيث اتخذت إجراءات عملية للتخفيف من حدة فوضى السلاح أولا، ونزعه ثانيًا. ويدعم الرأي العام الليبي عمومًا شرعية الدولة، حيث لم تنتهِ المظاهرات المضادة لفوضى السلاح ورفض الخروج على شرعية الدولة مهما كانت المبررات. كما أن الجار الأوروبي لا يقبل بوجود دولة فاشلة على حدوده الجنوبية، نظرا لما يمثله ذلك من تهديد لأمنه القومي. إن نجاح حكومة زيدان في التعامل مع الملف الأمني، كان من شأنه أن يدعم الجهود الرامية لبناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية والتي يمكن من خلالها تقليص، إن لم يكن القضاء على كل الارتدادات السلبية الداخلية والخارجية على حد سواء.

لكن *السيناريو المتشائم* يتوقع استمرار الحاضر على ما هو عليه، وبالتالي يبقى عدم نجاح حكومة على زيدان مع الملف الأمني أمرا متوقعا، الأمر الذي قد يساهم في استمرار الارتدادات السلبية على المستويين الداخلي والخارجي.

إن المشهد المتشائم يتوقع أيضا حدوث الأسوأ، استنادا إلى عدم استعداد دول الجوار للتعاون في الملف الأمني لاسيما وأن معظم هذه البلدان مازالت تأوي بعض أفراد أسرة القدافي وبقايا فلوله. كما أن هذا السيناريو يعول على الاختلافات القبلية والجهوية كعوامل دافعة إلى مزيد من الارتدادات السلبية على المستويين الداخلي والخارجي. إذن يلاحظ وجود تيارين في ظل هذا المشهد، حيث إن التيار الأول يتوقع استمرار الارتدادات السلبية، بينما يشير الآخر إلي زيادة هذه الارتدادات نظرًا لعدم قدرة الحكومة الليبية على التعامل مع المشكلة الأمنية بالجدية المطلوبة والإرادة القوية.



الثورة الليبية وخيار التحول الديمقراطي

❖ د. الشيباني أبوهمود

حتى بعد مُضي أكثر من خمسة أعوام على ثورة السابع عشر من فبراير، فإن الليبيين لا يزالون مختلفين حتى على تسميتها. هذا الاختلاف موجود ليس فقط بين أنصارها وخصومها، وإنما بين أنصارها أنفسهم. فالبعض وبحسب منطلقه السياسي وزاوية رؤيته وتقيمه لها يصفها بالانتفاضة وبالهبة وبالنكبة وحتى بالمؤامرة. وقد كان الاستاذ هيكل قد سبق الجميع وأنكر على كـل ما حدث في تونس ومصر وليبيا، واليمن وسوريا وصف الثورة، واعتبره فقــط" **حالة ثورية** "، على اعتبار أن هذه الثورات غير محددة الأهداف، وفاقدة للقيادة السياسية والإيديولوجية.

وحقيقة الأمر، فإن الاختلاف حول تسميات وأوصاف الأحداث ليس بالظاهرة الجديدة على المجتمع الليبي. فقد ظل الليبيون ولأربعة عقود مختلفين حول وصف ما حدث في الأول من سبتمبر عام 1969. فرغم التشابه الذي يكاد يصل لدرجة التطابق مع ما حدث في مصر في الثالث والعشرين من يونيو 1952، وعلى الرغم من إصرار القذافي ورفاقه على وصف الحدث بالثورة، إلا أن الكثيرين أنكروا عليه ذلك الوصف النبيل، ووصفوه بالانقلاب وبالمؤامرة وبالنكبة. صحيح إن هذا النوع

من الجدل هو بالأساس سياسي يدور بين خصوم سياسيين ولكنه يجد في الفقه ما يسانده. فبعض الفقهاء يعتمدون على ما يُعرف بالمعيار الشكلي في تعريفهم للثورة والذي يشترط خروج الجماهير على الحاكم لإحداث تغيير ما. في حين أن جانباً آخر من الفقه يُركز على التغيير العميق في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يُحدثه فعل التغيير للحكم على مدى جدارته بوصف الثورة من عدمه. المعيار الشكلي لا يخدم بكل تأكيد ما حدث في مصر عام 1952 وفي ليبيا عام 1969 ولكن هذه الأحداث تستحق وصف الثورات إذا ما تم اعتماد المعيار الموضوعي وذلك بالنظر للتغيرات العميقة التي أحداثتها سلباً أو إيجاباً في المجتمعيين الليبي والمصري.

أياً كان الوصف الذي أطلق على موجة الربيع العربي، فإن مما لا شك فيه هو أن هذا الخلاف المجتمعي قد أنعكس على نتائج هذا الربيع وعلى رؤية القوى التي قادت هذا التغيير حول الأسلوب الأمثل لإدارة المراحل الانتقالية في البلدان الثائرة وحول شكل ومضمون الأنظمة السياسية المراد استحداثها لإدارة شؤون هذه البلدان. الشيء الوحيد الذي على ما يبدو قد تم الاتفاق عليه هو ضرورة الإسراع في اللجوء إلى صناديق الاقتراع كوصفة سحرية جاهزة لنقل هذه الدول من حالة الثورة إلى حالة الدولة. في هذه الورقة نناقش مدى صواب هذا الخيار وذلك في شقين، يتناول الأول مدى قدرة الديمقراطية بشكل عام على بناء الدول،ويتناول الثاني تقييم للتجربة الليبية الحديثة لتحديد ما يمكن عمله لإخراج البلد من المآزق التي هى فيه الآن.

أولاً: الديمقراطية وبناء الدول.

منذ انتصار المعسكر الغربي على الشرقي، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، ساد اعتقاد عام بأن البشرية قد وصلت إلى نهاية تاريخ طويل من البحث عن النظام السياسي الأمثل الذي يكفل للإنسان كرامته، وحصوله على الاعتراف المنشود. فالديمقراطية وكما وصفها يوماً الرئيس الأمريكي السابق إبراهام لنكولن تمثل "آخر أمل للبشرية". منذ ذلك التاريخ تم التسويق إلى أن الديمقراطية على الأقل في شقها الشكلي المتمثل في اللجوء المنتظم إلى صناديق الاقتراع هي مفتاح حل القضايا العالمية الكبرى التي تؤرق البشرية والمتمثلة في التنمية واحترام حقوق الإنسان

وإحلال السلام العالمي. فسادَ خطابٌ سياسي دولي، يربط بشكل وثيق بين انتشار الديمقراطية وإحداث تنمية في البلدان الفقيرة، وبين انتشار الديمقراطية وفرض المزيد من الاحترام لقواعد حقوق الانسان وأخيراً بين انتشار الديمقراطية وإنهاء الحروب وإحلال السلام الدائم بين دول العالم. كتابات عالمية عديدة ظهرت في حينها لإثبات هذه العلاقة ولدفع الدول الكبرى لاعتمادها كإستراتيجية عالمية يقوم عليها ما عُرف وقتئذ بالنظام العالمي الجديد الذي دعى إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991. هذا الاعتقاد قاد بالضرورة إلى نتيجة مفادها أن الأنظمة الدكتاتورية هي سبب التخلف، وسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وسبب الحروب. وبالتالي لابد من دمرقطة العالم للتخلص من هذه الآفات الثلاثة. الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أشار صراحة في خطاب تتويجه الثاني عـــام 2005 إلى أن "أمن أمريكيا يعتمد على نجاح وانتشار الحرية في العالم، وأن أفضل أمل في السلام في العالم يتوقف على انتشار الحرية فيه. ولهذا فإن سياسة أمريكا ستقوم على تشجيع وتقوية المؤسسات الديمقراطية، بحيث يكون هدفها النهائي التخلص من الدكتاتورية في العالم".

لقد تم الغوص عميقاً في التاريخ للبحث عن كتابات ووقائع تاريخية، تؤكد فرضية العلاقة بين الديمقراطية وبين التحديات العالمية الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي. فوُجد في كتابات أدم سميث من يعزز حجة القائلين بأن الديمقراطية شرط للتنمية لقوله بأن الفقر ليس ظاهرة طبيعية وإنما نتيجة سياسات النظام الحاكم. هذه الفكرة تلقفها الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أمرتاي ص في كتابه الشهير "التنمية حرية"، وأشار إلى أن مناخ الحرية الذي توفره الديمقراطية هو العامل الحاسم في تحريك عجلة التنمية. ولإثبات العلاقة الطردية بين الديمقراطية والسلام تم الرجوع إلى كتابات "أمونيل كانت" حول السلام الدائم والذي أشترط تحول أنظمة الحكم إلى الديمقراطية لكي يسود السلام في العالم. فقام علماء العلوم السياسية الأمريكيين بتبني نظرية ما عُرف "بالسلام الديمقراطي" والتي تقوم على دراسات ذات طابع علمي، أفادت بأنه منذ نشأة الديمقراطيات الحديثة، فإنه لم يسبق أن وقعت حرب بين دولتين ديمقراطيتين. فصارت مسلمة أشار إليها الرئيسي الأمريكي السابق بيل كلينتون في خطابه حول حالة الاتحاد عام 1994 بقولـــــه:"الديمقراطيات لا

تحارب بعضها البعض". وأخيراً، فإن أنصار فكرة أن " الديمقراطية هي الحل"، لم يجدوا عناءً كبيرًا في إثبات الصلة بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، على اعتبار أن واقع الحال في العالم، يُشير بوضوح إلى أن حقوق الإنسان تُحترم بشكل كبير في البلدان الديمقراطية المعاصرة خلافاً لواقع الحال في البلدان الدكتاتورية.

أياً كانت درجة الدقة في هذه النظرية، والتي لا يتسع المجال للخوض فيها ونقدها، إلا أن العالم تلقفها وتم تقديم الديمقراطية كوصفة سحرية لحل مشكلات البشرية. تجدر الإشارة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تقديم الديمقراطية بهذا الشكل. ففي بداية الحركات الديمقراطية التي قادتها الطبقات البرجوازية في القرن التاسع عشر، في كل من بريطانيا وفرنسا تم إقناع العامة، وبحسب تعبير أحد رموز هذه الحركات السيد كلود تايلر، بأن الاقتراع العام يجلب الرخاء العام، وبأن صناديق الاقتراع تجلب معها رغيف الخبز. المهم هنا هو أن هذا الخطاب السياسي قد تم تحويله إلى سياسات دولية، تقوم على اجتهادات قانونية متوسعة لعديد الوثائق الدولية. فتم ربط شرعية الحكومات بلجوؤها إلى صناديق الاقتراع من عدمه واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها السابق ريغان بأن الدفاع عن أنصار الديمقراطية والحرية هو دفاع شرعي. فظهرت نظريات التدخل الإنساني والديمقراطي والسيادة المشروطة وغيرها بهدف دمرقطة العالم. فوصل عدد الدول الديمقراطية في العالم إلى ما يزيد عن المائة والأربعين دولة. سياسة دمرقطة العالم طُبقت بشكل صريح واضح في عديد المناسبات ليس فقط عن طريق ربط المساعدات الاقتصادية للعديد من البلدان النامية بضرورة دمرقطة مؤسستها السياسية بل بالتدخل الصريح لفرض ذلك بالقوة. فتدخلت الولايات المتحدة في الدومنيكان عام 1965 وفي قرينادا عام 1983 وفي بنما عام 1989 وفي نيكاراغوا بين عامي 1979 و1990 ومع مجموعة أخرى من الدول في العراق عام 2003. في كل هذه الحالات كانت المبررات الديمقراطية حاضرة، وفيها جميعاً لم تغادر القوات الأمريكية أراضي هذه البلدان، إلا بعد إجراء انتخابات ديمقراطية.

الأمم المتحدة ما كان لها أن تصمد أمام هذا التيار الجارف، فسرعان ما تبنت الخطاب ذاته، وقاد أمينها العام السابق بطرس غالي المهمة بنجاح. إذا لم يُفوت مناسبة إلا وأكد فيها على أن الديمقراطية هي سلاحهم الأول في مواجهة مثلث

التحديات المتمثل في التنمية، واحترام حقوق الإنسان والسلم الدولي. بل إنه تقدم ببرنامج للدمرقطة Agenda for democratisation وطالب بأن تصبح الديمقراطية نموذج ممارسة السلطة على كل الصُعد المحلية منها والدولية. "إعلان فيينا" لحقوق الإنسان لعام 1999 جسد بشكل صريح وواضح هذا التوجه الدولي، ووثق نظرية العلاقة الطردية بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

ولأن واحدة من أبرز تداعيات انتهاء الحرب الباردة، وأسرعها في الظهور، كانت ظاهرة النزاعات الداخلية التي دمرت العديد من الدول، وحولتها إلى دول فاشلة، فقد انبرت الأمم المتحدة للتصدي للظاهرة مستخدمة أيدلوجيتها الجديدة "الديمقراطية" في محاولة لإعادة بناء هذه الدول. وللقيام بذلك فقد اضطرت الأمم المتحدة للتفكير خارج الصندوق Out of the boxواستحدثت ما عُرف بنظام الإدارة الدولية الذي يختلف عن نظام الوصايا في اعترافه باستقلال وسيادة الدول المستهدفة بشكل مسبق. أولى هذه التجارب التي اعتبرت ناجحة، كانت الإدارة الدولية لكمبوديا، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 718/ للعام 1991 والتي انتهت بإجراء انتخابات عامة في مايو 1993. تلى ذلك الإدارة الدولية لتيمور الشرقية المستحدثة عام 1999،تم الإدارة الدولية لكوسوفو المستحدثة عام 1999 والتي تم من خلالها اشتراط تكوين مؤسسات ديمقراطية للبث في الوضع النهائي للإقليم.

بكل تأكيد فإن الكثير يمكن أن يقال عن تقييم هذا النهج الدولي الذي ساد العالم منذ انهيار المعسكر الشرقي. ليست النتائج المتواضعة لهذا التوجه، هي ما يلقي ظلالاً من الشك حول جدواه بل إن أسسه النظرية تظل أيضاً قابلة للنقاش. بكل تأكيد فإن الديمقراطية هي إنتاج بشري لا يقل أهمية عن كثير من الاختراعات العلمية التي غيرت وجه الكون وبأنها مثلت الظاهرة السياسية الأبرز في القرن العشرين وبأنها، وكما وصفها ولسون تشرشل، أسوأ نظام حكم إلا بالمقارنة مع أنظمة الحكم الأخرى الموجودة حالياً. قوتها الحقيقة تكمن في قدرتها على إعطاء الإجابة الأكثر منطقية ووضوح لسؤال من له الحق في حكم الشعب، بالقول أنه من يفوز بصناديق الاقتراع. غير أن المشكلة تكمن في تقديمها كعصا سحرية لحل مشكلات الشعوب وكنموذج قابل للاستنساخ في كل مكان وزمان وهو الخطأ الذي وقعت فيه الكثير من شعوب

العالم الثالث التي راهنت على صناديق الاقتراع للتخلص من الفقر والظلم والحروب والفساد. الرئيسي الهايتي السابق أرستيد أعترف بنفسه بأن القوى في بلاده أصرت على تنظيم انتخابات حتى نظهر للعالم وكأننا بلد ديمقراطي سعيد ولكن ليستمر الفساد والوساطة كما كان قبل الانتخابات. نظرية ربط التنمية واحترام حقوق الانسان وإحلال السلام بالديمقراطية يعوزها السند التاريخي ولا يدعمها الواقع. فتاريخياً تطورت الدول الغربية اقتصاديا قبل أن تتحول إلى ديمقراطيات. فالتنمية هي التي أدت إلى الديمقراطية وليس العكس. إنها الطبقة البرجوازية التي أرادت تحصين مكاسبها الاقتصادية فطالبت بحقها في التمثيل وظهرت عندها مقولة لا ضريبة بدون تمثيل "*no taxation without represention*"، ولهذا يقال: إنه لا ديمقراطية بدون برجوازية. العالم الغربي عرف أيضاً الحريات قبل الديمقراطية بمفهومها الحديث، والذي يعني حق التصويت للجميع. فالكثير من الدول الغربية بما فيها فرنسا لم تعطِ حق التصويت للمرأة، إلا بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن صناديق الاقتراع كثيراً ما أوصلت أعتى الدكتاتورين إلى سدة الحكم كهتلر وموسيليني. الباحث الأمريكي الشهير فريد زكريا، وبعد تعقبه لأثر الانتخابات في دول العالم الثالث ودول الكتلة الشرقية سابقا، وصل الى خلاصة دوّنها في كتابه الشهير *The future of freedom* أن الديمقراطية في تزايد، والحرية في تناقص.. وهذا يضحض نظرية العلاقة الطردية بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

الحقيقة الأخرى هي أن أنظمة الحكم مثلها في ذلك مثل القواعد القانونية، هي انعكاس للواقع السياسي والثقافي والاجتماعي الخاص بكل بلد، والديمقراطية كنظام للحكم لا يمكنها الخروج على هذه القاعدة. لذلك يُسلم انصار دمرقطة العالم، وعلى رأسهم السيد بطرس غالي بأن الديمقراطية ليس لها أي قيمة ما لم تكن منبثقة من تفاعلات الواقع الاجتماعي لكل مجتمع، وإلا فإنها لن تحقق السلام وستكون فقط مناورة لبعض الوقت. للأسف فإن تجربة بلدان الربيع العربي تدل على انه قد تم القفز على هذه الحقيقة الموضوعية، وتُعد ليبيا المثال الأبرز في ذلك.

ثانياً: التحول الديمقراطي في ليبيا وخيار القفز في الهواء.

شكل العالم العربي ولفترة طويلة استثناءً على التوجه الدولي نحو الديمقراطية. تبريرات عديدة سيقت لتفسير هذا الاستثناء. البعض أعزاه الى العوامل الثقافية والاجتماعية والبعض أرجعه الى الأنظمة الحاكمة والبعض الآخر ربطه بالدين

الإسلامي الرافض لقيم ومفاهيم الديمقراطية بحسب زعمهم، وهو الرأي الذي سبق للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وأن تبنته في قضية حزب الرفاه التركي الشهيرة. غير أن هبوب رياح التغيير على المنطقة ابتداءً من نهاية العام 2010 قد غيّر من تلك النظرة السائدة حول المنطقة العربية، ودفع بالكثيرين إلى إعادة تقييم دراساتهم. صحيح أن المرض كان قد أستفحل بالبلدان العربية، وأن الوضع كان يسير نحو الانفجار، ولكن الإجماع منعقد بين الأوساط السياسية والفكرية العربية والغربية على عفوية وفجائية ثورات الربيع العربي. فالطوفان الذي حذر منه رئيس الحركة السلفية في الكويت السيد حاكم المطيري في كتابه الشهير "الحرية أو الطوفان" وقع فعلاً، حاملاً معه الخصائص العضوية لأي طوفان طبيعي، وهي العفوية والفجائية.

العفوية في ثورات الربيع العربي بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص، تمثلت ليس فقط في عدم وجود القادة المخططين لها، وإنما أيضاً في عدم وجود أهداف واضحة يُراد تحقيقها. فقد جرت سنن الثورات بأن يكون لكل ثورة قاعدة فكرية محددة، تشكل العقيدة التي تتبناها شريحة كبيرة من الشعب، تقوم بالخروج على النظام القائم لخلق واقع قيمي جديد، قائم على تلك العقيدة المسماه بأيدولوجيا الثورة. الثورات العربية كانت أكثر انسجاماً مع ثورات ما بعد الحرب الباردة والتي ثارت فيها الجماهير فقط لإزالة الأنظمة القائمة، واستبدالها بأنظمة يتم إقامتها عبر صناديق الاقتراع دون أساس فكري نابع من الخصوصية الثقافية للشعوب الثائرة. بل إن الثورات العربية الأخيرة قامت على ما يبدو فقط لتغيير الرؤساء، دون المساس بالنظام السياسي كمنظومة متكاملة مسئولة مسؤولية مباشرة عما آلت إليه أوضاع الشعوب العربية. هذه الطبيعة "العملية" للثورات العربية جاءت تصديقاً لنبوءة فوكوياما، ومن قبله هيجل اللذين رأيا في الديمقراطية الغربية الأيدولوجيا النهائية للعالم، والتي أغلقت باب التاريخ وشكلت نهاية لتاريخ البشرية الطويلة المتمثل في الصراع بين المبادئ والعقائد المختلفة. إذن لا جديد بعد هذا الانتصار، إلا في حدود بعض الإصلاحات الطفيفة داخل نفس الأيدولوجيا، وأنه من تاريخ نهاية الحرب الباردة، فإن كل الشعوب التي ستثور لاحقاً، سوف لن تسعى إلا للوصول إلى نهاية هذا التاريخ الذي انتهى بالنسبة لغيرهم منذ زمن. صحيح أن الثورات العربية لا تخلو بالمطلق من بعض التوجهات الفكرية الأصيلة والمتأصلة في المنطقة. صحيح أيضاً أن الحضور

الإسلامي كان واضحاً في الثورات العربية، كما شهد بذلك ميدان التحرير في مصر، وجبهات القتال في ليبيا، وهو ما شكل في حد ذاته ثورة على موروث لازمنا منذ العصر الأموي؛ يقضي بعدم الخروج على ولي الأمر، ولكن الحقيقة هي أن متوسط أعمار شباب الفيس بوك الذين قاموا بالثورة، لا يتجاوز العشرين سنة مما يصعب التصديق معه بأنهم مؤدجلين بأي شكل من الأشكال. ثم إن شعار الثورة كان ومنذ اليوم الأول، هو المطالبة بإسقاط القذافي "الشعب يريد إسقاط العقيد". كما أن خطاب جُل قادة الثورة من حقوقيين وإعلاميين ومعارضين سابقين، يكاد يخلو من أي جُمل سياسية أو فكرية مبتكرة ولم نجد في جله إلا سيلاً من عبارات السب والشتم لنظام القذافي، اللهم إلا قليلاً من العبارات الضحلة المرددة لبعض الأفكار المستوردة كدولة القانون، والدولة المدنية، والديمقراطية إلى آخره.

أما فجائية الثورة، فتمثلت في توقيتها بالنسبة للجميع. فالنظام كان منتشياً بانفتاحه على الغرب وباعتقاده بأنه قد حل آخر وأعقد مشاكله. المعارضة خسرت الضغط الخارجي على النظام الذي كان يوفره العداء مع الغرب وراحت تبحث لها عن تموضعات جديدة في الواقع الجديد. الشعب استكان لمصيره ورأى في سياسة الانفتاح ومشاريع التنمية في البنية التحتية أفضل ما يمكن الحصول عليه من نظام لطالما حرمه من كل شيء. الغرب بدأ يتسابق على جني ثمار تقارب القذافي معه، وغابت الأوضاع الداخلية في ليبيا عن خطابات مسئوليه. جاءت الثورة لتثبت خطأ كل هذه الحسابات الأربعة، وبسبب فجائيتها فلم يكن باستطاعة أحد التحكم في مجرياتها أو نتائجها. إن انعدام التخطيط والقيادة هو سبب التخبط الذي تعيشه بلدان الثورات العربية ومنها ليبيا.

المفارقة هي أن من تصدروا الثورة وفي محاولة للحصول على التأييد الدولي قد سوّقوا الثورة على أساس أنها ثورة من أجل الديمقراطية، وبأنه بالديمقراطية سيتم بناء ليبيا وحل مشاكلها المزمنة، في عملية تجاهل تام لحالة التطور التاريخي للمجتمع الليبي، وللمطالب البسيطة للمتظاهرين المطالبين بحياة أفضل من الوضع البائس الذي كانوا فيه. ولذلك فقد تم الهرولة أو كما سماها السيد **طارق متري** الهروب الى صناديق الاقتراع لإعلان انتصار الثورة، فكانت النتيجة كارثية باعدت بين الناس وبين أحلامها وطموحاتها البسيطة في حياة كريمة. إن غياب القيادة

والتخطيط قد أدى الى تجاهل أبسط شروط ومقومات التحول الديمقراطي والمتمثلة في النقاط الآتية:

1) سلطة تحمي عملية التحول الديمقراطي نفسها

لقد سبق وأشرنا الى تجربة الأمم المتحدة في بناء الدول على أسس ديمقراطية عبر أسلوب الإدارة الدولية. في كل التجارب المشار إليها أعلاه عملت الأمم المتحدة عبر إداراتها وقوات حفظ السلام التابعة لها على بناء المؤسسات والأجهزة الإدارية والسياسية والقضائية والأمنية، وفي آخر مرحلة لجأت الى صناديق الاقتراع لتحديد من يستلم إدارة هذه الأجهزة منها. فعملية الصندوق كانت لاحقة على عملية خلق السلطة. الديمقراطية مثلها مثل حقوق الإنسان لا يمكن أن تزدهر بدون وجود سلطة تحميها. فإذا كان جوهر الديمقراطية هو التداول السلمي للسلطة، فالمنطق يقتضي وجود هذه السلطة الفعلية ليتم تداولها. وعليه، فإن السؤال الذي يحق للجميع طرحه هو: ما هي طبيعة السلطة التي سلمها المجلس الوطني الانتقالي وحكومته إلى المؤتمر الوطني وحكومته؟ إن السلطة الوحيدة التي يتم تداولها منذ ثورة السابع عشر من فبراير، هي سلطة صرف الأموال من خلال تغيير أشخاص المسئولين عن التوقيع. صحيح أن السلطة لا تُختزل في جانبها المادي فقط، وأنها في نهاية المطاف تعنى مُكنة اتخاذ القرار، ولكن الحقيقة تظل هي أن القوانين أو القرارات التي تجعل من التزامات الآخرين معلّقة على إرادتهم تفقد معناها القانوني المتعارف عليه. منذ أربعة سنوات والحدود البحرية والبرية والجوية، والسجون والكتائب المسلحة بل ومدن ومناطق بأكملها خارج سيطرة الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي أضر بمصداقية هذه الحكومات في أعين الشعب الذي تُعوّد، ولمدة أربعة عقود، على سلطة مركزية غاية في الصرامة والتركيز. إن وجود السلطة يعني وجود الدولة نفسها التي يُراد من الديمقراطية تحديد هوية من يديرها. إن الخيار الليبي باللجوء الى صناديق الاقتراع لخلق سلطة للدولة هو خيار يتنافى وطبيعة الاشياء وشكل سابقة في تاريخ الأمم والشعوب. ولهذا شكلت انتخابات المؤتمر الوطني في يوليو 2012 قفزة في الهواء عَقدت المسألة أكثر من مساهمتها في حلها مع كل ما صاحبها من ترحيب داخلي ودولي.

السلطة ضرورية ليس فقط لحماية الصندوق، وإنما لحماية مخرجاته، وإلا لا معنى لمشاركة الناس في عملية الاقتراع. إنها الصدفة وحدها التي قادت الى احترام نتائج انتخابات المؤتمر الوطني ولأن كل طرف كان يعلم بأن النتائج الرقمية لن تنعكس بالضرورة على أداء المؤتمر وهو ما تم فعلاً عندما خسر تحالف القوي الوطنية رئاسة الوزراء على الرغم من فوزه الظاهر في الانتخابات. المراقبون الدوليون تنبهوا مبكراً لفراغ السلطة المطلوبة لحماية مخرجات انتخابات البرلمان في يونيو 2014 ولهذا اطلق السيد طارق مترى الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة دعوته الشهيرة للحوار بغرض تقاسم السلطة، بغض النظر عن نتيجة الانتخابات التي يعرف مسبقاً أنها لن تُحترم.

2) وجود ثقافة مرحّبة بالتحول الديمقراطي

الديمقراطية كأي نظام سياسي في العالم لا بد وأن يعكس الواقع الاجتماعي المعاش، ولهذا فإن الكثير من الأنظمة تسقط بمجرد حدوث قطيعة زمنية مع الشعب بحيث يصبح النظام غير قادر ليس فقط على الاستجابة لاحتياجات الناس، وإنما على تفهم هذه الاحتياجات بسبب ما يُعرف بصراع الأجيال. فالديمقراطية يجب أن تكون نابعة من ثقافة الشعب أو على الأقل أن يكون هذا الشعب متقبلاً لها ومستوعباً لاستحقاقاتها، وإلا سينتهي المطاف بمروجيها إلى إقامة ما أسماه الوزير اللبناني السابق غسان سلامة ديمقراطيات بدون ديمقراطيين. الديمقراطية كالنبات لا يمكن زراعتها في صحراء قاحلة بدون التأكد من توافر الظروف الموضوعية اللازمة لنموها. إن أول وأهم هذه الظروف هو شيوع الثقافة الديمقراطية في المجتمع. المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان سبق لها وأن قضت عام 1979 في قضية جريدة الصندى تايمز ضد الحكومة البريطانية بأنه لا وجود لمجتمع ديمقراطي بدون وجود تعددية وتسامح وانفتاح. لقد سبق القول إن الادعاء بأن الناس قد خرجت في 17 فبراير لأجل إقامة نظام ديمقراطي، هو ادعاء يفتقر إلى الدليل كما لا يوجد دليل على أن إصرار النخبة التي تصدرت المشهد على ضرورة الإسراع في اللجوء إلى صناديق الاقتراع قد كان نابعاً عن قناعات ديمقراطية تبحث عن التأسيس لشرعية جديدة تنقل البلاد من حالة الثورة إلى الدولة. الواضح هو أن هذه النخبة المنقسمة مصلحياً ولمعرفتها باستحالة الاستفراد بالسلطة نتيجة انتشار السلاح وتوزع مراكز

القوة ولتفادي أي صدام مبكر مع المجتمع الدولي فقد قررت استخدام أدوات العصر للوصول للسلطة وهي الصناديق ولكن ليس لممارسة السلطة وفقاً لمستوى تمثيلها على المستوى الوطني، وإنما لإقصاء الآخر عبر الصناديق وللاستحواذ على الدولة، وهذا الآخر لا يمثل فقط أنصار القذافي الذين تم إقصاء بعضهم بقانون النزاهة والوطنية الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 2012، وأقصى بعضهم الآخر بقانون العزل السياسي الذي أقره بالقوة المؤتمر الوطني العام في 2013، وإنما أيضاً الشريك في الثورة وفي العملية السياسية. لقد كان واضحاً للعيان بأن اللجوء إلى صناديق الاقتراع في يوليو 2012 بدون أن يسبقه مصالحة وطنية، وفي الوقت الذي كان فيه الشعب الليبي لايزال يعيش ذهنياً ونفسياً حالة الحرب الأهلية، والانقسام بين شعوري المنتصر والمهزوم، ما كان له إلا أن يؤدي إلى مزيد من التأزم والتعقيد، خصوصاً مع دخول الأطراف الإقليمية المتصارعة على خط اللعبة السياسية في ليبيا.

خلافاً لما يعتقد الكثيرون، وكما أشار إلى ذلك تقرير حديث صدر عن لجنة برلمانية فرنسية شكلها البرلمان الفرنسي "الجمعية الوطنية" لدراسة الحالة الليبية، فإن انتخابات المؤتمر الوطني قد عمقت الانقسام السياسي الليبي، ورفعته من مستوى الانقسام المجلي سواءً جهوياً أو دينياً إلى المستوى الوطني في رأس هرم السلطة. فبعض القبائل والمدن التي ثارت على القذافي تصورت خطأً بأن بإمكانها الانفراد بحكم ليبيا، لمجرد أنها ورثت سلاح القذافي وعبر ممارستها للإقصاء السياسي، ولكنها سرعان ما اكتشفت أن فلسفة الصندوق القائمة على فكرة "شخص واحد يساوي صوت واحد"، قد أعطتها أقل مما توهمت أنها تستحقه، وبأن نصيب بعض المناطق والقبائل التي ناصرت القذافي كان أكثر من نصيبها، فتم سريعاً الاحتكام إلى السلاح لفرض توازن من نوع آخر.

وواحدة من أهم نتائج تقرير اللجنة البرلمانية الفرنسية التي قامت بالتواصل مع كل المعنيين بالشأن الليبي، بما في ذلك رؤساء دول الجوار، هو أن الحل في ليبيا لا يمر بالضرورة وفقط عبر الديمقراطية بمعناها الغربي القاضي بحكم الأكثرية للأقلية، وإنما الأمر يحتاج إلى نوع من الخيال السياسي الذي يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع الليبي وخلفياته الثقافية والاجتماعية.

إن ضعف نسبة مشاركة الليبيين في الانتخابات والتي لم تتجاوز 18% في انتخابات البرلمان التي جرت في يونيو 2014، وضعف مخرجات الصندوق سواءً على مستوى البلديات أو على مستوى المؤتمر الوطني ومجلس النواب، هي مؤشرات قاطعة الدلالة على أن المجتمع الليبي يحتاج إلى مزيد من الوقت، وإلى بذل المزيد من الجهد لنشر الثقافة الديمقراطية فيه. بالطبع هذا لا يعني أن المجتمع الليبي غير صالح لاحتضان الديمقراطية، ولكنه وببساطة يعني أن هناك شروطاً موضوعية يجب العمل على توافرها، قبل اللجوء إلى الصندوق مجدداً لمعالجة مشاكل ليبيا المزمنة. ففي نهاية المطاف لا أحد يستطيع أن يطلب من أي إنسان آخر ممارسة حق من حقوقه، إذا كان هذا الإنسان لا يعرف هذا الحق أو لا يقبل به. وفي المجتمعات الشرقية، فإن مسألة شرعية الانتخابات من الناحية الدينية، يجب أن تُحسم قبل مطالبة الناس بالذهاب إلى صناديق الاقتراع. إن مجرد إلقاء نظرة على الاختلاف بين الحالتين الليبية والتونسية تبين مدى أهمية وجود الثقافة الديمقراطية كشرط أساسي لنجاح التجربة.

3) التنظيم

لأن عملية الانتخابات تسمى باللعبة الديمقراطية، فإن اللعب يجب أن يتم وفق قواعد متفق عليها مسبقاً. ما حدث في ليبيا هو العكس. فقد تم اللجوء إلى صناديق الاقتراع لتحديد قواعد اللعبة وفق منطق المنتصر والمهزوم. مسألة عدم الاهتمام بالجانب التشريعي للعمل وفق ضوابط قانونية حاكمة للعملية السياسية، كانت ظاهرة ملازمة للثورة منذ بدايتها. فقد تأسس المجلس الوطني الانتقالي، ومارس العديد من الأعمال السياسية والقانونية ولمدة أكثر من خمسة أشهر، قبل أن يصدر الإعلان الدستوري المنظم للعملية السياسية ولصلاحيات المجلس. وكأن مسألة الإعلانات الدستورية ترفاً فكرياً لا دعامة أساسية في صرح بناء دول القانون والمؤسسات.

ومن مفارقات الثورة الليبية أنها أبقت على منظومة قوانين النظام السابق التي تُجرم فعل الثورة، وتجرّم تشكيل المجلس الانتقالي نفسه. وفي قفزة أخرى في الهواء تم اللجوء إلى الانتخابات في غياب تام لأي توافق حول المفاهيم الأساسية المطلوبة للعيش المشترك في بلد واحد، والتي عادة ما يحددها دستور البلاد. لقد كان واضحاً

أن من سعى إلى الاستعجال في اللجوء إلى صندوق الاقتراع أنه لا يسعى فقط لوضع قواعد اللعبة بنفسه بعد أن يكون قد تمكن من إقصاء الأخر وإنما أيضاً لتحديد قيم ومفاهيم المجتمع بعيداً عن أي حالة من حالات التوافق. لقد تمت الانتخابات الأولى والثانية في غياب تام لوجود الدولة ولم يتم التركيز حتى على الشروط الأساسية الضرورية للترشح كالملفات الأمنية للمترشحين بل وحتى التثبت من جنسيات بعضهم ناهيك عن شروط الكفاءة. الأسوأ من كل هذا وذاك أنه حتى شرط التمثيل لم يُنص عليه، الأمر الذي سمح بدخول البرلمان لأشخاص لم يصوّت لهم إلا العشرات من الناس خلافاً لما جرى عليه العُرف الدولي من اشتراط الحصول على نسبة معينة من الأصوات لدخول المؤسسات التشريعية.

لعل غياب الأحزاب والإصرار على غيابها بل وتحميلها مسئولية تعثر العملية الديمقراطية يُعد أبرز سمات التجربة الليبية، وأحد أبرز أسباب مشاكلها. الأحزاب ركن من أركان الديمقراطية، لا تقوم ولا تستقيم إلا به. وكان الأولى- طالما تم اختيار الديمقراطية كوسيلة لمعالجة مسألة السلطة في ليبيا- أن يتم أخذها كفكرة متكاملة، لا أن يتم بترها وإفراغها من محتواها. لقد تم التجني على الأحزاب وعلى التجربة الحزبية، واتهامها بعرقلة عملية التحول الديمقراطي. وهذا ناتج عن ثلاثة أسباب رئيسية:

الأول. هو التركة الثقافية الليبية التي لا تعرف الأحزاب، وترى فيها شراً يجب الابتعاد عنه. فليبيا لم تعرف الأحزاب حتى في العهد الملكي باستثناء سنواته الأولى، وقد عمل القذافي على شيطنتها لدرجة ربطها بالخيانة. ولأن من جهل شيئًا عاداه، فقد كان الشارع الليبي- وبسبب عدم معرفته بالأحزاب وبدورها البناّء في تنظيم العمل السياسي- جاهزاً لتقبل كل الاتهامات ضدها.

ثانياً. الفوبيا من أحزاب الإسلام السياسي، خاصة من الأخوان المسلمين الذين اعتقدت النخبة السياسية الليبية أنهم أكثر تنظيما. وبالتالي لا مجال لمنافستهم إلا بتشويه الفكرة الحزبية.

ثالثاً. عدم قدرة الطبقة السياسية الليبية "المدنية" على العمل الجماعي المنظم. فالكل يرفض أن يكون مرؤوسًا من قبل الغير، والكل يعتقد أنه الأفضل والأجدر.

يبدو من الغريب فعلاً أن نجد الكثير من المثقفين الليبيين الذين ترعرعوا في الغرب، ويعرفون جيداً معنى الأحزاب ودورها السياسي والاجتماعي في المجتمع، نجدهم يطالبون بحظر الأحزاب في المجتمع. لقد أظهرت تجربة لجنة الستين، وتجربة البرلمان الأخير، أن ممارسة الديمقراطية والانتخابات بدون أحزاب سياسية هي عملية عبث سياسي لا يمكن أن يستقيم حال البلاد مع استمراره. بكل تأكيد فإن الأحزاب نفسها تحتاج إلى عملية ضبط بحيث تمارس وفقاً للقانون وأن لا تؤسس على أسس دينية أو جهوية، ولكنها تظل الوسيلة الوحيدة المنظورة التي بإمكانها تنظيم العمل السياسي في ظل حالة الانقسام القاعدي في المجتمع، إذ بإمكان الأحزاب أن تكون حلقة الوصل بين مكونات المجتمع، وتساهم في القضاء أو على الأقل التخفيف من الجهوية، ومن النعرات القديمة والحديثة.

الخلاصة: من جملة ما تقدم؛ فإنه يمكن التأكيد على الأمور الآتية:

1. أن الديمقراطية ليست نمونجا جاهزا، يمكن استنساخه بسهولة. وأن اختزالها في صناديق الاقتراع هو إفراغ لها من محتواها.

2. أن المجتمع الليبي بسبب ظروفه الثقافية والاجتماعية، وموروث العقود الماضية، ومخلفات فترة الثورة، ليس جاهزاً لخوض غمار تجربة ديمقراطية ناجحة ومنتجة.

3. إن استعجال الليبيين في اللجوء إلى صناديق الاقتراع، قد خلق- على حسب وصف الدكتور صالح السنوسي- مشهدًا سياسيًا هجينًا، نصفه ثورة ونصفه ديمقراطية، فكانت النتيجة الإساءة إلى العملية الديمقراطية، والفشل في تحقيق أهداف الثورة.

4. أن الديمقراطية ليست هي الأسلوب الأنجع لبناء وإعادة بناء الدول، لبداهةِ أن الديمقراطية تقوم على حكم الأغلبية، في حين أن بناء الدول يحتاج إلى توافق الجميع. لقد أظهرت تجربة بلدان الربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا) أن ما أفرزته صناديق الاقتراع لا يمثل في الحقيقة غالبية الشارع في هذه البلدان وبالتالي رفض الشارع مخرجات هذه الصناديق، وأصبحنا أمام ما سُمي بشرعية الشارع في مواجهة شرعية الصناديق. هذا الواقع هو ما دفع بهذه الدول للبحث عن مخارج بعيدة بشكل أو بآخر عن قواعد اللعبة الديمقراطية. فجرى الحسم عسكرياً في مصر،

وجرى التوافق التونسي والليبي خارج قبة البرلمان. في جميع هذه الحالات أجبر الفائز في الانتخابات على أن يترجل، لأن فوزه أتى في الزمان الخطأ وربما في المكان الخطأ.

5. إن عدم وجود سلطة تحمي العملية الديمقراطية قد أدى في ليبيا الى عدم احترام نتائج الصندوق، كما أن عدم وجود تنظيم لهذه العملية، قد أدى الى فشل الصناديق في إفراز كفاءات قادرة على بناء الدولة، ناهيك عن قدرتها على تمثيل الجميع، وإشراكهم في عملية البناء.

6. إن لجوء الليبيين الى صناديق الاقتراع لتبادل سلطة أصلاً غير موجودة، قد جعل من العملية الديمقراطية أشبه بالقفز في الهواء. لذلك يتوجب على الليبيين ومن ورائهم المجتمع الدولي، إعادة النظر في أولوياتهم، واعتماد مقاربة أكثر واقعية، تتماشى مع الظروف الاجتماعية والتاريخية للمجتمع الليبي الذي لا يبدو مقتنعاً بمحرجات الصندوق، ونخشى أن تمتد عدم القناعة هذه الى فكرة الصندوق نفسه، وهو الأمر الذي سيعيدنا الى المربع الأول. لهذا فإن النخبة الليبية مطالبة بالتفكر، والاتفاق حول مشروع وطني يكون هدفه الأول الحفاظ على الدولة، وخلق سلطة تمثل هذه الدولة، وتعمل لاحقاً على تهيئة المناخ المناسب لعملية التحول الديمقراطي. ان المخاطر التي تهدد البلاد داخليا وخارجياً والتي تهدد المواطن الليبي في وجوده تحتمعلى الجميع إعادة قراءة الواقع جيداً بعيداً عن الخاطبات.الرنانة والشعارات الفضفاضة التي صاحبت الثورة في الخمس سنوات الماضية، وعلى الجميع تذكر أنه في فقه الأولويات، فإن حفظ النفس يتقدم على غيره من المصالح وبان الضروريات مقدمة على الكماليات.

الملف

الجذور التاريخية للمسألة الليبية

❖ د. فوزية بريون

من المزعج أنه وبعد خمس سنوات من شرارة فبراير، تقف بلادنا على شفا الانهيار الكلي، بعد سلسلة من الانهيارات الجزئية على الصعيد السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي، بل والأخلاقي.. وبالنسبة للكثيرين تبدو الأزمة الليبية سياسية في المقام الأول، استنادا إلى قائمة الأخطاء التي ارتكبتها أجهزة تسيير البلاد منذ فبراير؛ بدءاً من المجلس الانتقالي وهيئته التنفيذية، مروراً بالحكومات الشرعية والسلطتين التشريعيتين: المؤتمر والبرلمان، وصولاً إلى الحكومة التي سطت على السلطة، وأحيت المؤتمر بعد موته، لتنفرد بالعاصمة ومؤسساتها في أسوأ عملية ابتزاز سياسي، في الوقت الذي تتنازع فيه الوطن سيناريوهات خطيرة، وتتكالب عليه قوى شرسة، داخلية متصارعة، وخارجية مجاورة وبعيدة، تغريها حالة الفوضى والانقسام التي أنتجت بيئة جاذبة للمنظمات الإجرامية، المحلية والإقليمية والعالمية، لعل أخطرها تنظيم "داعش" التي لم يخلق مثلها في البلاد.

والنظر إلى أزمتنا الراهنة بمنظار السياسة، يعود إلى حقيقة أن السياسة كانت، وما زالت، العامل الأقوى في تحديد تضاريس الثقافة والاقتصاد والاجتماع؛ بل وفي

توجيه مسار المعرفة، ومنظومة القيم ورموز المجتمع. وليس هذا سمة خاصة بليبيا، وإنما هو سمة مجتمعات العالم الثالث عامة[1]. ولذلك؛ فإن مختلف تفاصيل المشهد الليبي، توحي بأن مشكلتنا في الأصل سياسية، وأن جميع مظاهرها قد تولدت عن الفراغ السياسي الذي أحدثه انهيار نظام بوليسي عتيد. وهي الفكرة التي يعمل على تكريسها عشرات "المحللين السياسيين" و"الخبراء"، الذين أفرزتهم الأزمة، والذين برهنوا على أنهم يفتقدون الثقافة السياسية، ومنهجيات التحليل وأدواته.

تتعمّد هذه الورقة مخالفة هذا الطرح السائد، لتنطلق من فرضية أن أصل أزمتنا البعيد، يعود إلى الثقافة في المقام الأول، وأن منظومتنا الثقافية ونظمنا الاجتماعية، هي التي أنتجت النظام السياسي الذي نال منا على مدى أكثر من أربعة عقود، أو على أحسن الفروض سمحت بإنتاجه، ورعته وأسهمت فيه؛ إذ لا مجال للشك في أن هناك علاقة وثيقة بين السياسة والثقافة، وأنهما يتبادلان التأثير والتأثر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الثقافة المطروح، إنما يُقصد به معناه الأنثربولوجي لا معناه المعرفي، إذ يُنظر إلى الثقافة هنا باعتبارها إطاراً للتربية والسلوك، لا مساراً للتعليم والمعرفة. ذلك أن هذا المسار، أي التعليمي، يتحدد بعمليات إدراك الحقائق وربط المفاهيم، بينما يتدد ذلك الإطار، أي السلوكي التربوي، بما يدخله الفرد من مكتسباته المعرفية في حياته العامة وسلوكه اليومي. فإذا نظرنا إلى العلم باعتباره عملية تحليلية تصنيفية لحقائق الحياة والكون، فإن الثقافة بالمقابل، هي عملية تركيبية تطبيقية تنعكس بطريقة عفوية على مجالات الحياة المختلفة. وعليه فإن الثقافة، التي نرى أنها تشكل جذور أزمتنا الحالية، ليست علما يُكتسب، وإنما هي "مجموعة من الصفات الخُلقية والقيم الإجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته، كرأسمال أولي من الوسط الذي يولد فيه. والثقافة بذلك هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"، وكما يؤكد برهان غليون، فإن الثقافة ليست في الحقيقة إلا المجتمع نفسه وهو في حالة وعي، وعي بذاته وبأجزائها وبمظاهرها المختلفة السياسية والاقتصادية. ويشبه مالك بن نبي وظيفة الثقافة في المجتمع بوظيفة الدم في جسم الإنسان، إذ يعتبرها المركب الذي يغذيه، حاملا أفكار النخبة وحاملاً أيضا أفكار العامة، مشكلا منهما تلك الإستعدادات المتشابهة، والاتجاهات الموحدة، والأذواق المتناسبة؛ فالثقافة بذلك هي "الجو المشتمل على أشياء ظاهرة

كالألحان والأوزان والحركات، وعلى أشياء باطنة كالأذواق والعادات والتقاليد. بمعنى أنها الجو العام الذي يطبع أسلوب الحياة في مجتمع معين وسلوك الفرد فيه بطابع خاص يختلف عن الطابع الذي نجده في مجتمع آخر".

وبناء على اعتبار أن الثقافة أصل أزمتنا، فإن تصور إصلاح الوضع الليبي عن طريق تنفيذ حزمة من الخطط السياسية التي تمكن من بناء دولة عصرية تقوم على أركان الدستور والتمثيل النيابي والفصل بين السلطات، وعلى مبادئ الديموقراطية المختلفة، من ترسيخ قيم المواطنة وحرية الرأي وإنشاء الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.. إلى آخر القائمة، دون أن يسبق هذا أو يتزامن معه مراجعة ومعالجة وتنقية منظومتنا الثقافية، وإصلاح منطلقاتنا الذهنية والمفاهيمية والسلوكية، فإن خططنا السياسية ستتعرض للعرقلة والنكوص، وربما تبقى مجرد صورة ركبت بطريقة القطع من تجارب الآخرين، واللصق على صفحة الواقع المأزوم، دون انتباه إلى حقيقة أن أي إصلاح سياسي أو دستوري، وأن أي نهوض تنموي إنما يستدعي تهيئة البنى التحتية الكفيلة باستثارة الدوافع وتوفيرالمبررات النفسية والعقلية المجتمعية، التي هي شروط إنجاح المخططات السياسية المنشودة.

وإذا حاولنا تشخيص حالتنا الراهنة للبحث عن الجذور الثقافية الراسخة التي أسهمت في تعقيد المرحلة الإنتقالية وتمديدها، فلابد من لفت النظر إلى أن الأسباب الظاهرة في هذا التشخيص قد تبدو لنا متلبسة بأوصاف السياسة وخططها ودهاليزها المظلمة، غير أن الأسباب الخفية الفاعلة هي تلك التي تتخلق داخل منظومة الثقافة وأنساقها، وفي حزمة القيم وطريقة الفهم ومنهج التفكير ومظهر السلوك والفعل. وهي في الحقيقة الأكثر تأثيرا في تحديد الظروف والمراحل التي يمر بها المجتمع، وفي نوع المصاعب التي يعانيها، لأن منظومة الثقافة تلك إما أن تكون ديناميكية قابلة للإيجابيات مقاومة للسلبيات، وإما أن تكون عكس ذلك خاملة ضعيفة، قابلة للإستجابات السالبة المستثارة فيها تحت أبسط الضغوط.

وتسليطا للضوء على أكثر العوامل تأثيرا في منظومتنا الثقافية التي أنتجت لنا هذا الواقع المتأزم، بعد خمس سنوات من اتخاذ قرار التغيير وإزاحة النظام الفاسد، تبرز أمامنا العوامل التالية:

أولاً: الاستبداد

لقد شوّه الإستبداد نفسية ووجدان الإنسان الليبي وبنيته الذهنية ومحاكماته العقلية عبر عصور تاريخية طويلة. فلقد عانى شعبنا خلال تاريخه القديم من الفقر وقلة الموارد، وشح الطبيعة وتصحر الأرض وانفصال الفئة الحاكمة عن عامة الشعب، وتعسف الدولة المركزية. ولقد أوجد ذلك في النفوسما يمكننا تسميته بـ "القابلية للإستبداد" (استعارة للمفهوم البنابي "القابلية للإستعمار")، حيث أدت كل تلك العوامل إلى إضعاف المجتمع وضعفه أمام التحديات، وخوفه من العواقب المجهولة وتوخيه للسلامة، ولا غرابة في هذا، فأمثلتنا الشعبية تزخربما يشجع على ذلك ويكرسه.

أما بالنسبة للعقود الأربعة الأخيرة التي عاصرها جيلي والجيلين من قبلي ومن بعدي، فلقد أناخ الإستبداد بكلكله علينا منذ بداية العقد السابع من القرن الماضي، وتأكد لنا بأنه كما ذكر الكواكبي " داء أشد وطأة من الوباء، وأكثر هولا من الحريق، وأعظم تخريبا من السيل، وأذل للنفوس من السؤال"[2] ذلك أنه لا يستهدف الحكم والسلطة والثروات فحسب، ولكنه يحدث كذلك تشوهات نفسية وعقلية يصعب علاجها ويطول بقاؤها. ولقد كان رأس النظام من الدهاء بحيث أعد وخطط ونفذ وأشرف على تأسيس ثقافة الاستبداد والقهر والفوضى، التي تُشوه الإنسان في فكره وضميره ووجدانه وأخلاقه، وفي نظرته لذاته وغيره وللعالم والحياة. حيث وضع البرامج المدروسة الممنهجة، والآليات النافذة، الهادفة إلى إعادة تشكيل عقلية الإنسان الليبي، ووضع شخصيته في قالب يمكّن المستبد من التحكم في أفعاله وردود أفعاله، وفي طريقة تفكيره وأسلوب حياته وأخلاقه وسلوكه؛ بل وفي أذواقه وعاداته وحاجاته، ووشائجه التي تربطه بمن حوله!

ولم تكن وسائله إلى ذلك إلا شعاراتٍ سياسية، وخططًا اقتصادية وإعلامية، واستراتيجيات اجتماعية ونفسية، استطاعت أن تُحدِث ما أحدثته من تغيرات ذهنية ونفسيه؛ عبر عمليات التدجين والتطويع، وخطط التجويع، وسلب الأملاك والأموال والحريات، وممارسة التخويف والتهديد والسجن والتغييب. وما عمليات التصفية الجسدية في الداخل والخارج، والاحتفاء بها وعرضها على الشاشات، إلا وسيلة من

وسائل إحداث أبشع التشوهات التي تجعل من شعب مجرد قطيع. حدث كل ذلك، فأسهم في تقوية "القابلية للاستبداد" الكامنة في عقلنا الجمعي.

ولذلك.. فبالرغم من قضائنا على المستبد، ورقصنا على جثته بطريقة سادية، فإنه مازال على مدى هذه السنين الخمس، معشعشًا في تلافيف عقولنا، ودهاليز لاوعينا، ومازال يحكمنا وهو في حفرته منذ أن أصبحت الضحية تتماهى مع جلادها، فتقوم بنفس الممارسات التي كانت ترفضها منه وتدينها، من فساد وإفساد، ومن تآمر وخداع وخروج على القانون، بل ومن "زحف وتصعيد وتطهير"، وإن أخذت مسميات جديدة، مثل الاعتصام، والوقفة الاحتجاجية، ومن شوق قديم دفين لامتلاك الثروة، وافتكاك السلطة، والاستحواذ على السلاح.

ولا غرابة أن تمتد هذه الممارسات، لتشمل ما كان يقوم به الجلاد من خطف واغتيال للمعارضين، وتصفية للأعداء المخالفين، وتفجير لبيوتهم الفعلية كمساكن، أو الاعتبارية كسفارات. وهكذا.. تتلبس روح الجلاد ضحيتها، وتتبادل معها المهام، وتنقلها إلى نفس موقعها لتتعامل بنفس منطقها. فإذا استمرأت الضحية الدور تفوقت على جلادها، وإذا ما تمكنت من جلادها نفسه، فإنها لا تكتفي بأن تفعل به ما فعل هو بها.. بل تتجاوزه لتفعل بالقاسم المشترك بينهما، الذي هو في هذه الحالة الوطن، مثل ما فعل الجلاد به.. وأكثر!

وفي غمار هذا الوضع المتردي من الإنحلال الإجتماعي والأخلاقي تفقد النشاطات الفردية والفعاليات الإجتماعية مبرراتها، "وعندما تفقد الحياة كل معنى، والنشاطات كل قيمة لا يرى الأفراد تحقيق ذواتهم لا في هذه المهنة، ولا في هذا النشاط، لكن فقط في التوحد والتماهي مع السلطة، وفي طلب السلطة، وفي الصراع للوصول إلى أعلى قمة فيها. تصبح السلطة والتسلط هما القيم الوحيدة الممكنة، ويولد لدى كل فرد وفي روحه متسلط صغير".. وهكذا يعاد إنتاج الاستبداد، ويصبح ثقافة مترسخة، وبؤرة جامعة لجميع الخصائص السلبية الفردية والجماعية، ويفقد المجتمع مناعته ضد الانحدار والانهيار.

ثانياً: سؤال الهوية

يمكن تعريف الهوية بأنها التصور العقلي والنفسي والوجداني للذات الجماعية في تفاصيل الزمان والمكان. وهي مرجعية جامعة للفرد في إطار الجماعة، وللجماعة في تنوع سمات أفرادها. فهوية الشيء هي ماهيته، أي ما يكون به الشيء مطابقا لذاته متميّزاً عن غيره.

وتشمل الهوية عدة مستويات، بعضها جوهري ثابت، وبعضها الآخر عرضي متغير، محكوم بتحولات الواقع وتقلبات الظروف. والهوية بهذا المعنى "هي نسق من الموروثات الحضارية ومن الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالكون والسلوك الإنساني ومن المعايير الأخلاقية والعقائد الدينية... وهي كذلك مجموع التراث الثقافي والحضاري الذي ترثه جماعة ما عن ماضيها مما يساهم في تشكيل كيانها".

وهناك أنواع متداخلة من الهويات: فردية للأشخاص، وعرقية للجماعات الإثنية، وإقليمية (مدن أرياف صحارى واحات)، وجهوية (شرق غرب جنوب شمال)، وثقافية (حسب القيم والعادات والممارسات السلوكية). ولكن الهوية الجامعة الشاملة التي تنصهر في بوتقتها كل الهويات الثانوية، هي الهوية الوطنية. ولذلك تحتاج هوية الجماعة إلى بقعة جغرافية تكون مركز انتماء، ومسرح تاريخ وبؤرة تجارب مشتركة. ولهذا؛ فإن الهوية تتبلور، في السياق المعاصر، على أرض الوطن الأم، ثم في إطار الأمة الأكبر، وقد تمتد تشابكاتها بدرجة أقل إلى تخوم الإنسانية الأرحب، لتثري أبعاد هويتها فكريا وفلسفيا.

ولقد طرحت في ستينيات القرن الماضي دعوة ذات علاقة بمسألة الهوية، هي الدعوة إلى "الشخصية الليبية" التي أطلقها رئيس الوزراء الشاب المثقف، عبد الحميد البكوش، في خطاب عام يوم 21 نوفمبر 1967. وهي دعوة على صلة وثيقة بموضوع الهوية؛ إذ تهدف إلى تعزيز مستوى رئيسي من مستوياتها وهو مستوى الإنتماء الوطني، وجعله زاوية النظر الأولى للذات الفردية والجماعية، باعتباره بؤرة التراكم التاريخي لكل الليبيين.

كانت الفكرة بسيطة وواضحة ومباشرة، تهدف إلى جعل الوطن يحتل مكانه الأول في وجدان كل ليبي وضميره، وكانت مجردة من التسويق الأيديولوجي الذي كان يصبغ تلك المرحلة. ومع هذا فإن أصحاب المد القومي، الذي أحبطته هزيمة 67 وأفرغت من شحنة خطابه الحماسي، قد انبروا لمحاربة هذه الفكرة، واتهامها بأنها دعوة عصبية انعزالية إقليمية تنكفئ بليبيا على نفسها؛ وأنها على أحسن الفروض "كلمة حق يراد بها باطل"، ولهذا وجّه زملاء البكوش من المثقفين القوميين عموما والناصريين خصوصا،حملاتهم ضد هذه الدعوة وضد الجانب التعليمي الذيتزامن معها، ولكنّ أمد تلك الحملات لم يطل، إذ شهدت البلاد انقلاب سبتمبر، وبدأت مشاهد النكبة الليبية تَتْرَى، وتتوالد.

ولكن صاحب الدعوة، لم يفقد إيمانه بجدوى فكرته، خاصة وهو يتابع من منفاه تفاصيل انهيار الوطن الذي وُلد على يد الأجداد من رحم الجهاد والفداء والمكابدة، فأراد أن يستدعيها إلى ذاكرة الليبيين، وأن يقدمها من جديد علها تضيف بعداً مهماً إلى رؤى المعارضة التي ازدهرت في الخارج في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي؛ فكتب في عام 1996 مقالاً أرسله إلى مجلة "شؤون ليبية" الصادرة في المنفى، بعنوان "الشخصية الليبية"، لخص فيه الفكرة الأساسية التي هي عبارة عن تعزيز الانتماء الحق لليبيا البشر، وليبيا المكان. فلقد لمس في الستينيات عدم وعي الليبيين بتاريخهم، وعدم انشغالهم بقضايا وطنهم والإنخراط في تطوير مستقبلها ومستقبلهم، فقام آنذاك بطرح هذه الدعوة انطلاقاً من حقيقة "أن الليبي لن يستطيع المساهمة في بناء أمة عربية أفضل، إلا بعد أن يفرغ من إنجاز وطن ليبي أفضل وأقدر"؛ راداً على معارضيه القدامى بقوله:"إن حصر الانتماء إلى الأمة وإنكار الشخصية الوطنية هو تشتيت لفكرة الانتماء ذاتها، وهو يشبه التركيز على الاهتمام بالوطن والدولة، وإغفال المنطقة والمدينة والأسرة". مؤكدا على "أن الإنتماء للأمة أمر أوسع من أن تتحرك فيه إرادات الأفراد، بل الطريق إلى الأمة يمر بالوطن؛ فلن تقدر على فعل شيء للأمة العربية إذا لم تفعل كل شيء من أجل أجزائها".

ولكن هجمة الاستبداد الشرسة التي بدأت في 69، كانت قد تسلمت المشهد، فكان أول ما عبثت به وفرغته من محتواه، هو الهوية الوطنية والشخصية الليبية، وجماع

الخيوط التي ينتسج بها الكيان الليبي الوليد. وسيكون من باب الإطناب والتزيد في الكلام، التعرض لتفاصيل ذلك، فلنكتفِ بالإشارة إلى العوامل التالية:

* القطيعة شبه الكاملة بين الشعب وتاريخه الحقيقي، حيث تعرض ذلك التاريخ إلى التجزئة والتشويه والتزوير، لاعتداء الطاغية على رموزه وتحطيم آثاره وتزوير مفاصله.

* النيل من مقدسات الليبيين العقدية، بتجرؤه على الطعن في الدين وتحريف القرآن وتفسيره على هواه، مع إنكار السنة النبوية وتغيير التقويم الهجري، وتكذيب المعراج وسنة زيارة المسجد النبوي؛ كما أنه وصف الكعبة بأنها "آخر صنم مازال قائما من الأصنام". والقائمة طويلة.

* التبشير بالعروبة والوحدة العربية، ورفع شعاراتها، والبذل في تسويقها، ثم الردة عنها، والتعريض بالعرب ونعتهم بأحقر الأوصاف، وإهانة الرؤساء العرب والجامعة العربية، وتحقير كل ما هو عربي. والتحول بعدها نحو الأفريقية ثم العالمية، عن طريق توسيع منظمات "أصدقاء الكتاب الأخضر" المنزرعة في العالم.

* الادعاء بأن "القرآن شريعة المجتمع"، في حين أنه قد تبنى شريعة الغاب؛ بفرضه "الكتاب الأخضر" و"النظرية العالمية الثالثة"، وتسخير الأموال والأقلام والعقول للدعاية لذلك.

* جعل المجتمع الليبي حقل تجارب. وذلك بتدخله في كل أمر، وفرض آرائه التجريبية في التعليم والثقافة والسياسة والاقتصاد والإعلام، وجميع مناحي الحياة.. وهي تجارب متغيرة متقلبة خاضعة لشخصية سيكوباثية متسلطة. ومما لا شك فيه أن أكثر تلك التجارب ضررا بالهوية هي المتعلقة بالتعليم الذي وسمت مخرجاته بالضعف الشديد في المستويات الدنيا والعليا على السواء.

* إلغاء اسم ليبيا العريق، المحفور في وجدان أجيال ممتدة، واستبداله باسم مركب ثقيل هو"الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، والذي يتم اختزاله

بعد ذلك بكلمة "الجماهيرية". وقد أسهم ذلك في إضعاف الهوية الموحدة لليبيين؛ لدرجة معها لم يعد الشباب فيها يشعرون بأنهم ليبيون.

* تصفية الطبقة المتوسطة بقرارات (البيت لساكنه، شركاء لا أجراء، تأميم التجارة..)، ومنع التمثيل النيابي والنشاطات السياسية الأخرى (من تحزب خان، المثيل تدجيل، اللجان في كل مكان..)، وإلغاء القوانين، وإعلان الثورة الثقافية، وتأميم الصحافة الخاصة، ومهاجمة المكتبات وحرق الكتب التراثية في الميدان، ثم منع تعلم اللغات الأجنبية.

* منع الأقليات العرقية من ممارسة عاداتها وتقاليدها الخاصة، وحرمانها من التسمي بأسمائها وتدريس لغتها وإقامة احتفالاتها التراثية، وذلك عملاً على صهرهم في "المجتمع الجماهيري".

* تجفيف منابع الثقافة والفكر والتوعية والابتكار، بإلغاء الأنشطة المدنية الحديثة؛ كالمكتبات العامة والمسرح والسينما، والفنون الراقية التي من شأنها تنمية الذوق، وشحذ الطاقات وإطلاق المواهب، وكذلك منع دخول الصحف والمجلات، وقصر استيراد الكتب على مؤسسة رقابية واحدة تابعة للنظام. هذا كله أدى إلى أن تحرم الأجيال من تلقي دروس في الأدب الليبي، أو الفنون الليبية، أو التراث العلمي، أوعن أبطال التاريخ والأدباء والشعراء، وغيرها من وسائل تغذية الهوية.

* انتشار الفساد السياسي والإداري، وتمكين وتفضيل أفراد "اللجان الثورية"، وإظهارهم بمظهر الصفوة في المجتمع، وجعلهم قدوة للشباب المحروم من المزايا المادية والمعنوية، وذلك بغية استقطابهم وتجنيدهم لخدمة أغراض النظام، وتوريطهم في ارتكاب ممارسات لا ترضي الضمير الحي.

كل هذه الوقائع وغيرها كثير، قد أضر حتماً بالعناصر الفاعلة في الهوية الليبية، فأصبح الليبيون مشوشي التفكير، موزعي التوجهات، متناقضي الانتماءات. وصارت صورة ذاتهم الجماعية ملتبسة عليهم وعلى غيرهم. وقد استمر الحال خلال السنوات الخمس الأخيرة. بل إن المارسات السيئة التي تؤتى جهارا نهارا مما ينكره

الدين والعرف والأخلاق، دون أن يكون هناك رادع يوقفها، أو قانون يعاقب عليها لتوحي للشباب والصغار بضعف المجتمع الذي تستمد منه الهوية.

ثالثاً: القبلية

تعتبر القبيلة من أقدم أنواع التجمع البشري، ذات الوظائف الضامنة لتحقق الأمن المجتمعي، وحل النزاعات. وهي مؤسسة تقوم على روابط الدم والقربى، كما تقوم على غير ذلك من الارتباط التوافقي التعاقدي. ومعروف أن القبيلة عماد المجتمع الليبي، بما كان لها من دور إيجابي في مراحل التاريخ المختلفة، وعلى الخصوص في مواجهة المستعمر الفاشي، وتنظيم صفوف المقاومة وحروب التحرير.

أما القبلية التي نشير إليها هنا، فهي نزعة نفعية برجماتية، تهدف إلى تغليب مصلحة القبيلة وتمكينها في مضمار السياسة والاقتصاد، والدخول في اللعبة السياسية، ودواليب إدارة الدولة بقيم القبيلة واستراتيجياتها في تحقيق الغلبة والوصول إلى الغنيمة، وخدمة مصالح القبيلة ومحاباتها والتمكين لها؛ كل ذلك على حساب قواعد العمل السياسي التي تزكي الكفاءة والقدرة الإدارية، وتقوم على مبادئ الدولة المدنية الحديثة المبنية على قيم المواطنة والمشاركة والمقدرة، بغض النظر عن الانتماء القبلي.

ولا يخفى على الدارس حقيقة أن القبائل كانت، تاريخيا، تبحث عن دور سياسي تعهد به إليها السلطة المركزية؛ فدرجت على أن تمنح ولاءها لتلك السلطة مقابل إعفائها من الضرائب أو تخفيفها. ومن الجانب الآخر كان دعم السلطة لهذه القبيلة أو تلك مرهونا بدور القبيلة في جمع الولاءات من القبائل الأخرى، وتأمين التزاماتها تجاه تلك السلطة. وفي الحقبة الأخيرة عمل القذافي في بداية حكمه على كبح جماح القبيلة، وعدم الاعتراف بها، وخاصة في فترة حماسه القومي وحتى أواخر السبعينيات، ثم ما لبث أن انتبه إلى خطورتها وثقلها، فأحياها ولعب على نعراتها العصبية، وثاراتها الداخلية، وشجّع تناقضاتها، موظفا كل ذلك في ترسيخ نظامه، مشترياً ولاءاتها بالإغراءات المادية، والمناصب العسكرية والسياسية والإدارية، ومعتمداً على بعض رموزها في ترتيب الشؤون الأمنية على تخوم الجيران العرب

مراجعة

والأفارقة. بل إنه قد أنشأ للقبائل كياناً رسميا يوهمها فيه بالمشاركة السياسية، فتأسست "القيادات الشعبية الاجتماعية"، لتكون هيئة جامعة للقبائل بمختلف أصولها، وذلك من أجل متابعتها والتحكم فيها وتجنيدها لصالح نظامه.

وقد سبق كل ذلك ترسيخ مشروع بدونة الحياة عامة والسياسية خاصة، تكريسا لشعاره في انتصار الخيمة على القصر، حيث ساعدت القبيلة في تهيئة الأرضية المناسبة لتلك البدونة، وساعدت النظام السياسي في فرضها، وتحويلها إلى نمط عيش. وصارت القبائل في "الجماهيرية" تدير وتدار عبر "مؤتمر الشعب العام"، وأصبح أبناؤها قيادات "اللجان الثورية" و"مكاتب الإتصال الخارجي"، وقامت بجهودهم الحثيثة الأنشطة المختلفة العاملة على تسويق النظام وتثبيته. وصار الفرد الفاعل داخل تلك الأجهزة، لا يعبر فقط عن هويته الفردية، وإنما عن مرجعيته القبلية، مبرهنا على ارتباطه بجغرافية القبيلة أكثر من ارتباطه بالوطن. وهو ماأسهم في تقويض الدولة وتخلف المجتمع، وعدم تحقق تحديث البلاد، العائد إلى أن"أزمة العقل القبلي أنه لا يمكنه أن يكون قبليا ووطنيا في نفس الوقت". وهو ما يجعل القبيلة عنصراً سلبيا باعتباره يدعو إلى العصبية ويفاضل بين الناس على أساس الإنتماء القبلي وليس على أساس المقدرة والعمل.

والقبيلة في السياق المعاصر هي "نقيض الدولة. أي عندما تقوم الدولة المدنية بكامل أركانها ومسؤولياتها [فلن تعود] هناك حاجة للقبيلة، وتختفي تدريجياً لينعدم الشعور بها حتى بين أفرادها، وتتراجع لتمارس دورها كمظلة اجتماعية". وعلى هذا الأساس يميل البعض إلى الإعتقاد بأن ظهور القبيلة في ظروف التشظي السياسي، وتعثر تأسيس دولة القانون، من شأنه أن يساعد في تحقيق الاستقرار العام، وإنشاء الدولة، وذلك بالنظر إلى قدرتها على وضع حد للتدهور الأخلاقي، والممارسات الخاطئة التي يقوم بها أبناؤها، وأبناء القبائل الأخرى اعتماداً على الاعتبارات المتبادلة بينهم. وهناك وجهة نظر مغايرة لا ترى جدوى في ذلك استناداً على "أن رجال القبائل ولاؤهم الأول والأخير للقبيلة، وإن تعارض ولاء القبيلة مع أي شيء آخر، وإن كان الإسلام، فيقدمون القبيلة".

ولذلك، وبالرغم من أن 86% من السكان يقيمون في المدن، فإنهم لا ينطلقون من رؤية جامعة أو برنامج وطني، وإنما تطغى على هؤلاء النزعة القبلية، فيعود أغلبهم إلى قبائلهم ولا يتبنون إلا برامجها، غير مهتمين بالمصلحة العامة ولا بمصير الوطن.

ومن الملاحظ أخيراً أن سطوة القبلية قد تسللت إلى المؤسسات التي يفترض أن تكون رسمية، تابعة لأجهزة الدولة وملتزمة بقواعدها. فقداتضح كيف أن بعض "المجالس البلدية" قد أصبحت تتدخل في الشأن السياسي؛ فبدل التركيزعلى مهمتها الأساسية في تدبير الشؤون المحلية للمناطق التي انتخبتها، أصبحت هذه المجالس تقوم بترشيح ممثلي المدن فيها في وزارت الحكومة،التي فرضت القبلية أصلا توزيعها حسب المحاصصة.

لا شك أن انتشار القبلية في هذه الفترة الانتقالية المفتوحة بالذات، خاصة وأنها قد استحوذت على السلاح وعسكرت أبناءها، قد صبغت المرحلة بمزيد من الإنقسامات وفرض سياسة المغالبة، فأقحمت نفسها في مجال السياسة الذي تتقاطع فيه عدة عوامل متداخلة ومتشابكة، محلية وعربية وأفريقية وإقليمية وعالمية، والذي لا يستقيم معه التعامل بأدوات غير متكافئة.

رابعا: غياب النخبة

تكتظ الساحات بأنواع من النخب مختلفة، فهناك النخبة السياسية، والإجتماعية والعلمية والإقتصادية، أو نخبة رجال الأعمال كما تسمى، وهناك أيضا النخب الفنية والرياضية، وغيرها كثير في هذا العالم الذي تنكمش فيه الجغرافيا وتزدحم فيه الفضاءات.

لكن النخبة التي تهمنا في هذا السياق، هي نخبة المثقفين والمهتمين بالشأن العام، تلك التي تكتسب نخبويتها من فعلها وفعاليتها، ومن القضايا التي تطرحها والمبادئ التي تنطلق منها، والقيم التي تجسدها. ويتوقع أن يتوفر في هذه النخبة جانبان: نظري وعملي، أما الأول فيتمثل في مستوى من الثقافة والمعرفة، والإلمام ببعض المفاتيح

العامة لعدد من المعارف التي لا يكون المثقف مثقفا إلا بتحصيلها؛ مع التمكن من فرع معين من العلوم أو أكثر. أما **الجانب العملي** فيمثل درجة من التفاعل مع الأحداث الدائرة في بيئته، والإلمام بما يجري في المحيط العربي والإسلامي، بل والعالمي. وأن يكون له مبدأ وموقف من القضايا، يعبر عن حيثياته شفويا أو كتابيا؛ مدفوعا بدرجة من الفاعلية والشعور بالمسئولية والالتزام، وأن يكون نشاطه منبثقا من إيمانه بأن القيام بالواجب يسبق المطالبة بالحقوق، بل ويتجاوزها.

وإذا نظرنا إلى النخبة الليبية في ظل الظروف العويصة والمتشابكة التي أوجدها الوضع السياسي، نجد أنها كانت تحت مجهر مراقبة رأس النظام نفسه، الذي تفنن في حصر وتصنيف ومتابعة كل من فكر، ومن لم يفكر، في الانتماء للتيارات الفكرية والسياسية التي كانت منتشرة بين صفوف الشباب في عقد الستينيات قبل حدوث النكبة. وما "ندوة الفكر الثوري" التي عقدت بطرابلس في مايو 1970، إلا لرصد أكبر مجموعة ممكنة من المثقفين والكتاب والأساتذة الجامعيين، وكل من هو مهتم بالشأن العام. حيث كانت عصبة صغار الملازمين من"الحكام الجدد" تصطف فوق المسرح لثلاثة أيام متتالية، تلقي بتساؤلاتها وأطروحاتها، مستدرجة كل من تدفعه طيبته وعفويته إلى إلقاء بحث أو ارتجال مداخلة أو توجيه سؤال.

كانت الندوة تبث على القناة الليبية اليتيمة آنذاك، وكان قلم الرقيب ورجال المخابرات يسجلون ملاحظاتهم، ويوزعون على خرائط التصنيف الحزبي والأيديولوجي كل متكلم. وكان من نتيجة هذه الندوة أن ألقي القبض على العشرات ممن حضرها وتحدث فيها، فامتلأت السجون بمئات المثقفين الذين اعتقلوا ووجهت إليهم مختلف التهم التي نسبت إليهم الانتماء الحزبي، ومعاداة الثورة، ومحاربة المد القومي.. وغيره. وبهذا تمت "التصفية" المعنوية للنخب الليبية في وقت مبكر جدا، ليتعظ من بقي خارج القضبان، فلا يتهور في قول أو فعل أو اعتقاد. ثم ما لبثت أن أممت الصحافة، فأغمدت الأقلام الشريفة، وانسدت آفاق الحراك الثقافي والاجتماعي.. حتى إذا شق "الإتحاد العام لطلاب ليبيا" عصا الطاعة، وخرج عن طوق الطغاة، تطورت أحداث السابع من أبريل، وواجهت فئة الطلاب هجمة النظام الشرسة، حتى أن بعضهم عُلق فوق أعواد المشانق.. في الساحات العامة، وخلال

شهر رمضان الحرام. وحتى صار السابع من أبريل عيدًا دمويا يدق فيه الطاغية طبول حربه النفسية والجسدية في أرجاء البلاد، متلذذا بساديته.

هذه الأحداث وغيرها أجهضت كيان النخب الليبية، خاصة وقد تزامن معها تجفيف مصادر العلم والثقافة والإبداع، وآتت "الثورة الثقافية" أكلها، فتوارى المخلِصون، وتركوا الساحة لأدعياء الثقافة ومزوري الكلمة، ورواد المثابات الثورية، والمركز العالمي للكتاب الأخضر.. وبقيت قلة قليلة تسير على حد السيف، ولم ينجُ من طوفان العفن إلا من قد رحم الله.. ثم لم تلبث أن خرجت بعد ذلك نخب أخرى، صُنعت على عين المستبد وبإشرافه، فانخرطت في جوقة السلطان تفيده وتستفيد منه، تدخل تحت عباءته، وتتبنى شعاراته ونظرياته، بل وتسخّر أقلامها وجهدها لتمجيده وتكريس ممارساته، حتى أصبحت جزءاً منه وصار دفاعها عنه دفاعاً عن نفسها، ووجودها وامتيازاتها.

وإلى جانب النخب المقيمة، وجدت نخب أخرى مهاجرة أجبرت على البقاء خارج الوطن، منذ أن صارت العودة اليه من باب رمي النفس إلى التهلكة. ومثل كثيرغيرهم من المثقفين العرب، وجد هؤلاء أنفسهم يتمتعون بكرامتهم الإنسانية، وحريتهم الشخصية والدينية، وتساويهم قانونياً في الحقوق والواجبات مع سكان البلد الأصليين، الأمر الذي لم يكن ممكناً في عالم العرب والمسلمين.

هنا تكرر لهؤلاء ما حدث لهم داخل الوطن ولكن بشكل آخر، فقد طغى السياسي في حياتهم على الثقافي، وتأجّلت المشاريع الفكرية والأكاديمية، وتخلت الطموحات العلمية عن أولوياتها عند الكثيرين، إذ أصبحت غير ملائمة لتلك المرحلة التي كانت تستدعي تحويل الممارسة الثقافية- التي بدت وكأنها نوعًا من الترف- لحساب الهم السياسي.. لكن الفعالية السياسية، البديلة للثقافية والمتداخلة معها، ظلت بالنسبة للنخب المهاجرة محكومة بغياب التجربة التنظيمية في الوطن الأم، ومحكومة أيضا بضخامة الأنا المتوارثة، بما تحمله من نزعة التحكم والوصاية ورفض الاختلاف. ومع العجز عن حل التناقضات ومعالجة عيوب جوهرية في الفكر والممارسة، ساد التفاؤل الساذج بالعودة "القريبة" للوطن، في رومانسية حالمة، أعطت لبعض هؤلاء المثقفين رضا معنوياً، كان مجرد علامة على السذاجة السياسية.. فلقد ازداد النظام تجبراً عبر السنين، بينما كلت الجهود وبعدت الشقة، وتسلل للنفوس كثير من اليأس.

وعليه أخذ دور النخب المهاجرة في التقلص والانحسار من العام إلى الخاص، ومن العمل الحثيث من أجل التأثير في واقع بعيد، إلى العمل المضني من أجل عدم التأثر بواقع معيش، (أو ربما محاولة الاستفادة من إيجابياته وتجنب سلبياته)، ومن الابتعاد عن أرض الوطن، وشجب الأوضاع التي آل إليها، إلى الاستماتة في محاولة ربط جيل جديد نشأ في المنفى بوطن لم يعرفوه.

تلتقي النخب المقيمة والمهاجرة في خطوط قليلة، وتتقاطع في أخرى كثيرة. المثقف المقيم يتميز بأنه موجود في قلب الأحداث.. وهو ما يمنحه- نظرياً على الأقل- فرصة للتفاعل والفعل والتأثير. لكن هذه الفرصة قلما تصمد أمام المعاناة اليومية وقبضة الاستبداد، وهو ما يحول بين هذا المثقف وبين التفكير في أي مشروع ثقافي، ويجعله غير قادر على الرؤية من خارج الدائرة المحكمة التي يرسمها النظام السياسي، الذي يمنعه حتى من المشاركة في النقاشات الفكرية والسياسية التي ظلت تملأ الإعلام الفضائي في التسعينيات، في محاولة لكسر الحصار المضروب على مثل هذه السجالات، المؤرقة للمستبد.

ويتميز المثقف المهاجر بقدرته على رؤية القضايا خارج حدودها الضيقة، فهو يقرأ بحرية ويرصد ويحلل، يتبنى رأياً ثم يعدله، أو يعدل عنه حسب المعطيات الفكرية والواقعية.. وهو متنوع المصادر الثقافية، وأكثر حرية في التعبير واتخاذ المواقف.. لكن ذلك كله يتم فوق أرضية مغايرة، وفي ميدان غير الميدان الذي تتشكل فيه القضايا، وتدور فيه المعارك الحقيقية؛ ولذلك يظلّ هذا المثقف محدود التأثير في مجتمعه الأصلي البعيد، ومقتلع الجذور من تربته الحقيقية.

المثقفون "العضويون" الأكثر تأثيرًا- ربما- هم القلة الذين مكنتهم ظروف خاصة وقدرة عالية، وربما مظلات سياسية أو قبلية، من أن يكونوا داخل الوطن وخارجه متى أرادوا. ينظرون إلى المشاكل الداخلية في ضوء المعطيات الخارجية، ويستوعبون التحولات الكونية من منطلقات وطنية وقومية، وهم على قلتهم وعلى ما يتميزون به من مرونة وحركة وقدرة على الاتصال، لا شك كانوا مؤهلين لتكوين حلقة وصل بين مثقفي الداخل والخارج في فترة ما، وهي الحلقة التي طالما احتاجت إلى تأسيس وتوسيع. لكن هذه النخب للأسف لم تنتبه يومًا إلى قيمة شبكة العلاقات

الثقافية والاجتماعية التي يحتاجها أي مشروع فكري أو برنامج نهضوي، يستهدف إحداث تغيير.

وهكذا تظهر الخطوط العريضة لمأزق النخب الليبية، وفشلها في تكوين تيار قائم على التراكم والفعالية والمقاومة، ويتبين رضوخها لواقعها الضاغط في داخل البلاد وخارجها. ولذلك كله لم تجد انتفاضة فبراير النخبة القوية والمؤهلة التي تصطف لتقود الشباب الحائر المتحمس، المفتقد للرؤية والمفتقر لأدوات التفكير النقدي والتمحيص الفكري.. ولذلك تفتقد ساحتنا السياسة الشخصية الكارزماتية التي تنتظم حولها الرؤى، ويستقيم بها النظر والتقييم والعمل المنهجي الواضح.

وللأسف، فإن أغلب النخب المقيمة، ضمرت أدواتها وشاخت أفكارها، ومضغتها أضراس الحياة القاسية التي شحذها الاستبداد. وكثير منهم يشعرون فعلاً أن القطار قد فاتهم، وأن شيئًا لا يعوضهم شبابهم الذي داسته أحذية العسكر.. قلة منهم استعادت عنفوانها، وسنت أقلامها، ولكنها عمليا لا تستطيع أن تكون في الميدان، تتصل بالشباب وتتواصل مع الناس وتستنهض الهمم. ذلك أنه تنقصهم صفات القيادة الاجتماعية والمبادرات المتجددة والحماس الفكري. طبقة أخرى جديدة من الشباب ما زالت في طور التكوّن بعد أن نجحت أسرهم في العمل على ألا يجرف أبناءها تيار التجهيل والتدجين والمسخ. والبعض الآخر ممن هو في منتصف العمر يتصدر الآن مواقع ثقافية وأكاديمية وحقوقية وإعلامية مهمة، لكن ما زالت تنقصه الإيجابية ومقومات القيادة والقدرة على التخطيط والإنجاز. وليس غريبا أن تجد كثيراً من هؤلاء مكبلا بالأفكار القبلية التي تحصره في حدودها الضيقة.

النخب المهاجرة عادت إلى واقع مغاير لم تعاصر تحولاته إلا نظريا وسماعا، ولذلك تحول حلمها في العودة إلى الوطن والعيش فيه، وخدمته فيما تبقى من العمر، إلى ما يشبه الكابوس.. فالانحدار الذي حدث في السلوك ومظاهر الحياة المختلفة في ليبيا كان صادما، وكذلك كان رد فعل المجتمع الذي لم يستطع أن ينتصر على جلاده فيمحي من وجدانه تلك العبارة الآثمة التي نحتها الطاغية، ليصف بها الأحرار ممن جاهروا بمعارضته ومقارعته، ألا وهي عبارة "الكلاب الضالة".. وإن كان الناس قد هذبوها قليلا لتصير "دبل شفرة"، في إشارة إلى الجنسية المزدوجة التي يحملها معظم أولئك.

أنكر الكثيرون على النخبة المهاجرة أن تنخرط في خدمة بلادها، بل وتم رفضهم قولا، وفعلا أحيانا! وحوربوا ومورس ضدهم التشكيك والتهميش.. نقول ربما أخذ هؤلاء بجريرة القلة ممن لهث منهم وراء المناصب حتى حصل عليها، وأصر على المنافسة من أجل السلطة حتى تقلدها، وربما ارتكب تجاوزات قانونية، على المدعين تقديم البينة عليها..

لكن في هذا الزمن المشوش والظرف الاستثنائي وسيادة العناصر السلبية في ممارساتنا الثقافية والاجتماعية، أصبح من الثابت أن النخبة أو الصفوة، المقيمة والمهاجرة على السواء، إنما يعكسون الثقافة التي نشأوا عليها، والأفكار التي أسهم الاستبداد والقبلية، وضياع الهوية وضبابية المستقبل في صياغتها، والتي لم يفلح العيش في الغرب الديمقراطي المتحضر في محوها. وهو ما يثبت أن أصل أزمتنا في هذا المنعطف الخطير من تاريخنا، إنما هي ثقافية بالدرجة الأولى، وأنها متصلة بالجهاز المفاهيمي، والتركيبة الذهنية، وبالأخلاق والقيم والممارسات اليومية.

لذلك.. فإن أي مشروع نهضوي تنموي للدولة المدنية التي نتطلع إلى تأسيسها فوق أرض الوطن لن تتحقق دون تغيير وتجديد وإعادة صيانة البنى التحتية في المجتمع.. تلك البنى التي تتشابك عروقها وينتسج نسيجها بخيوط موروثاتنا الثقافية، والتي نحتاج فيها إلى خطط مدروسة لإصلاح التعليم ونشر التوعية، وفتح نوافذ العلم والمعرفة والابتكار، مع الاهتمام بإعادة صياغة الشخصية الوطنية، في إطار مرجعية دينية وحضارية منفتحة على العلم والتقنية، وعلى الرقي الخلقي والسمو الروحي.

وفي هذا فليتنافس المتنافسون.

هوامش:

1- انظر مصطفى محسن، "سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث"، مجلة فكر ونقد، السنة الثالثة، العدد 28، أبريل 2000، ص 30-.46

2- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد، دار الشرق العربي، بيروت- حلب، 1991، ص 83.



17 فبراير.. هذا ما حدث

❖ د. مصطفى التير

المقدمة

حظيت الأحداث التي بدأت في هذا التاريخ باهتمام عدد كبير من الكتاب صحفيين وباحثين وبلغات كثيرة. كل كتب من الزاوية التي نظر منها لتتابع الأحداث، ومن خلال زاويته المعرفية؛ فظهرت كتابات اعتمدت على السرد والوصف البسيط، وكتابات تلونت بخلفية الباحث الأيديولوجية، وكتابات اعتمدت على تقنيات البحث العلمي في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية. ظهرت هذه في مختلف وسائل النشر من صحافة ورقية، الى صحافة الكترونية، إلى ورقات بحثية وكتب اعتمدت التنظير والتحليل أو بنيت على دراسات ميدانية. ومع كثرة ما نشر إلا أن ما حدث من فعل ومن تداعيات وردود أفعال لم يجب عن أسئلة كثيرة قد تتبادر إلى الذهن وتتعلق بكيف ولماذا وإلى أين. كيف حدثت أحداث السابع عشر من فبراير 2011؟ ولماذا حدثت في ذلك التاريخ بعينه؟ وكيف تداعت؟ وإلى أين ستقود التداعيات البلاد على مستويي الدولة والمجتمع؟ ستحاول الورقة الاجابة عن هذه الأسئلة وعن بعض الأسئلة الفرعية المتعلقة بها. ولطبيعة ظروفها من حيث الجهة المقدمة اليها، ومكان النشر، وتشابك المتغيرات المؤثرة في المشهدين السياسي والاجتماعي فستكون

الإجابة عبارة عن مقاربة مختصرة من خلال جانب من أدبيات علم الاجتماع التي قد تساعد على فهم ما حدث.

لقيت ظواهر الاحتجاج بأنواعه بما فيها المظاهرات والحراك الاجتماعي منذ ستينيات القرن الماضي اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين في العلوم الاجتماعية، مثل: علوم السياسة والنفس والأنثروبولوجيا والاجتماع. أدى هذا النشاط إلى تراكم معرفي ساعد على فهم هذه الظواهر وتفسيرها على ضوء الوقائع التي تحدث على الأرض، خصوصا بعد أن تخلصت العلوم الاجتماعية من تأثير الكتابات التي نعتت هذه الظواهر بأوصاف سلبية؛ ونقصد كتابات الفيلسوف الفرنسي غوستاف لوبون في عمله ذو الشهرة العالمية "سيكولوجية الجماهير". حيث نظر إلى أن عقل الفرد يضعف أو يختفي أثناء السير في حشود كبيرة، فيرتكب أفعالا غبيه ومدمرة. لذلك رأى كثير من الباحثين الذين وقعوا تحت تأثير هذه النظرة السلبية إلى حركات الاحتجاج الاجتماعي على أنها مظاهر فوضوية ومناقضة للديمقراطية. لكن تغير هذا الأمر، بعد أن قادت مظاهرات طلاب الستينيات في أوربا وأمريكا بصفة خاصة إلى تغييرات إيجابية في بنيات المجتمعات، وفي علاقة المواطن بالحاكم وعلاقة المجتمع بالدولة، وأصبحت مظهرا من مظاهر النظام الديمقراطي.

عليه لا يوجد اليوم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية من ينكر على المواطنين حق الاحتجاج مكتوبا أو مسموعا أو في تظاهرة سلمية. فالاحتجاج تعبير عن عدم الرضا عن شيء ما يتصل بما يراه الأفراد حقوقا مادية تتعلق بمقومات الحياة اليومية، أو غير مادية وتتصل بحريات التعبير والمشاركة بأنواعها وعلى مختلف مستوياتها. لذلك عندما يتهدد الأمن الغذائي للناس، أو يحرمون من حاجات يعتبرونها من حقوقهم، أو يرون انتشارا واسعا للفساد وما سيقود اليه من تهديد لحالة التوازن في البناء الاجتماعي، يخرج المواطنون في المجتمع الديمقراطي إلى الشارع. قد يقتصر الخروج إلى الشارع على فئة بعينها كعمال مصنع أو مجال صناعي، وقد يظم الحشد أكثر من فئة واحدة. بل وقد يتطور الأمر إلى مشاركة واسعة تتضمن جماعات تعود الى جميع شرائح المجتمع مثل ما حدث في مناسبات ومجتمعات مختلفة، ومنها انتفاضة السابع عشر من فبراير.

مراجيم

لم يشارك الشباب الذي كان له سبق المبادرة في أحداث السابع عشر من فبراير، في أي شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي؛ إذ ولد وترعرع في زمن غاب فيه هذا النوع من الظواهر الاجتماعية. لكن لا يخلو التاريخ الليبي من ذكر أحداث كانت تعبيرا عن الاحتجاج الاجتماعي. ودون الغوص بعيدا في هذا التاريخ، واقتصار الحديث عن الفترة التي أعقبت انسحاب إيطاليا، يمكن القول إن المدن الليبية شهدت أثناء حكم الإدارة العسكرية كمًا كبيرًا من المظاهرات تعبيرًا عن الاحتجاج الاجتماعي؛ لعل أكبرها وأكثرها تأثيرا تلك التي تلت قرار تقسيم فلسطين، وأدت إلى هجرة معظم اليهود الليبيين، وتلك التي ساهمت في إسقاط مشروع بيفن سفورزا. ثم جاء عهد الاستقلال وسجلت خلال حقبته مظاهرات واحتجاجات. تواجدت عناصر الشرطة الوطنية مع المتظاهرين لتأكيد سلمية المظاهرات، ولم تسجل حالات استخدمت فيها الشرطة الرصاص الحي إلا في: المظاهرات التي اجتاحت عددا من مدن المنطقة الغربية فور الإعلان عن نتائج أول انتخابات برلمانية في عام 1952، ومظاهرات الطلاب في مدينة بنغازي في شهر يناير من عام 1964، حيث قتل فيها ثلاثة طلبة، إلى جانب جرح آخرين من طلبة مدرسة بنغازي الثانوية، التي غير اسمها بعد نجاح الانقلاب الذي قاده القذافي الى مدرسة شهداء يناير. لم تتوقف الاحتجاجات والمظاهرات خصوصا بين الطلاب والعمال خلال فترة العهد الملكي.

انتهى هذا اللون من الحراك الاجتماعي بمجرد مجيء القذافي للحكم؛ إذ نجح في بناء جدار خوف سميك ومخيف بما تفنن فيه من أساليب بطش وقهر وظلم على جانب، وعلى الجانب الآخر نجح أيضا في توظيف مجموعة متنوعة من البرامج والوسائل بهدف شراء السلم الاجتماعي. فعن طريق العنف نشر الخوف في القلوب؛ قلوب الذين لم يتمكنوا، أو لم تسمح ظروفهم بالهروب إلى الخارج. وبالمال الذي توفر بغزارة ومركزية التحكم فيه، نجح في شراء سكوت الملايين، إلى أن جاءت انطلاقة انتفاضة السابع عشر من فبراير.

غالبية الكتاب الذين تعرضوا لانتفاضة السابع عشر من فبراير يؤكدون- متأثرين بما يعرف بنظرية الدومينو- على أنها حراك شعبي جاء استجابة لما أصبح يعرف

في تونس بثورة الياسمين، وثورة 25 يناير المصرية، ثم 11 فبراير اليمنيا(-)، لكن موعد الحراك الليبي كان متفقا عليه قبل بداية الانتفاضة التونسية. تواصل عدد من الشباب عبر وسائط التواصل الاجتماعي، واتفقوا على ضرورة التظاهر لإحياء ذكرى حادثة أليمه وقعت في مدينة بنغازي في مثل هذا التاريخ من عام 2006. وانتهى الأمر أن تحول التظاهر في يوم 17 فبراير من إحياء لذكرى أليمة، إلى مناسبة احتفالية تخليدا لحدث تسبب في ظاهرة اجتماعية هامة، غيبت على مدى الأربعة عقود الأخيرة، وأطلق عليها المتسببون فيها ثورة 17 فبراير.

قلت إن الحراك الشعبي الذي حدث في هذا التاريخ أطلق عليه المتسببون فيه كلمة "ثورة"، وهو الاسم الذي أصبح شائعا، لكنني أشير اليه في كل مما نشرت باسم "انتفاضة". وقد يكون من المناسب الاشارة هنا إلى أن أدبيات العلوم الاجتماعية تعرف الثورة بأكثر من تعريف. فالمتخصصون في العلوم السياسة بصفة خاصة، يفضلون استخدام المصطلح لأي حركة شعبية تقود إلى الاطاحة بنظام سياسي، أو بحكومة قائمة واستبدالها بنظام سياسي مختلف من ملكي إلى جمهوري مثلا، أو تغيير الحكومة بوسائل غير دستورية، وبعث دستور جديد فيه نصوص لتنصيب الحكومات لم يكن معمولا به في البلاد من قبل. لكن يفضل متخصصون آخرون في فروع مثل: الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن يستخدم مصطلح الثورة للحراك الاجتماعي الذي يقود، إلى جانب تغيير نظام الحكم، إلى تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية هامة بحيث يتغير نسق القيم، وتتغير الكيفية التي كانت تتم عن طريقها توزيع السلطة والثروة. ولأنني أميل الى الأخذ بالتعريف الأخير للثورة، أقول أن ما حدث في السابع عشر من فبراير عبارة عن انتفاضة، قد تقود أو لا تقود الى ثورة بالمعنى الاجتماعي.

ولأن موعد بداية الانتفاضة الليبية جاء بعد انتفاضات حدثت في أكثر من قطر عربي، اتفق غالبية من كتب عنها من غير الليبيين على أنها حدثت نتيجة التقليد. إلا أن تلاحق الأحداث لا يعني بالضرورة أن الأولى سبب للتي بعدها. فلكل واحد من بلدان الربيع العربي ظروفه الخاصة، كما أن القفز مباشرة إلى أن العامل الاقتصادي هو المتغير الرئيس، لا يفيد في وصف ما حدث في ليبيا. ومع ذلك يمكن القول، أن

انطلاق نشاط الربيع العربي قبل الموعد الذي اتفق عليه شباب شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية (الفيسبوك) للخروج للتظاهر في الشارع الليبي، ساهم في رفع سقف المطالب، ليصل إلى مستوى:"الشعب يريد تغيير النظام"، انسجاما مع المطالب التي رفعت في كل من تونس ومصر.

لم يتوقع القذافي الذي حكم البلاد بيد من حديد أن يأتي اليوم الذي يسمع فيه مثل هذه الصرخة في الشارع الليبي، لذلك، وفي غياب الجيش، أمر كتائبه الأمنية بالتعامل بقوة لمنع طلائع المتظاهرين في المدينة التي شهدت انطلاق الانتفاضة من متابعة التظاهر. وبدلا من أن تقضي القوة المفرطة على بداية التحرك الشعبي، انتشرت المظاهرات الغاضبة لتعم مدن وقرى البلاد من أقصاها إلى أقصاها. وانظم إلى الشباب الذي لم يكن مسلحا آخرون من الناقمين على النظام من مختلف شرائح الشعب بمن فيهم الشرطة و بقايا رجال الجيش والمثقفون. بدى المشهد خلال الأسبوع الأول للانتفاضة وكأن النظام في طريقه إلى زوال، خصوصا وأن مظاهر النظام كمؤسسات أحرقت، وأشخاص إما هربوا، أو انسحبوا، أو انموا إلى المتظاهرين. وظهر ما عرف بالمدن المحررة. لكن القذافي أصر على سحق المنتفضين، فأمر كتائبه الأمنية باستخدام جميع أشكال القوة، مما أدى الى ارتكاب أفعال تتعارض مع أبسط حقوق الانسان. ونجح شباب التواصل الاجتماعي، وعدد من صحافي الداخل والخارج في نشر صور الفظائع التي ارتكبتها الكتائب الأمنية، مما أثار موجة عارمة من الغضب على المستويين الاقليمي والعالمي، قادت في النهاية إلى تدخل القوات الدولية تحت مظلة حماية المدنيين.

اكتفت القوات الدولية بجانب الحرب الجوية، وتركت للمنتفضين الليبيين مهمة الحرب البرية، التي تولتها مجموعات مسلحة غالبية أعضائها ليست لهم خبرة عسكرية. لذلك استمرت الحرب ثمانية أشهر، مات الآلاف وجرح أضعافهم وهجر مئات الآلاف. تكونت الجماعات المسلحة بعفوية، وضمت فرقا ذوي خلفيات وهويات متنوعة، ومع ذلك حاربوا متجاورين ومتعاونين ومتحابين. تبارى أعضاء هذه الفرق في الاستماتة في الدفاع والشجاعة والتضحية في التقدم، ومساعدة الآخرين دون تمييز. ومع صعوبة المهمة التي تولتها هذه المجموعات، والظروف

الصعبة التي مرت بها كل فرقة والآلام لفقد الزملاء والأخوة، ساد جو من الفرح عند أي انتصار ولو كان محدودا تحققه أي فرقه.

تغيرت هذه الصورة فور انتهاء المقاومة المسلحة بانتصار الانتفاضة، وحلت محلها صورة مختلفة تماما. ساد الصدام بدل الانسجام، والاختلاف محل التفاهم والتعاون. وبعبارة أخرى كما وحدت الحرب ضد القذافي الجماعات المسلحة، تفرقت بموته، ودخلت في صدامات وبدى المشهد وكأن إخوة الأمس أصبحوا أعداء، كثرت عمليات الخطف على الهوية والتعذيب والقتل والسطو على المال العام والخاص، ودخلت البلاد في حالة من الفوضى العارمة، مما شجع بعض المراقبين بوصف الحالة الليبية بالدولة الفاشلة[2] تمهيدا للوصول إلى حالة لا دولة.

حالة الفرح ونشوة الانتصار

منذ ساعات الانتفاضة الأولى ساد جو من الفرح بين المنتفضين، وبدى واضحا أن جميع من شارك في البدايات لم يتوقع أي درجة من درجات الانتصار. أخذ الانتصار في الانتفاضة الليبية أشكالا متعددة، فكان تحطيم جدار الخوف أول انتصار سجله المنتفضون، وهو الأول من حيث ترتيب مصادر الفرح. كان من حقهم أن يفرحوا لأن جدار الخوف كان سميكا بفعل شدة العقاب المرتبط بالخروج عن الصراط الذي رسمه العقيد، ولطول مدة وجود الجدار. لذلك كانت القدرة على عمل ثقب في الجدار كافية لبعث الفرحة في قلوب صانعيها. ثم عندما أضرم المنتفضون النار في بعض أهم رموز النظام مثل مثابات اللجان الثورية ومراكز الشرطة اعتبر هذا العمل انتصارا، وعندما انظم عدد من مثقفي مدينة بنغازي من رجال قضاء ونيابة ومحامين وأساتذة جامعة وكتاب وصحفيين اعتبر الشباب هذا الانضمام انتصارا، وعندما انظم بعض العسكريين من شرطة وجيش اعتبر هذا انتصارا آخر، وعندما تم الهجوم على كتيبة الفضيل عمر كان هذا انتصارا وهكذا.

لم يؤثر منظر أجساد الموتى التي كانت تتناثر أشلاء، ولا الدماء التي كانت تسيل بغزارة من أجساد المجروحين على حالة الشعور بالفرح والتعبير عنه عند المنتفضين، وهكذا عرف المجتمع ظاهرة جديدة يمكن أن نسميها بأجواء الفرح. ظهرت في اليومين الأولين في مدينتين من مدن الشرق الليبي، وسرعان من انتشرت

كشعلة ضخمة من نار في مدن وقرى أخرى في مختلف أرجاء البلاد. لكن لهيب الشعلة لم يدم طويلا في الكثير من البقاع التي وصلها خلال الأسبوع الأول من الانتفاضة بفعل قسوة ردة فعل كتائب القذافي الأمنية. لكنها ضلت مشتعلة وتزداد قوة في مدن الشرق الليبي وفي مدينة بنغازي بصفة خاصة. المدينة التي اشتهرت أيام الانتفاضة باحتضانها لأول وأهم ساحة للحرية. انتشرت تلك الساحات التي أصبح يشار اليها بالمدن المحررة؛ بمعنى المدن التي تخلصت من جميع مظاهر سلطة النظام الرسمي. من أهم خصوصيات ساحة الحرية في بنغازي أنها تجاور محكمة بنغازي الشمالية. المحكمة التي اكتسبت شهرة عندما أصبت مكانا يقف أمامه أعضاء من أسر مذبحة أبو سليم صباح كل يوم سبت، في مظهر من مظاهر الاحتجاج الاجتماعي، مطالبين الحكومة بتقديم معلومات كاملة عن ابنائهم الذين كانوا في السجن وقتلوا. تسابق عدد من الشباب ذكورا وإناثا منذ الأيام الأولى للانتفاضة نحو الساحة ليهتموا بالأنشطة الداعمة للمحاربين، وبسرعة فائقة تحولت الى معرض كبير للرسوم الجدارية، عبر بها أصحابها عن بعض آرائهم وتصوراتهم وانتقاداتهم بكل حرية. علقت بها أيضا صور الذين استشهدوا في الحرب، وصور بعض شهداء الحرب ضد الإيطاليين. تناثرت بها الخيام التي أصبحت معارضا للكتب أو الصناعات التقليدية، أو معلومات حول فئات أو جماعات بعينها، وأكشاك لبيع الأطعمة والمشروبات، نصبت شاشة تلفزيون عملاقة مكنت الجمهور الغفير الذي أخذ يتوافد على الساحة نهارا وليلا لمتابعة أخبار الانتفاضة في كل مكان. فرشت أرضيتها ليجلس من يشاء، وليصلي الحاضرون جماعة، ولتقام بها صلاة الجمعة. نصب بها منبر يستخدمه الإمام كما يستخدمه من أراد التعبير عن رأي أو التعليق على حدث.

يتوافد على الساحة جميع فئات الشعب دون تمييز بين كبار وصغار، ولا رجال ونساء، ومن كل أطراف البلاد في مهرجان شعبي كبير. كما أنها الساحة التي رحب فيها سكان بنغازي بكبار الزوار. إذ توافد على مدينة بنغازي منذ بداية الانتفاضة صحافيون ورجال سياسة ونشطاء في المجتمع المدني، واستقبلت في تاريخ لاحق رؤساء حكومات ووزراء وبرلمانيون. وقد كانت طيلة أيام الحرب مكانا للتظاهرات وإلقاء الخطب والاحتفالات ليلا ونهارا؛ فكانت ساحة للبهجة والفرح ولقاء الأصدقاء.

وقد حرص عدد من رجال المعارضة أو العاملين في الخارج على التواجد في الساحة، والقاء الخطب كنوع من الحملات الانتخابية، لتولي مناصب في حكومات ما بعد القذافي، أو الترشح لانتخابات المؤتمر الوطني.

شعارات المهمة العصيّة

رفع شباب الانتفاضة ذكورًا وإناثا، ومن انضم إليهم من كبار السن، شعارات كثيرة وجديدة على الشارع الليبي، كان من بين أهمها: الديمقراطية كما هي مطبقة في بلدان العالم المصنفة ديمقراطية لا ديمقراطية الكتاب الأخضر، والحرية، والمساواة، وإقامة الدولة المدنية، وأن الليبيين قبيلة واحدة. انتشرت هذه الشعارات بين جميع المنتفضين بغض النظر عن أماكن تواجدهم. لم يقتصر رفع هذه الشعارات على سكان المدن الكبيرة، ولا على الطبقة المثقفة، وإنما ظهر الشعار في كل مكان بما في ذلك القرية المتوارية في قلب الصحراء. جاء شعار:"الليبيون قبيلة واحدة" متناغما مع طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع، لكن الشعار الذي لفت اهتمام عدد من الباحثين الذين اهتموا بمتابعة تطور أحداث الانتفاضة هو شعار الديمقراطية وما يتعلق بها من قيم للحريات والمساواة وبناء دولة القانون. لذلك ظهر في العديد من الكتابات السؤال التالي: هل في مكونات انتفاضة 17 فبراير ما يضمن عملية التحول نحو الديمقراطية؟[3] وهو سؤال يحمل في طياته الشك في إمكانية النزول بالشعار إلى أرض الواقع. لا يوجد في النظام السياسي الذي نشأ فيه شباب الإنتفاضة شيء يمت بصلة للشعار الذي رفعوه، كما تعج الثقافة الليبية بالقيم التي لا تشجع على التحول الديمقراطي. لكن، لابد وأن الشباب لديه- بسبب انتشار وسائل الاتصالات الحديثة- فكرة عن الحياة في مجتمع ديمقراطي، وأنهم سئموا نمط الحياة في ظل نظام دكتاتوري مستبد، ومن مظاهر استبداده الادعاء بأنه النظام الوحيد في العالم الذي يطبق الديمقراطية الصحيحة، وتمعن وسائل الاعلام في مهمة تزييف الوعي بوصفه " بالنظام البديع". تمنى الشباب التغيير والالتحاق بركب البلدان التي تطبق الديمقراطية، ومعارضة مقولة " استعصى العرب على الديمقراطية". استجابت اللجنة التي تولت قيادة الانتفاضة "المجلس الوطني الانتقالي" لنبض الشارع، وترجمته في مواد الاعلان الدستوري الذي أعد لكي ينظم الحكم في المرحلة الانتقالية فنصت مادته الرابعة على: "تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي

ديمقراطي مبني على التّعددية السّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السّلمي الديمقراطي للسّلطة"(4). لكن ومن جهة أخرى، هل يمكن بناء ديمقراطية في مجتمع ليس في ثقافته قيم ديمقراطية كالتي تشجع على الحوار، وتقبل بالرأي الآخر وتحترمه؟

تمكن الشباب ذكورا وإناثا منذ انطلاق الانتفاضة من تكوين الجمعيات التي تعتمد على التبرع بالوقت والجهد لتقديم مختلف الخدمات، وتطورت فيما بعد لتصبح ضمن مكونات المجتمع المدني. لم يقتصر وجود هذه الظاهرة في المدينة الكبيرة وإنما وجدت في كل شكل من أشكال الاستقرار البشري بما في ذلك القرية. ونظرا لغياب السلطات الرسمية في المدينة التي وصفت محررة بادر ناشطون في مجال الاعلام بانتهاز الفرصة، فظهرت مختلف وسائل التعبير: صحف ورقة وصحف الكترونية ومحطات الاذاعتين المسموعة والمشاهدة. تواجدت وسائل التعبير في أكثر من مدينة، وتمتع العاملون فيها بحرية كاملة في اختيار ما يقدمون من برامج وطرق تقديمها، وفتح الباب على مصراعيه أمام الجميع للتعبير عن الرأي. وأصبح البعض يوجه النقد للمسئولين في وسائل الاعلام بكل حرية، ووصلت لغة النقد في حالات كثيرة إلى درجة التجريح، ومع ذلك رحب بها المشاهدون والسامعون من خلال مداخلاتهم.

استفاد من هذه الظروف عدد من الكتاب والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية لينشروا مقالات وكتب حول موضوعات كانت ممنوعة، وأن يكتبوا عن النظام الذي استمر لأكثر من اربعة عقود بصراحة، وأن ينتقدوا ما كان يجري خلال تلك الحقبة، وأن يساهموا في الكشف عن الكثير من الممارسات المنحرفة لذلك النظام.

الأحزاب السياسية كانت مظهرا آخر من المظاهر الجديدة التي ظهرت بعد الانتفاضة. دخل الليبيون في سباق محموم لتكوين الأحزاب والكيانات السياسية بحيث تجاوز عددها خلال فترة وجيزة المائة والخمسين حزبا وكيانا سياسيا. ومع أن غالبيتها العظمى لا تحمل من مكونات الحزب السياسي بالمعنى المتعارف عليه سوى الاسم، فإن التنافس على تكوينها يعكس رغبة عند نسبة لابأس بها من المواطنين للدخول في التجربة الحزبية، على الرغم من كونهم عاشوا خلال الأربع عقود

الأخيرة وهم يستمعون يوميا لأجهزة الاعلام الرسمية وهي تردد مقولات تهاجم النظام الحزبي وتتهكم عليه من نوع: "الحزبية إجهاض للديمقراطية، التمثيل تدجيل، ومن تحزب خان".

كما تمت خلال الفترة الماضية تنظيم ثلاث انتخابات حازت على دعم وتأييد هيئات دولية، فتم خلال سنتين انتخاب ثلاث هيئات تشريعية (المؤتمر الوطني العام ولجنة الدستور ومجلس النواب). لذلك يمكن النظر إلى جميع هذه الخطوات على أنها ضمن عمليات التحول الديمقراطي.

إلى أين تقود رياحُ التغيير البلادَ؟

لا شك أن الحراك الاجتماعي الذي انطلق في بداية النصف الثاني من شهر نوفمبر من العام 2011، كان مؤشرا لبداية مرحلة من مراحل التغير الاجتماعي الهامة في تاريخ المجتمع الليبي.التغير الاجتماعي سمة من سمات كل مجتمع عندما تتوفر الظروف الملائمة. لقد بقي المجتمع الليبي في حالة تشبه السكون لفترة طويلة من الزمن من حيث محافظة أنساقه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية على حالها. ثم حدثت أحداث غيرت حالة سكونه؛ البداية كانت بالحرب التي شنتها ايطاليا في مطلع القرن العشرين بهدف استعمار البلد استعمارا استيطانيا. فتحت الحرب أعين الليبيين على أشياء لم يسمعوا عنها؛ أسلحة متنوعة، وسيارات عادية ومصفحة ومعدات، وألبسة وأطعمة ولغة تخاطب.

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين حصلت البلاد على الاستقلال. وفور اعلان الاستقلال بدأت حركة التغيير تدب في أركان المجتمع. وهو تغيير قادته الدولة كما هو حال الكثير من بلدان العالم الثالث التي توفرت لها إمكانات مادية، ورغبة عند قادتها في تحديث بلدانهم. فالدولة هي التي وضعت ونفذت الخطط التنموية التي قادت إلى تغيير المحيط. ويمكن القول أنه لولا توفر المال بكميات كبيرة نسبيًا من بيع النفط الخام لما تمكنت الدولة من تنفيذ ما خططت له من برامج تنموية. وظفت نسبة من عوائد النفط لتحديث المجتمع بالمعنى المادي؛ فبنيت المباني الحديثة لتكون وحدات سكنية صحية، ومدارس ومستشفيات ومباني إدارية، ومطارات، وورش ومصانع، ومركبات تجارية وأخرى رياضية، ومحطات الوقود. كما عبدت الطرق،

ونظمت رحلات الطيران بين مختلف المراكز الحضرية. وربطت البلاد بشبكة لخطوط الكهرباء وأخرى لخطوط الهاتف. ويمكن القول أنه خلال سنوات محدودة تعرف الليبيون على مختلف مؤشرات التحديث المادي. وأصبح بإمكان كل أسرة بغض النظر عن مكان تواجدها جغرافيا استخدام مختلف معدات التقنية المناسبة للحياة الحديثة. عملت الانجازات التي توجهت للعناية بالفرد إلى تحسن صحته، وأن يحصل على تعليم حديث، وبذلك ارتفعت درجة جودة الحياة لغالبية السكان، مما أدى في النهاية إلى أن تصنف ليبيا ضمن بلدان فئة التنمية المرتفعة على مؤشر التنمية البشرية.

يمكن وصف التغير الاجتماعي الذي حدث خلال الستين أو السبعين سنة الماضية بأنه تحديث مادي؛ أي تحديث على مستوى البيئة والمحيط، وبسبب وجود متغيرات معينة طبعت نظام الحكم الذي ساد منذ الاستقلال، لم يؤد التحديث المادي الى حداثة أو تحديث على مستوى الشخصية. لأن بعض خصائص الحداثة ترتبط ارتباطا قويا بمختلف عناصر الديمقراطية. لذلك أكدت على أن الحراك الاجتماعي الذي انطلق في بداية النصف الثاني من شهر نوفمبر من العام 2011، كان مؤشرا لبداية مرحلة من مراحل التغير الاجتماعي المهمة في تاريخ المجتمع الليبي. فهو حراك من النوع الذي يمكن أن يقود إلى تغييرات هامة في نمط تفكير الأفراد، وبالتالي في أنماط السلوك بما يدعم قضية انتشار الحداثة في هذا المجتمع. إذ يفترض أن تعكس سمات الشخصية الحداثية نسقا للقيم من بينها القبول بمبدأ المساواة بين الجميع دون تمييز بسبب النوع أو اللون أو التعليم أو المستوى الاقتصادي، والاعتراف بحق الاختلاف في مختلف الصفات بما في ذلك الرأي، وحق التعبير عنه بحرية لا تصادر حرية الآخرين ولا تتسبب في الاضرار بهم، واستعدادا للمشاركة الواسعة مع الآخرين على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واحترام القانون. وترد هذه القيم ضمن متطلبات التحول الديمقراطي، أو انتشار قيم الديمقراطية في المجتمع واكتساب الأفراد له(i).

لكن ما الذي حدث منذ بداية الانتفاضة وما الذي تغير؟ هل استمر إخوة النضال على حالهم في تكاتفهم وتعاونهم واتحادهم؟ وهل تحقق شعار الليبيين قبيلة واحدة؟ هل استمرت ساحة الحرية في بنغازي وبقية الساحات التي قلدتها مسرحا للفرحة

والبهجة والتعبير بحرية؟ وهل استمرت مؤسسات الاعلام بأشكالها المختلفة تزاول نشاطها بنفس الحرية التي تمتعت بها خلال عامي 2012 و2013؟ وهل ما أنجز من خطوات على طريق التحول الديمقراطي كافية لكي يستنتج المراقب أن الطريق اصبح معبدا أمام ذلك الشعار الكبير الذي رفعه شباب انتفاضة 17 فبراير، وأن الديمقراطية ستنتشر قيمًا وتطبيقاتٍ عملية في جميع المجالات، وأولها العلاقات بين الأفراد، ثم العلاقة بين الدولة والمجتمع؟

لا يستطيع من رغب في وصف المشهد الليبي الحالي بمستوييه الاجتماعي والسياسي أن يجب عن الأسئلة السابقة بنعم. تفرق الأصدقاء وكذلك إخوة السلاح ودخلوا في صدامات مسلحة. انطفأت تلك النار التي كانت مصدر الدفء والنور في ساحة بنغازي وكذلك حال بقية الساحات، وحل محل النور ظلام دامس. توقفت غالبية أشكال الإعلام، وهاجر بعضها لتنظم لبقية الليبيين في بلدان الشتات: مهجرين، وهاربين، وطالبي رغد الحياة بعد أن تمكنوا بمختلف الطرق من تأمين أموال تضمن لهم نوع الحياة التي فضلوها عن تلك التي تركوها وراءهم في بلد لا يتحدثون عنه كوطن.

ولكن، وعلى الرغم من قتامة الصورة التي يمكن رسمها بناء على الإجابات عن الأسئلة التي وردت في الفقرة السابقة، إلا ان ما تخللت مسيرة الانتفاضة الليبية من عثرات وإخفاقات ليست بالأمر الغريب في مثل هذا النوع من الحراك الشعبي. بل هي بحسب رأي بعض الذين اهتموا بدراسة الانتفاضات والثورات عادية،إذ بمجرد أن تنجح الثورة أو الانتفاضة في تغيير النظام، يبدأ حراك جديد متمثلا في ظهور خلافات بين الفرق التي اشتركت في الثورة أو الانتفاضة، وعلى راي جولدستون فإن هذا الحراك الجديد سيأخذ مدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات[أ]. ويبدو أن ملاحظة جولدستون وجيهة، وفي الحالة الليبية يتطلب الأمر مدة أطول من الخمس سنوات، قبل أن تتضح الكثير من الصور التي تشوهت بسبب كثرة المدعين والطامعين واللاهثين وراء المكاسب الخاصة على المستويين المحلي والدولي.

لا يتوقع أن تستمر حالة الفوضى العارمة إلى ما لا نهاية، خصوصًا وأن المصدر الوحيد للاقتصاد تعرض إلى هزات قوية مما تسبب في انخفاض كبير في الناتج

المحلي الاجمالي، والذي يقود بالطبع الى تدني متوسط نصيب الفرد الذي انخفض من حوالي ستة آلاف دينار في عام 2013 الى حوالي ثلاثة آلاف دينار في عام 2014، وبعبارة أخرى بلغت نسبة الانخفاض (48.7%). وترتفع هذه النسبة الى أن تصل إلى (63.8%) إذا تمت المقارنة بين أرقام سنتي 2010 و2014. مما يعني أن نسبة كبيرة من المواطنين دخلت في فئتي العوز والفقر. وعلى الجانب الآخر أدت حالة الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي الى أن يضطر البنك المركزي إلى السحب من الاحتياطي العام لدعم العجز في الميزانية، مما سيؤدي الى تآكل الاحتياطي ما لم تتخذ ترتيبات فورية لمعالجة هذا الوضع. ومن جهة أخرى باتت الحالة الليبية الراهنة مصدر إزعاج لدول الجوار، وبلدان أوربا المطلة على البحر المتوسط. لذلك تزايد ضغط المجتمع الدولي خلال الآونة الأخيرة باتجاه دفع الليبيين إلى تشكيل حكومة توافق. كما لا يستبعد شبح التدخل العسكري الدولي إذا استمرت حالة تنافر الأطراف المسيطرة على المشهد السياسي على حالها، وقد جرب الليبيون هذا المشهد وعرفوا تداعياته. فهل سيسود صوت العقل أخيرا، وتبتعد البلاد ولو قليلا عن حالة الفوضى العارمة، أم نستعيد تلك الحكمة التي قالها يوما رجل من الجنوب اسمه أحمد صوفو عندما كان ضمن اللجنة الاستشارية لمندوب الأمم المتحدة أدريان بلت، ويسأل عن مجريات الأمور في د اخل اللجنة، فيرد:" يكون خير إن شاء الله". وما أشبه الليلة بالبارحة.

المراجع

1- في الواقع هذه ليست نظرية بالمعنى العلمي للنظرية، وإنما بدت كمقوله أطلقها الرئيس الأمريكي ايزنهاور في خطاب في عام 1954 أثناء الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفيتي. وبحسب وجهة نظره إذا أخذت دولة من دول أي منطقة بالنظام الشيوعي، فإن جاراتها ستنجر هي الأخرى نحو الشيوعية. وفي نفس السياق أطلق في عام 1957 فكرة الفراغ والتي سماها البعض بمبدأ ايزنهاور أو نظرية الفراغ لأيزنهاور.

2- John Wright, "Libya now officially is a failed state", **RT**,29/7/ 2014,Availableat:<http://www.rt.com/-edge/176376-libya-officially-failed-

tate/>.International Strategic Analysis, 'The Threat of Libya as a Failed Stat

ISA, 21/9/2014, Availabl

at: :www.isa /orld.com/news/?tx_ttnews%5BbackPid%5D=1&tx

– مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا : المهمة العصية، بيروت : منتدى المعارف، 2012، ص 75 - 77؛ يوسف الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات والآفاق ، صحيفة الجماعة العربية للديموقراطية 11 3 2013، متاح على الرابط :

< ttp://www.arabs · or - emocracy.com/democra y/pages/.../3207 ·

– المجلس الوطني الانتقالي المؤقت. الإعلان الدستوري المؤقت . 2011، متاح على الرابط < ttp://www.lawoflibya.com/forum/showthread.php?t=15777>

– التير، أسئلة الحداثة، ص 176.

6- Jack A. Goldstone, "Understanding the Revolution of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies", *Foreign Affairs*, 90(May/June 2011), p.14.



النخبة السياسية وأثرها في التنمية الإدارية

"دراسة استكشافية أولية للحالة الليبية في المرحلة الانتقالية"

د. أم العز الفارسي

تعد السلطة السياسية داخل الدولة والمجتمع المؤسس الرئيسي لمجموعة من البنى القائمة على العلاقة السلطوية فيما بينهما، وتساهم في خلق التفاعل بين منظماتها المختلفة والبيئة التي تعيش فيها، وتشكل نظاما تتخلله عناصر متفاعلة في شكل مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تشارك في وضع أهداف الدولة والمجتمع وفي تنفيذها، وتأتي النخبة السياسية كمفهوم حاول كثيرون تسليط الضوء من خلاله على جماعة بشرية معينة، تتفاعل في إطار هذا النظام السياسي، وتمارس نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم ، إذ إن الحاكم الفرد (عملياً) وعبر مرور التاريخ لا يستطيع القيام بالسلطة السياسية وممارستها بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه ممارسة السلطة، وهو ما اصطلح على تسميته بـ (النخبة السياسية).

وتفترض الأدبيات السياسية أن تشارك هذه النخب بفاعلية، أكثر مما سواها من طبقات المجتمع، في رسم الحراك السياسي داخل الدولة والمجتمع. وبتوظيف ما

تمتلكه من مميزات في أنشطة الدولة، وهنا نخصص دورها في عملية التنمية الإدارية، التي لا غنى عنها لنمو المجتمعات خاصة تلك التي تشهد تغيرا في حراكها ونظامها السياسي، وتأتي ليبيا بعد ثورة فبراير 2011 كنموذج لدراسة دور النخبة السياسية في التنمية الإدارية خلال المرحلة الانتقالية، التي تقع بين فبراير 2011 وانتهاء المرحلة الانتقالية المفترضة وفقا للإعلان الدستوري المؤقت والمتوقعة في يوليو 2014.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الإجابة عن الأسئلة الملحة التي تنطلق من دراسة " أثر النخبة السياسية علي عملية التنمية الإدارية " في المرحلة الانتقالية للدولة الليبية"؟

اهمية الورقة:

تستعرض جملة من المفاهيم التي تناقش أثر النخبة السياسية علي تفعيل التنمية الإدارية، في محاولة لاستكشاف تفاعلاتها خلال المرحلة الانتقالية للدولة الليبية، وتركز على:

أولا: النخبة السياسية مفهومها وخصائصها ووظائفها وتفاعلها مع بيئتها (الدولة والمجتمع) **ثانيا: التنمية الإدارية** مفهومها، والعوامل المؤثرة فيها، والمعيقة لها.

ثالثا: استكشاف دور النخبة السياسية الليبية وإسهامها في عملية التنمية الإدارية واستكشاف مستقبل التنمية الإدارية للدولة الليبية، والعراقيل التي تعيقها من خلال تحليل تأثير النخب السياسية في المرحلة الانتقالية، وكيف تتحمل مسؤولياتها لمواجهة خطر الانهيار السياسي للدولة الليبية.

المنهجية:

تستعين الباحثة بمدخل "الانهيار السياسي" لتفسير العلاقة التفاعلية بين عنصري هذه الورقة البحثية (النخب السياسية) و(التنمية الإدارية)، في محاولة للكشف عن أسباب الاختلال أو المنجز واستكشاف العراقيل التي تعيق التنمية الإدارية للدولة الليبية، التي شابها عدم الاستقرار والفساد والعنف السلطوي طيلة 42 عاما من حكم القذافي، أدت في نهايتها إلي ثورة شعبية أطاحت بنظامه في فبراير 2011م، في

صورة من صور "الانهيار السياسي"، وهو مدخل نظري أسس له " هنتنجتون" ويؤكد على الاستقرار في مواجهة التغير السريع الناتج عن الانهيار السياسي، ومع أن الباحثة لا تعتنق هذا الطرح، لكنها تراقب تأثير نخب" الدولة العميقة" على التنمية الإدارية، التي تواجه تحديات التحديث الإداري والمطالب الشعبية المتزايدة للمشاركة من ناحية وللحصول على المطالب من ناحية أخري، وهذه الورقة لا تتعدى محاولة استكشاف الواقع وتحديد بعض الاختلالات التي يشوبها عدم التيقن في هذه المرحلة.

كما تتطلب هذه الورقة الوقوف عند المفاهيم الأساسية التي نستخدمها، ولإعادة ربطها بالتغيرات التي حدثت في بيئة النظام الليبي، نتيجة للثورة التي أدت إلى انهيار كبير في مقومات وكيان الدولة الليبية، ومنها مفهومي النخبة السياسية والتنمية الإدارية.

أولاً: مفهوم النخبة السياسية

يرتبط مفهوم النخبة (Elite) بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع، وتعرف بأنها: جماعة سياسية ذات تأثير وسيطرة، وتمارس نفوذها في مختلف شئون المجتمع الذي تؤلف النخبة فيه أقلية حاكمة تتميز عن بقية المواطنين الذين يقطنون البلاد بامتلاك القوة والسلطة، نتيجة اكتسابها لمهارات ووعي وخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته، تنطلق النخبة في أداء دورها النخبوي من اندماجها في إطار المجتمع لتأخذ على عاتقها بصفتها القوة الرئيسة المتربعة على هرم السلطة السياسية أداء الدور التنموي في تحديد الأهداف، ووضع الخطط وتنفيذها، والرقابة عليها من خلال سيطرتها، وتعلقها في البنى السياسية الرئيسة داخل المجتمع.

إن حركة النخبة الدائبة نحو تجميع القوى المجتمعية وتحريكها باتجاه معين من السلوك السياسي الذي يخدم مصالحها لا يتم إلا من خلال إيجاد آلية منطقية تبرر ذلك، مستندة على مجموعة متفاعلة من التقاليد الاجتماعية وحتى الأساطير والمصالح والقوانين السياسية بين البني السياسية المختلفة' وهي بذلك تمثل المجموعة

التي تصنع وتشكل السياسة التي تؤمن بها الجماهير لمواجهة المشكلات العامة وتحقيق الأهداف المتمثلة في حلها(14)

ويستند نجاح أو فشل النخبة السياسية في أداء وظيفتها أو دورها التنموي على مجموعة من العوامل، أهمها درجة النضوج السياسي لهذه النخبة وتماسكها وإدراكها لأهمية دورها في تحقيق التنمية من خلال توحيد الرؤى السياسية داخل المجتمع باتجاه تبني موقف محدد، وهو ما لم يكن متوفرا للنخبة الليبية تحت مظلة الديكتاتورية القذافية، كما تؤثر قوة الدولة ذاتها وإمكاناتها وكيفية استغلال هذه الإمكانات، خاصة في حالة التماسك القومي والوحدة الوطنية، علي مشاركة النخبة السياسية في تحقيق التنمية ويرتبط الدور كذلك بعامل المرونة التي تبديها النخبة السياسية في الانفتاح والتعامل مع أنماط النخب الأخرى (الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها)، واستيعابها وتوحيد الفعل باتجاه إحداث التغيير التنموي المطلوب، كما يستند الدور التنموي على عوامل أخرى داخلية وخارجية منها اقتصادية واجتماعية وأمنية قد تساعد أو تعيق هذا الدور. هذه الاشتراطات اختلت نتيجة لما عانته مؤسسات الدولة الليبية خلال الفترة الانتقالية من اختلال في المعايير، فهل سيؤدي ذلك إلى "انهيار سياسي" للدولة الليبية في هذه المرحلة؟

إن الانطلاق من الحقيقة القائلة بانقسام المجتمع إلى مجموعة من المجالات الحياتية المجسدة للنشاط البشري اقتصادياً، ثقافياً، اجتماعياً، سياسياً، وغيرها من المجالات، مع وجود نخبة مؤهلة بأفضل العناصر التي تمكنها من صياغة التفاعلات المتعلقة بإطار هذه المجالات، وبغض النظر عن سلبية أو ايجابية هذه النخبة في تحقيق أهداف الفئة المحكومة، التي لا تملك إلا الخضوع ثقة في هذه النخب الأكثر فاعلية وقدرة على إدارة وصياغة التفاعلات الحاصلة في إطار المجتمع ككل في مجالاته المختلفة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية أو غيرها(15).

---

[4] . محمد نصر مهذ ، علم الد اسة بين الأصالة والمعاصر ، الإسكندري : المكتب الجامعي الحديث 006 صر ص 206 ــ 14! .

[5] . ، علي ليلة، دور الصفوة في أيطار النظام، سلسل : نظريات علم الاجتماع الكتاب العاشر ، الإسكندري : المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006 ص، 10.

وعلى هذا فإنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف موحد لمفهوم النخبة السياسية نظرا لتنوع عناصرها، ولكن اتفاقا على مشتركات بين علماء السياسة أوصلهم لمثل هذا التعريف الذي يرى النخبة هي:فريق من المواطنين يتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية ومهنية تساعد أصحابها على تسيير الأوضاع السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، وهذه المجموعة المختارة تشكل تنوعا نخبويا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لها، وكغيرها من المفاهيم تخضع هذه النخبة لقانون التغير في تعريفاتها ووفقا لما تمر به مجتمعاتها من أحوال، تستبدل فيها نخب بآخري نتيجة ما يحدث من تطورات أو انهيارات في طبيعة البيئة المحيطة بها، وفي كل الأحوال يكون الغرض من تغيير النخب هو تحقيق التوازن والتوافق بين الأطراف المشاركة في التغيير، وبحسب ما تمليه طبيعة النخب الجديدة من حيث اهتماماتها وطبيعتها الاقتصادية والإيديولوجية والثقافية والاجتماعية([16]).

وبهذا تكون النخبة السياسية هي الرائدة والأكثر إدراكا لحراك المجتمع ومؤسساته الرئيسة، الرسمية وغير الرسمية، ولن يكون من المقبول لمجتمع ما أن يقاد ويحكم بواسطة فرد مستبد، إذ مهما بلغت إمكانات هذا الشخص فانه سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها، وان حاول الاستغناء عنها فأنه سيستبق ذلك بتأمين بديل لها يقوم بنفس مهامها، وهذا بالضبط ما حدث في ليبيا ففي فترة حكم القذافي 1969- 2011وبرغم جبروته إلا أن نخبة عريضة (حرس ولجان ومفارز ثورية من الجنسين) كانت مستعدة للموت دفاعا عنه وامتثالا لرغباته ونزواته السياسية، وتشكل منها بنية المؤسسات السياسية لنظامه، واكتسبت سلطة ونفوذ استمدتها من وجوده، و الآن وهو يغيب عن المشهد السياسي الليبي إثر الإطاحة به بثورة شعبية عارمة، يلاحظ المراقب المهتم بالشأن السياسي الليبي أن بقايا نظامه ونخبه التي سيطرت علي مفاصل الدولة إبان حكمه مازالت تشكل اختلالا لبنية النظام الانتقالي، فيما يعرف بالدولة العميقة، ويعرقل بأسلوبها القديم الذي يتسم بالفساد مرحلة البناء والتغيير

---

[6] . مزيد من التفاصيل في : صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، بغداد : مطبعة دار الحكمة 990. من ص 38 - 150.

والتنمية والانتقال إلى الدولة الديمقراطية، امتثالا لإرادة الجماهير التي أرادت هذه الثورة انتصارا لكرامتها، وهذا الاختلال أعطي فرصة للمتربصين، والمنتفعين بالفوضى والظلاميين، لعرقلة البناء والتغيير للدولة الليبية وكل وفقا لما تمليه برامجه وتبعيته وأغراضه السياسية.

ثانيا/ وظائف النخبة السياسية:

يعد القيام بأعباء التخطيط والقيادة وإدارة السلوك الإنساني على مستوى الدولة هو أمر بالغ الأهمية والخطورة لأنه يتعلق باستيعاب الماضي، والتعامل مع الحاضر والعمل للمستقبل، وهو أمر يخص النخبة السياسية خصوصاً وجماهير المجتمع عموماً في إطار الدولة وتمثل علاقة أشبه بعلاقة الروح بالبدن ، فإذا كانت جماهير الشعب تمثل البدن، فإن النخبة السياسية تمثل الروح التي تعد سبباً لفاعليته واستمراره([17]).

وبذلك تتكون للنخبة السياسية وظائف مميزة تختلف وتتميز بها عن باقي النخب الأخرى، ويعود ذلك إلى إن هذه النخب الأخرى مثلها كمثل الجماهير لا تبالي بالسياسة، ولا تستطيع تشكيل رأي سياسي حول موضوعات السياسة العامة، مثلما تقوم به النخبة السياسية من عملية تشكيل لهذا الرأي داخل المجتمع والذي يتأسس على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، كما تقوم النخبة السياسية بوظيفة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل المختلفة داخل المجتمع في إطار الدولة، وخارج هذا الإطار في بعض الأحيان، وذلك

---

[7] . سليم مطر ، ،ور إدارة النخبة وأفكارها في صنع التاريخ ، جنيف : 200! ، مقالة منشورة في شبكة ا! نترنت على الموقع التالي: www.salim-matar.com ، في : محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ! / السنـ /1

مراجعة

لغرض الوصول إلى أفضل صيغة مشتركة وموحدة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة([18]).

وتقوم النخبة السياسية، من اجل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، بحيث إن التغيير قد يكون إيجاباً أو سلباً، محققاً لمصلحة الجماهير أو غير محقق لها عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها وظائف النخبة السياسية وفي إطار التأثير المتزايد لهذه النخبة في إحداث التغيير فإنها تقوم بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجددها الذي يكون التغيير محوره الأساس، وهي بتغيّرها (النخبة) تقوم بقيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع وتعد النخبة بذلك محوراً أساسياً من محاور عملية تمثل مبتغى ومطمح جماهير المجتمع وهياكل ومؤسسات الدولة ألا وهي عملية التنمية الشاملة ، ويظهر ذلك جلياً في مجتمعات الدول النامية إذ تمثل التنمية فيها محور الحياة واختصارا لأهدافها خصوصاً في الجانب السياسي منها والذي يتمثل في التنمية السياسية.

والمهتم بالشأن الليبي سيلاحظ بوضوح فشل كل المحاولات التي تصدت لها النخب السياسية في عهد القذافي "1969- 20011" في إدارة تنمية سياسية متوازنة، نتيجة لطبيعة الاستبداد الفردي للنظام القذافي الذي شتت هذه النخب بين معارضين له في الخارج والداخل، وبين متعاونين معه ومتواطئين معه.[19](**)، وهذا أثر في بناء قدرات مؤسسية للدولة الليبية، التي فقدت البوصلة لتحقيق تنمية إدارية، كما أثرت هذه الاعتبارات علي الظروف التي شكلت إدارة المرحلة الانتقالية.

---

[8] . هربرت . شيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 06. ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 999 ص ص6؛ .
فم : محمد شطب عيدان، مرجع سابق .

[19] . (** (**) يشكل علان زوارة ريل 973 ، و حداث الطلبة 976. ، 977 ، وما عقبها من محاكمات، و حداث دامية تحولت ى منهج لفرض حكم نظام القذافم ، وفرض النظام الجماهيري و طر لحركة اللجان الثورية، البدايات للمارسات القمع الممنهج ضد النخب الليبية الوطنية والمثقفة التي رفضت الانصياع / يدولوجية ظام الحكم الجماهيري الذي ابتدعه القذافم .

ثالثاً/ التنمية الإدارية:

تعد التنمية الإدارية بداية لعملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية متطورة؛ اقتصادية دافعة واجتماعية متفاعلة ومشاركة، و سياسية واعية وموجهة، وقدرة إدارية كفؤه ومنفذه، وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشل إدارة التنمية ويعرقلها([20]). وهذا بالضرورة يعني القيام بجملة من العمليات التي تهتم بتطوير الوسائل والأساليب الإدارية التي تضع في حسبانها تطوير قدرات مؤسسات الدولة، من اجل تحقيق أهداف التغيير والتطوير للأداء الإداري والإجراءات وتحسين الأجهزة التي تتولي المسؤوليات التنفيذية. وإذا نظرنا إلي التنمية بمفهومها الواسع على أنها كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم، وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع ، وهي كلمة جامعة، لا تعني مجرد خطة، أو مجرد برامج، أو مشروعات للنهوض بالشعوب، اقتصادياً أو اجتماعياً، وإنما تعني، كل عمل إنساني بنّاء، في جميع القطاعات والمستويات، يحقق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع، ووفرة في الخدمات ودعم لعلاقة التعاون داخل المجتمع، التي تحقق الخبرة العلمية، وتكتشف الموارد الاقتصادية والبشرية وتوجهها باعتبارها قوة دافعة وموحدة لطاقات المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه الكبرى ([21]).

وقبل أن نشرع في إمكانية انتقال الدولة الليبية إلى تحقيق هدف مهم من أهداف ثورة فبراير، وهو إعادة الإعمار والتنمية الإدارية، فلابد لنا من محاولة الولوج إلى مفهوم التنمية الإدارية؟

فان التنمية الإدارية تعد أساسا لها لأنها هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية واتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة وتحديث

[0] . رعد حسن، صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين دمشق : دار الرضا للنشـــر، 002 ص 8؛ .

[1] . عيد حسن عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الإسكندرية : دار المعرفة الجامعيـــة، 996) ص 5! ص 6(.

مراجع

القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق ألا هداف الاستراتيجية للتنمية الشاملة، وبأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية.

التنمية الإدارية محاولة أولية لفهم الحالة الليبية في المرحلة الانتقالية:

من هنا نعيد طرح سؤال التنمية الإدارية واثر النخبة السياسية في تحقيقها من أجل إعادة أعمار بلاد هدها سوء التنمية الإدارية، وفقا للسؤال التالي؛ "هل يمكن تحقيق الإصلاح السياسي وتحديث الدولة الليبية والمجتمع من دون الاهتمام بموضوع إصلاح الجهاز الإداري للدولة بوعي كامل من النخب السياسية وقيامها بدورها كاملا من أجل تحقيق هذا الهدف؟ ففي تصور الباحثة انه لا يمكن تحقق تنمية سياسية بدون تنمية إدارية، ولا يمكن تحقيق تنمية إدارية بدون قيام النخب السياسية بدورها كل في مجالها (اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية، اجتماعية...). ويري د. زاهي المغيربي أن التصورات والمدركات العقلية تحدد السلوكيات وتضبط التصرفات، وهذا مؤثر فعال لضبط إرادة التغيير ورؤية الإصلاح، وهذا ما انعكس علي القدرات المؤسسية للدولة الليبية وعدم قدرتها السيطرة علي الفساد المالي والإداري الذي تداخلت أسباب كثير في استشرائه في النظام الاداري للدولة الليبية في الحقبة القذافية، فتداخل الاختصاصات والمسؤليات وتضاربها، بين المستويات السياسية والادارية المختلفة وداخل المستوي الواحد، وعدم وجود توازن بين المسؤليلات المسندة الي المستويات السياسية والإدارية المختلفة.. لقد عانت ليبيا كغيرها من الدول النامية من تخبط السياسات التنموية والإصلاحية، واثر ذلك على حالة المواطن وسوء ظروفه المعيشية، والتي أدت في آخر المطاف إلى قيام ثورة فبراير 2011، التي انبثقت دون استيعاب كامل للفهم العميق لأبعاد التغير الذي حدث ولضرورات التنمية الإدارية، ذلك لاعتبارات كثيرة أعاقت جهود النخبة السياسية الوطنية والمؤمنة في قيادة عملية تغيير حقيقي العمليات التنموية، وتأسيس استراتيجيات بديلة للتنمية الإدارية في مختلف أجهزتها الإدارية حتى تكون مكملة ومتفاعلة مع نسقها الكلي المتمثل في التنمية السياسية الشاملة والمتوازنة، وهذا لا يكون بدون استيعاب جميع الأطراف لأدوارها، العادة أعمار البلاد وإطلاق مشروع تنموي قائم علي أسس علمية لتفادي (الانهيار السياسي) للدولة الليبية في ظل غياب الأمن وانتشار السلاح

وضعف الأداء السياسي للحكومات الانتقالية المتعاقبة. لذا، لما كانت قضية التنمية السياسية عملية شاملة ومتكاملة، فإنها لا يمكن أن تكون مستديمة ومتوازنة إلا بوجود تنمية إدارية فعالة ورشيدة، هذه الفعالية والرشادة تحتاج بدورها إلى إصلاحات إدارية مستمرة و متجددة مواكبة للتغيرات والتحولات الاجتماعية الكبرى، لذا فإن إصلاح الجهاز الإداري يجب أن يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية ضمن استراتيجية التنمية السياسية الشاملة للدولة الليبية الجديدة، ويستلزم ذلك أن تعمل كل القوي المعنية بالعمليات الإدارية على المشاركة بفعالية لوضع التصورات والاستراتيجيات والخطط الإدارية، والضغط عبر مواقعها المختلفة (الرسمية، الحزبية، المجتمع المدني، القوي المستقلة) بالجوانب التنظيمية و الإجرائية، والقانونية، وسن التشريعات التي من شانها تحسين إجراءات التوظيف، وتطبيق قواعد الجدارة والحيادية، ووضع المعايير التي تحقق تكافؤ الفرص، والتي ثار من اجل تحقيقها كثير من الشباب الذين عانوا من الوساطة،و المحسوبية والفساد الإداري بأشكاله، وتطوير الخطط والبرامج التي تساعد الدولة والمجتمع على اجتياز مرحلة التخبط والانهيار السياسي التي تعانيها الدول بعد الثورات.

وهذا يتطلب مراعاة خصوصية المجتمع الليبي وهويته الذاتية وطبيعة مطالب التنمية الإدارية، لمواطنيه، وحتى تحقق التنمية الإدارية فعاليتها ومسايرتها للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، فإن على المهتمين بها أن يسلكوا سياسات جديدة في عملية الإصلاح الإداري آخذين بعين الاعتبارات جانب تحسين وتطوير برامج التدريب، ووضع قواعد عملية و ثابتة لنقل الموظفين، وتطوير سياسة الترقية و إجراءاتها، كما يجب حماية الموظف من بعض الممارسات التي قد يتعرض لها، كالضغوط السياسية من قبل رجال السياسة، أو كبار موظفي الدولة، مما يسبب في ظاهرة انتهاك الأخلاق الوظيفية.

المرحلة الانتقالية وتأثيرات النخب السياسية على التنمية الإدارية "تقييم أولي":

عاشت الباحثة الأيام الأولي للثورة الليبية منذ انطلاقها ليلة 15 فبراير، وشاركت تدافع النخبة السياسية في بنغازي إلى الميادين، ثم بداء العمل المؤسسي الانتقالي،

منطلقة من ساحتي محكمة شمال بنغازي حيث تشكل ائتلاف 17 فبراير، ومن الجامعة الدولية حيث تشكلت فرق العمل في "هيئة الدعم والمشورة" ومن ثم تشكل المجلس الانتقالي والمكتب التنفيذي، وبدأت قيادة البلاد نحو مستقبل لا وجود فيه لديكتاتورية العقيد القذافي، التي هيمنت علي البلاد ل 42 سنة بلا أعمار ولا تنمية ولا اعتبار للإنسان، بدأت النخب السياسية تتدافع للعمل معا في كل أنحاء ليبيا، وشاركت القوي المعارضة- التي أبعدت قسرا عن ليبيا- نخب الداخل في العمل الثوري والعسكري ثم نقلت خبرتها الإدارية التي نبتت في بيئة مختلفة منفتحة ومتطورة، وتشكلت منظمات مجتمع مدني عديدة بدعم محلي وخارجي، ووضع نواة لأحزاب سياسية، وعقدت اتفاقيات دولية بأنماط مختلفة، بهدف إعادة الاعتبار لكيان الدولة الليبية التي توشك على الانهيار نتيجة الحرب الطاحنة التي خاضها الشعب ضد القذافي مستعينا بالشرعية الدولية التي تدخلت تحت البند السابع للأمم المتحدة حماية للمدنيين.

وهو تدخل قلب موازين عسكرية وسياسية راهن عليها نظام القذافي، وادي إلي حدوث انهيار نظامه وتشتت النخب السياسية التي قامت عليه، غير أن بروز مظاهر لنخب ليبية جديدة يجعلنا أكثر حذرا في التقييم لأدوارها ذلك أنها نخب متعددة المشارب والهويات، انطلقت في فضاء الحريات الذي صنعته ثورة فبراير، وتشكل فضاء لاختلاف الإيديولوجيات والهويات والإعلان عنها صراحة، كل لخدمة مصالحه، وهذا ما يجعلنا نخشى ضياع مصالح الوطن انحيازا لمصالح فيئات بعينها([22]). هو أمر ليس غريبا علي الليبيين، نتيجة تعاقب فترات الاستعمار وتعدد الو لاءات، والمرجعيات والتحالفات التي تعيق وحدة الوطن، ومن ثم والتوجه مباشرة لتنميته وإعادة أعماره(29). خاصة وان ما مر به الليبيون " أفرز بمرور الوقت ثقافة اللامبالاة، وهي ثقافة جعلت المواطن الليبي يفقد الحماس لأي عمل سياسي يعود بالفائدة على الوطن! ليس هذا فحسب، بل وبسبب هذه الثقافة السياسية

[2] . مزيد من التفاصيل حول أثر تنوع الهويات على التنمية في؛ كاترين البيون محررا، ترجمة إياس حسن، الهوية والهويات الفر – الزمر – المجتمع ، دمشق : الهيئة العامة السورية، 2010).

البائسة تحول المواطن الليبي العادي إلى أشد الناس استهتارا بالدولة وبمؤسساتها"(30).

ويرى "المنصف وناس" أن "الارتجالية تسمح بخلط الوضعيات والوصول إلى الغنيمة دون مراقبة، وزاد الأمر صعوبة تجربة المؤتمرات الشعبية التي كانت مكونة في الغالب الأعم من البدو الذين أوّلوا الثورة الإدارية على أنها تعني الارتجال، وعدم تطبيق اللوائح والقوانين، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد وعدم توقير الإدارة، كما وجدت هذه القواعد الارتجالية ظروفا ملائمة لنهب المال العام وتوظيفه خدمة للقبائل والمصالح الذاتية، فحصل بفعل ذلك تطابق بين الارتجال والغنيمة من جهة والسلطة والغلبة من جهة أخرى"( ). وبرغم الكثير من الأحكام التي وردت في مقالة وناس التي اقتبسنا منها هذه الفقرة، إلا أنه أجاد الوصف والتحليل لتأثير خطاب زوارة (15 أبريل 1973) الذي أطلق فيه القذافي ضمن ما أطلق من مبادئ الثورة الثقافية- بحسب زعمه- وهو ما سمي بالثورة الإدارية، التي تطلق لمريديه حق السيطرة على مفاصل الدولة الليبية، ومصادر المال العام، وتولي الوظائف على أساس من الولاء الثوري لشخصه، وما يطلقه من تصورات.

هذا المشهد يضع أصابعنا علي طبيعة الإدارة للدولة العميقة التي افرزها التاريخ الليبي في كثير من تنوعاته، وهي التي تشكل هياكل الإدارة الوسطي التي سعي النظام الانتقالي للاتكال عليها مع انطلاق مرحلة التحرير والشروع في إعادة بناء الدولة، وهو مشهد مخيف، فلا فصل للسلطات ولا وضوح للعلاقات ولا قوة ردعية ضامنة ومؤثرة تعيد الاعتبار إلي القوانين وتحميها وتفرض الأمن ولاستقرار، مجرد ثقافة موغلة تعتمد سلب الثروة كحق مكتسب، ومبدأ غير مجرم ولهذا وبامتعاض شديد يراقب المواطن المصدوم عمليات الاستهتار بكل قيم وأخلاق المواطنة، وينظر علي عمليات النهب والسلب والمطالب المستعصية، دون امتثال لمعادلة الحقوق والواجبات.

فالمرحلة الانتقالية شابها ضعف مؤسسي لا يخفى علي المتتبع للشأن الليبي، عاني منه المجلس الانتقالي بداية ومكتبه التنفيذي، وانتقلت عدواه إلي المؤتمر الوطني والحكومة الانتقالية بشقيها، "فعلاوة علي عدم توفر القيادة القوية،.. هناك

أثارا سلبية واضحة المعالم لهذا الضعف، فيما تفيد التجربة والحكمة التقليدية بان أهم فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي هي تلك المتصلة بوجود الأفراد أو القادة السياسيين الذين يبنون الديمقراطية خيارا استراتيجيا والتزاما وتعهدا وطنيا، و ليس من الواضح حتى ألان أن لدينا القادة الذين يمكنهم أن يوفروا عناصر نجاح التجربة......"(31)، انتهاكات كثيرة يعاني منها المشهد الليبي، تؤكد هذا الطرح، زد علي ذلك تجليات الفوضى والاستهتار والتي برزت في شكل ثقافة السلبية التي تخترق كل قوانين العلاقة بين الدولة والمجتمع، التي يفترض ارتكازها علي التعاضد والتراضي والقبول. علاوة علي الانتشار المفرط للسلاح وانتشار لقوي مستفيدة من هدم الدولة ورفض الاستقرار، يعج بها الشارع الليبي منها مجرموا السجون الفارون، وأعوان نظام القذافي المنفلتون وميليشيات المتشددين، وكل هذه القوى علي اختلاف مشاربها تملك المال والسلاح وترفض قيام الدولة المدنية، وتنتهك أحلام المواطن في الاستقرار وهذا في حد ذاته عائق لقيام تنمية إدارية يساهم فيها نخب جديدة واعية ومتخصصة وقادرة علي عون الوطن.

ومن هنا يجب على المهتمين بالإصلاح الإداري والقائمين عليه ضبط القوانين والقرارات المحايدة والالتزام بها، ووضع الخطط الملائمة، وإعادة النظر في الهياكل التنظيمية الإدارية والنصوص القانونية والتنظيمية التي تضبط الإدارة وتحدد أساليب العمل فيها، والاهتمام بالعنصر الإنساني باعتباره العنصر الأساسي في التنمية الإدارية والسياسية الشاملة ، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تتخذ فيها إجراءات الإصلاح الإداري، حتى يستطيع التنظيم الإداري أن يواكب جميع التطورات والتغيرات المستمرة من ناحية، والتخلص من العيوب التنظيمية؛ ذلك أن التـنمية السياسـية والتنمية الإدارية تمثلان جناحي التغيير إلى التنمية السياسية الشاملة. حتى أن البعـض منهم يعتـبر أن التنمـية السياسية مرتبطة بمدى تطور الجهـاز الإداري، كما وأن التخلص من سلبيات وصـعوبـات الإدارة و إيجـاد جـهاز إداري فعال هي من أهداف أي عمل تنموي سياسي(32)، وهذا ما يجعلنا نشعر بالقلق على مستقبل التغيير السياسي والإداري في ليبيا، وذلك بسبب افتقار الإصلاحات الإدارية بشكل خاص والسياسية بشكل عام، إلى الرؤية الواضحة لطبيعة المشكلات التي تمر بها الإدارة الليبية، وهو ما أدى إلي عدم قدرة الأجهزة الإدارية على تحقيق أهداف البرامج التنموية نظرا لعدم قيامها على أسس علمية

وعملية، وبرغم أهدار المبالغ الهائلة علي ميزانيات الحكومات الانتقالية المتعاقبة.معوقات التنمية الإدارية في ليبيا:

عانت إذا عملية التنمية الإدارية، لمؤسسات الدولة الليبية خلال المرحلة الانتقالية، من معوقات ومشاكل مثلها مثل غيرها من الدول النامية التي عانت تراكمات التخلف والاستبداد، ويمكن:

1. تراكم ثقافة الغنيمة وسؤ التعامل مع المال العام والشأن العام، وانتشار الفساد وانعدام الشفافية.

2. ضعف الخبرات التقليدية التي تحكم الجهاز الإداري وتتعارض مع أهداف التنمية الإدارية.

3. النقص الواضح في التشريعات و اللوائح التي تعتمد إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتنظيم والتنسيق وإتاحة الفرص وفاق لمعايير الكفاءة بدلا من إغراق الإدارة في ثقافة المحاباة والانتقاء والتحيز والخلط بين ما هو سياسي وما هو إداري.

4. عجز التنظيم الإداري عن اللحاق بالقرارات السياسية في المجال الإداري، مما يصعب تنفيذها، منها ما يتعلق بالقطاع الحكومي ومنها ما يتعلق بالقطاع الخاص، يغلب عليها العشوائية والارتجالية وتذهب بعيدا بالسلطة التشريعية التأسيسية للمرحلة الانتقالية عن صياغة الدستور، وتصعب من خلق التنظيم الإداري الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات،كما تكلف الخزينة العامة ميزانيات افتراضية ومصروفات غير مبررة في المرحلة الانتقالية، وتسبب الشعور بالإحباط لدي المواطن والإحساس بالتهميش وانعدام الحيلة مما يسبب في الانحياز الجهوية والدعوات الانفصالية.

5. إغفال الحاجة الملحة إلى دراسة المبررات المختلفة التي تعيق بناء الدولة المدنية، وأهمها الشكوى من المركزية، وانتشار السلاح، وفوضى النازحين، والهجرة غير الشرعية، وإطلاق يد العنف والتشدد دون وصول إلى آليات واقعية لإدارة حوار وطني حقيقي يجمع كل الأطراف المتنافرة والمتناحرة والمتخالفة في الساحة الليبية.

إمكانيات الحلول:

تطلب التغيير والتنمية الإدارية اتخاذ خطوات وترتيب أولويات تفترض يقضه ووعي كامل بمتطلبات المرحلة، وتستلزم شروط للتنمية منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ولا ينجزها إلا العقل الإداري، الذي يهتدي بالتنظيم لإعادة البناء والأعمار بعد مرور سنوات من الاستبداد أثرت وتجذرت بسلبياتها في العقول، وتتطلب الانتقال الجماعي بقيادة نخب وطنية فاعلة ومستنيرة تبني قناعاتها على نبذ الوصاية والتعالي على المواطن، وتستبدلها بخلق مجال سياسي ديمقراطي يبدع شروط صناعة الدولة المدنية الدستورية التي تحمي الحريات والحقوق والكرامة الإنسانية، وتلزم خططها الإدارية بالإصلاحات التالية:

1. معالجة حالة التضخم الإداري للجهاز الحكومي الهش الذي تداخلت فيه معايير البيروقراطية وضعف المؤسسات الحكومية وهذا يستدعي إحالة الزائدين عن حاجة هذا الجهاز إلي الإنتاج ومنح قروض المشروعات الصغرى وتشجيع القطاع الخاص، كعلاج للإفراط في إثقال كاهل الجهاز الرسمي الذي حول الوظيفة العامة علي انعدام فاعليتها إلي حقوق مكتسبة يحاول منتفعوها مقاومة التغيير، وعرقلة عمليات الإصلاح والتنمية الإدارية.

2. تشديد الرقابة علي الجهاز البيروقراطي الحكومي وتصحيح مسار السلطة التشريعية وتقوية السلطة القضائية المستقلة. و وتشجيع السلطة المدنية من صحافة حرة ومنظمات مجتمع مدني علي ممارسة دورها في الرقابة و المساءلة والحساب وكذا الإصلاح والتنمية الإدارية، أسوة بأجهزة الرقابة الرسمية.

3. تشجيع عودة العقول المهاجرة وتوطينها والاستفادة من في الكفاءة الإدارية الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية، التي نمت في ظروف أفضل من ظروف النخبة المحلية.

4. البحث عن معايير الكفاءة، ومقاومة مبدأ المحاباة لأهل الثقة، والالتزام باختيار أهل الخبرة والتخصص في تولي المناصب الإدارية، وفي الترقيات الوظيفية، وفي منح الحوافز، والدورات التدريبية، علاجًا .للشعور بالإحباط والخوف من الإقالة والتهميش والنبذ، وانتشار مشاعر السلبية واللا مبالاة، وانعدام المبادرة والإبداع.

خاتمة:

بلاد تتغير، تنتقل بين يوم وليلة من عسف واستبداد وقهر وإهدار، إلي تراكم من فقر الإدارة و شح التنمية و فقدان للتخطيط السليم، ومن أحادية السلطة إلي تسلط القوة، بكل أشكالها وقواها، وفي هذا الخضم، قد ننجو معا وفقا لاستراتيجية لإدارة الإدارة، أو نسقط معا في خضم الفوضى وينهار الوطن. وهذا المشهد المرتبك يتطلب، دعم و تبنّي النخب السياسية للإصلاح الإداري في الدولة، من خلال تبنيها للأهداف والمحاور الرئيسية لخطة الإصلاح، ومتابعتها وتقييمها للإنجازات المتحققة بشأنها ووضع الخطط الداعمة لتغيير الحالة النمطية للقيادات الإدارية ممن يتصفون باللامبالاة والعزوف ولسلبية وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية التنمية السياسية والإدارية الشاملة والمستديمة. وخلق قنوات الاتصال بين القيادة والقاعدة من أجل خلق الثقة والتعاون المتبادل بينهما. والعمل بمبدأ الإنسان المناسب في المكان والوقت المناسب، وإقحام النخب السياسية في معالجة الاختناقات الناجمة عن المركزية الإدارية، ويتم ذلك بتوسيع نطاق التفويض في الاختصاص،وإشراك البديل الرابع في السلطة والرقابة والمساءلة، من خلال المجتمع المدني والصحافة والاعالم الحر، عملا بمبدأ الشفافية والقيادة الجماعية لمنع الانفراد بالسلطة وإصلاح الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري، امتثالا للتنمية الإدارية التي تفرضها طبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد.

❖ لوحتي سيرة ذاتية لا تستدعي خرافة ما..
❖ والطريق إلى الحرية أطول من الطريق إلى الثورة



التشكيلي: عمر جهان

،، أذكر أنني كتبت على باب حجرتي الخشبي المتآكل في حي الدقي إبان السبعينيات، ما قاله العماد الأصفهاني، صاحب "الأغاني"، خدشتُ أو كتبت في تلك الأيام؛ أيام الرقش والنقش والحظ العاثر والخط الحائر والبائر والمائر، أيام التهشير والمحو والتلوين أيام المقابسات والإشارات والميامر.. تلك الجملة الشهيرة المنسوبة الى العماد الاصفهاني:"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل.. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"،،

(الوضوح أثمن المواهب)

(إنّ الوضوح جريمة)

كل فن يبدأ من (الممزيس) المحاكاة، رسمتُ وجهًا لإنسان يتثاءب؛ كنتُ في العاشرة من عمرى تقريبا؛ فرحتُ بما صنعت يداى؛ وهرولت نحو أمي يرحمها الله؛ وعرضتُ أمام ناظريها (رسمتى تلك)، حدّقتْ فى الوجه المرسوم برهة من زمن؛ ثم وضعت يدها قدام وجهها وتثاءبت. (الأعمال الفنية لا تؤثر إلاّ فى النفوس المهيأة لتقبلها)؛ تذكرت هذه الحكاية عندما عرفت أن الفن ليس حرفة وصنعة؛ ولكنه عدوَى وتأثير؛ ليس مجرّد تعبير وإيحاء؛ وإنما حلم ورؤيا.

بعد سبع وثلاثين سنة زمن الإقامة فى القاهرة، بعيدًا عن وطن أراد له الطغاة طمس اسمه الجميل رسمًا ولفظًا... "ليبيا".. هأنذا أجرّب العودة الى البيت، وأرسم منذ انتفاضة السابع عشر من فبراير2011 رسوماتى المتواترة، تحت عنوان واحد "قريبا سيكون لنا وطن"، ولأن الطريق إلى الحرية أطول من الطريق إلى الثورة، ولأن الطريق الى الوطن الذى ينعم فيه الإنسان بالعدل والمساواة والتحرر الاجتماعى، لايزال شاقا وطويلا ربما يومئ هذا االمعنى إلى ما رسمته فى بعض الأعمال كاللوحتين اللتين أشارك بهما فى المعرض المقام بقاعة "المريخية" بدولة

قطر، وبدعوة نبيلة من المشرفين عن المعرض.. لوحتان لا تعبّران عن الفرحة العارمة فى الشوارع والميادين الليبية، ولكنهما توحيان وتشيران إلى تذكر العذاب والسلوى لمعاناة الليبيين؛ شيبًا وشبابًا، رجالاً ونساءً وأطفالاً.

حاولت اختزال ما لا يمكن اختزاله من عذابات، واستحضار آلامهم وآمالهم وهم يرزحون تحت نير الطغيان؛ يقاومون العسف والجور، ويصنعون مستقبلهم الذى كان غامضًا ومجهولاً، متطلعين إلى شمسهم- وطنهم ليبيا- التى قد تغرب شمسها، لكن سرعان ما تُشرق من جديد..

تجدنى أحاول أن أمزج بين أقنعة أفريقية مجهولة، ورسومات خارجة من كهوف تدرارات أكاكوس، إلى جانب الأسطح الخشنة فى رسوماتى المسماة "سراب الرمل"، كأنى أحاول الابتعاد عن لغتى القديمة دونما جدوى، كأنى أحاول الانفلات من لوحات "الأقنعة" و"كهفيات الحبر والشمع" و"لوبيات".. أظن أن المسألة تحتاج إلى تجارب جديدة، وسفر آخر، ورئات أخرى وأفق مفتوح؛ لذلك حاولت ألا أقف عند الرصد رصد العلاقة ما بين الجزء والكل، ما بين القديم والجديد، ما بين الواقع والخيال. بل جرّبت أن أعقد مزاوجة تتحرك بين طرفين مختلفين: ثقيل، خفيف. تجريد، تشخيص.

لوحتى سيرة ذاتية لا تستدعي خرافة ما، ولا تذهب إليها حيثما تكون، بل تحاول أن تخلق ذاكرتها البصرية؛ عن طريق اللعب على مستويين: مستوى الرؤية الذى يتبنّى الحذف والمحو والنسيان. ومستوى البديهة الذى يتبنّى الاختراق الى الداخل، الاختراق النّزق لحاجز سكونية العقل، وصرامة المنطق.

كان الفشل حليفي فى كثير من الأعمال، وصادفت نجاحًا ولياقة فنية فى بعض منها. ستظل تجربتى المتواضعة، هى منفاي الاختيارى، وثورتى الخاصة لمعانقة الزمن الآتى رفضًا للاستعباد. وسيظل فعل التحرر متجددًا لأنّ القيود والعوائق الموروثة أوسع من مفهوم السلطة والمؤسسة. وسيظل السؤال الذى يشير الى استكناه علاقة الفن بالواقع الطبيعى والسياسى والاجتماعى والتاريخى قائمًا؛ لأنه يستدعى مناخًا عامًا لا ينفصل فيه البحث فى وحدة الشىء المرئى، وعلاقة الكل بالجزء، وصياغات العناصر الفنية عن البحث فى حرية الفنان، وعلاقاته ككائن اجتماعى

بالسلطات العامة: النقاد- تجار الفن.. وقبل ذلك وبعده صلة الفنان بالمتلقي والجمهور. وستظل الصورة أخطر فى تأثيرها على شخصية الإنسان وثقافته، وأعمق مما يتصور رجالات التربية، والمشتغلون بعلم النفس، والسياسيون.

اللوحة، فى شتى تحولاتها، لا تستمد قيمتها من كونها جميلة شكلاً، أو عميقة موضوعًا، إنما تستمد قيمتها من ذلك المخزون المعرفى، والأرشيف النفسى الممزوجيْن بالتقنية. قيمة فنية لا يمكن الوصول إليها بواسطة ما عداها. ولكن كيف يتمثّل الفنان مصادره البصرية، ويجعلها تمر من فلتر الروح، وتفك شفرة الإحساس، وتعيد إنتاج الإدراك؟ ليس لدى إجابات خارج العمل الفني.





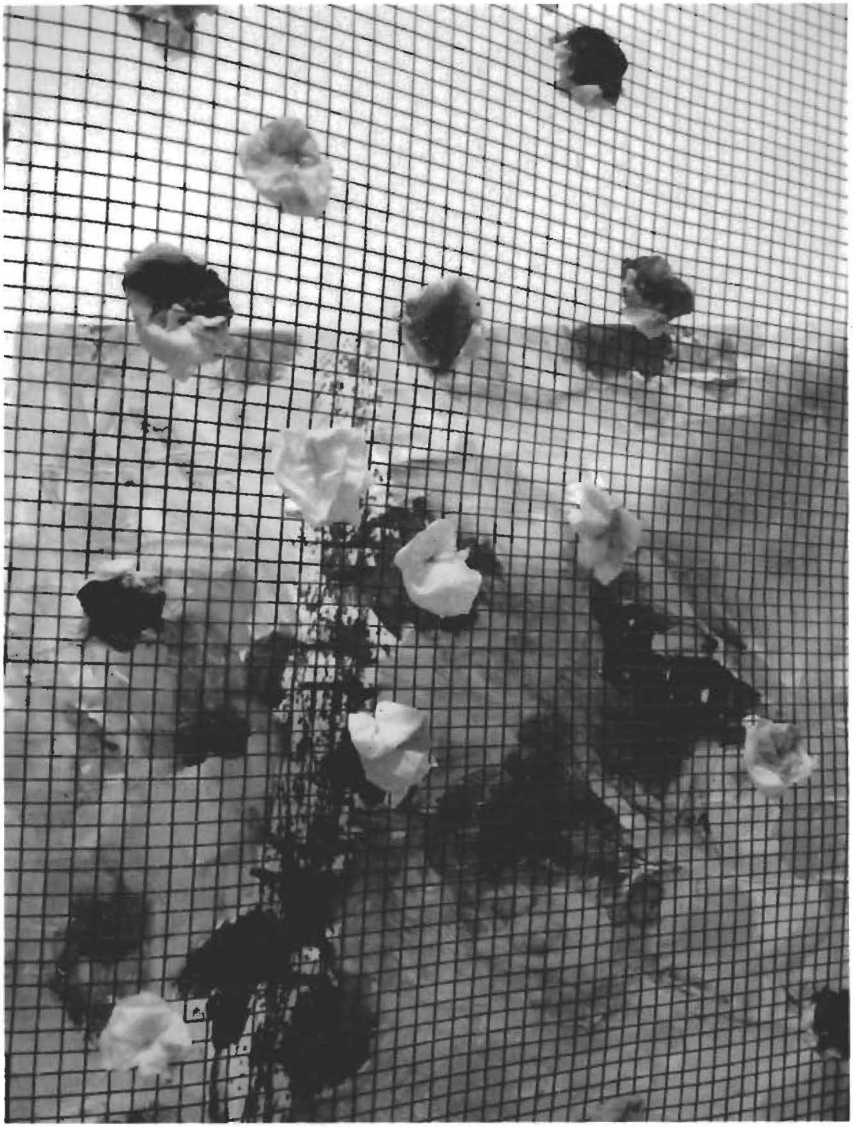


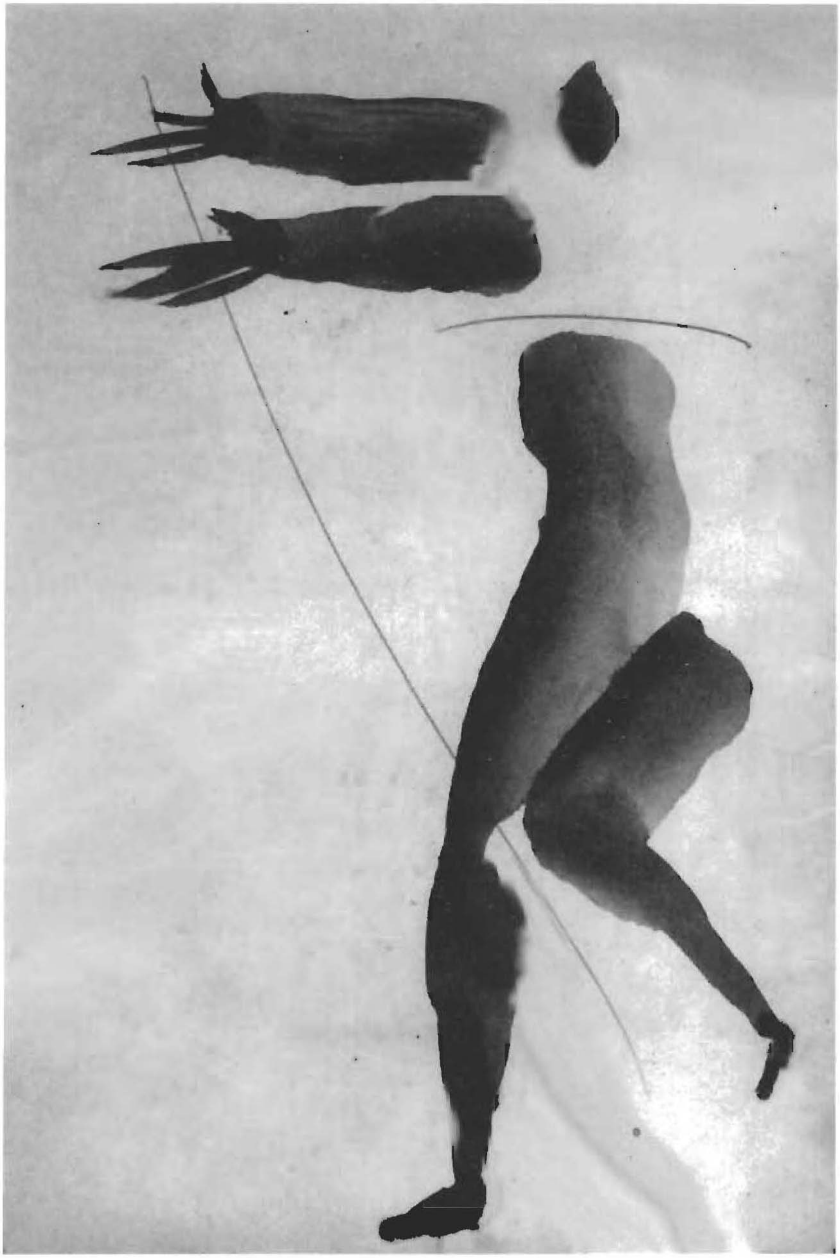


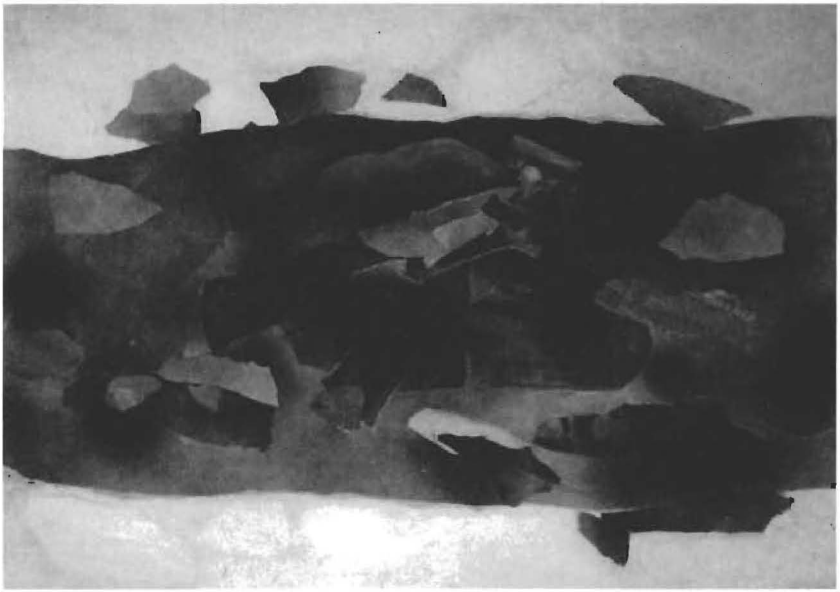

2013

























مدونة ثورة فبراير

ذاكرة هذا العدد الجديد من مجلة "عراجين: أوراق في الثقافة الليبية"، المخصص لقراءة مسارات ومآلات ثورة 17 فبراير 2011، ننشر فيها المدونات الرئيسية لهذه الثورة:

1- بيان انتصار ثورة فبراير.

2- بيان تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في 2 مارس 2011.

3- الإعلان الدستوري وتعديلاته في 3/ 8/ 2011.

4- بيان إعلان التحرير.

ولكل واحدة من هذه المدونات مفارقاتها السياسية التي رافقت صدورها، وتثير التساؤلات عن طبيعة المطبخ السياسي للثورة وأدوار اللاعبين، وهنا نوجه إلى أهمية دراستها وبحث أبعادها المختلفة كجزء مهم من الذاكرة السياسية الليبية. وحول أهمية مثل هذه الوثائق وغيرها تبادر "عراجين" بالدعوة إلى إنشاء مركز بحثي وطني، تكون مهمته جمع وتوثيق كل ما يتعلق بثورة 17 فبراير 2011 من بيانات وشهادات ومطبوعات ووثائق وغيرها سواء في الداخل أو الخارج، وهو الهدف الذي ستستمر المجلة في الاهتمام به والعمل على إبرازه، وتسجيله في ذاكرة أعدادها القادمة.

(1)

بيان انتصار ثورة 17 فبراير المباركة

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الدماء الطاهرة الزكية لشهداء الثورة الليبية التي فجرها شبابنا البواسل سلميًا، في جميع مدن وقرى وواحات ليبيا العزيزة، وانضمت إليها مختلف فئات وشرائح المجتمع، وأسقطت الدكتاتورية بكل أدواتها ولجانها.

وبالنظر لما قام به هذا النظام من إطلاق النار بكافة أنواع الأسلحة، واستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين العزل المسالمين من أبناء الشعب الليبي، واستخدام فرق الموت من المرتزقة الأجانب لقمع هذا الشعب، ونظرًا للجرائم الوحشية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحرياته، ولكافة الأعراف والمواثيق الوطنية والدولية؛ عليه نعلن:

1. بناء دولة ليبيا الموحدة الحرة المدنية كاملة السيادة.

2. وضع دستور يستمد شرعيته من إرادة الشعب وثورة 17 فبراير المظفرة، ومستندا على احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وبناء المؤسسات الوطنية على أسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية، والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.

3. التأكيد على وحدة الشعب الليبي والتراب الوطني وتماسك نسيجه الاجتماعي.

4. احترام كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية أسوة بأعضاء المجتمع الدولي.

5. حماية وصون أرواح وممتلكات كل المتواجدين على أرض ليبيا من مواطنين وأجانب.

إن هذا الإعلان يعبر عن روح ثورة 17 فبراير الساعية لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس الشرعية والقانون والمؤسسات المستلهمة من نضال الشعب الليبي البطل عبر تاريخه وما يقره بإرادته الحرة.

وفى الوقت ذاته نهيب بكافة الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات حقوق الإنسان لأداء واجبها الإنساني لإيقاف المجزرة وجرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها فلول النظام المنهار ضد أبناء وبنات وأطفال شعبنا الباسل الأعزل في عاصمتنا طرابلس وباقي مدننا وقرانا.

وإذ نعلن هذا البيان إعلانا لانتصار ثورة 17 فبراير الشبابية، وقطعا للطريق على الانتهازيين والانقلابيين فإننا نتطلع إلى قرب تحرر عاصمتنا من ربقة الطغيان.

نقلا عن صحيفة ليبيا الحرة الصادرة في بنغازي- العدد الأول 24 فبراير2011

(2)
إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

تأكيدًا لسيادة الشعب الليبى على كامل إقليمة البري والبحري والجوي، واستجابة لمطالب الشعب الليبى وتحقيقًا لإرادتة الحرة التى صنعت ثورة السابع عشر من فبراير، وحفاظًا على وحدة الشعب و الوطن. تقرر تشكيل مجلس وطنى يسمى "المجلس الوطنى الانتقالى المؤقت" يكون الممثل الشرعى الوحيد للشعب الليبي.

مادة-1

مهام المجلس

1- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

2- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

3-تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

4- الاشراف على المجلس العسكرى بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطنى الليبى فى الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.

5- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، يُطرح

للاستفتاء الشعبي، على أن يستمد الدستور الجديد شرعيته من إرادة الشعب وثورة 17 فبراير المظفرة، وعلى احترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات العامة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وبناء المؤسسات الوطنية على أسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية والتداول السلمى الديمقراطى للسطلة وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.

6- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لاجراء انتخابات حرة

7- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية وتمثيل الشعب الليبى أمامها.

مادة- 2

هيكيلة المجلس

1- يتكون المجلس من ثلاثين عضوا يمثلون كافة مناطق ليبيا، وكل شرائح الشعب الليبى على ألا تقل عضوية الشباب فيه عن 5 أعضاء.

2- يختار المجلس من بين أعضائه رئيسا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية.

مادة- 3

مقر المجلس

المقر الدائم للمجلس طرابلس العاصمة، على أن يتخذ مقر مؤقت له بمدينة بنغازي.

مادة- 4

للمجلس تحديد آلية اجتماعاتة الدورية والطارئة واتخاذ قرارته بما يخدم مصلحة الشعب الليبى بما لا يخالف مطالب الشعب التى أعلن سقفها فى ثورة 17 فبراير، بإسقاط نظام القذافى وإقامة الدولة المدنية الدستورية الديموقراطية .

مادة- 5

بناءً على التوافق بين المجالس البلدية فى مختلف المناطق المحررة على اختيار السيد مصطفى عبد الجليل رئيسًا للمجلس الوطنى الانتقالى المؤقت والسيد عبد الحفيظ عبد القادر غوقة نائبا له وناطقا رسميا باسم المجلس.

عاشت ليبيا حرة موحدة

المجد لشهداء ثورة 17 فبراير

ليبيا الحرة، فى 2 مارس 2011

ثوار 17 فبراير

(3)

الإعلان الدستوري

المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

بسم الله الرحمن الرحيم

إيماناً بثورة السّابع عشر من فبراير 2011م الموافق 14/ربيع الأول/ 1432 هجرى، التي قادها الشّعب الليبي في شتى ربوع بلاده، ووفاءً لأرواح شُهداء هذه الثّورة المباركة، الذين ضحُوا بحياتهم من أجل الحُرية، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحُقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار.

واستناداً إلى شرعية هذه الثورة، واستجابة لرغبة الشّعب الليبي وتطلعاته إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التّعددية السياسية ودولة المُؤسسات، وتطلعاً إلى مُجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعِلم والثّقافة، ويحقق الرفاهية والرعاية الصّحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصّاعدة على الرُوح الإسلامية وحُب الخير والوطن.

وانطلاقاً نحو مُجتمع المواطنة والعدالة والمُساواة والازدهار والتقدم والرخاء،

الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحُكم الفرد، وإلى أن يتم التصديق على الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام، فقد رأي المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أن يصدر هذا الإعلان الدستوري، ليكون أساساً للحُكم في المرحلة الانتقالية.

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (1)

ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي.

مادة (2)

يُعين شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون.

مادة (3)

يكون العَلم الوطني وفقاً للشكل والأبعاد الآتية:

طُوله ضعف عرضه، ويُقسم إلى ثلاثة ألوان متوازية: أعلاها الأحمر، فالأسود، فالأخضر، على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين، وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض اللون، بين طرفيه كوكب أبيض خُماسي الأشعة.

مادة (4)

تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة.

مادة (5)

الأسرة هي الركن الأساسي للمُجتمع، وهي في حمى الدولة، وتحمي الدولة الزواج وتُشجع عليه، وتكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

مادة (6)

الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري.

الباب الثاني

الحقوق والحُريات العامة

مادة (7)

تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة الله في الأرض.

مادة (8)

تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوي المعيشي اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة.

مادة (9)

يجب على كل مواطن الدفاع عن الوطن، والحفاظ علي الوحدة الوطنية، وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري الديمقراطي، والتمسك بالقيم المدنية ومكافحة

النعرات الجهوية والعشائرية والعصبية القبلية.

مادة (10)

تكفل الدولة حق اللجوء بمقتضى القانون، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

مادة (11)

للمساكن والعقارات الخاصة حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون وبالكيفية المبينة فيه، ورعاية حرمة الأموال العامة والخاصة واجب على كل مواطن.

مادة (12)

لحياة المُواطنين الخاصة حُرمة يحميها القانون، ولا يجوز للدولة التجسس عليها إلا بإذن قضائي وفقاً لأحكام القانون.

مادة (13)

للمُراسلات والمُحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حُرمتها وسريتها، وهما مكفولتان، ولا تجوز مُصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي، ولمدة مُحددة، ووفقاً لأحكام القانون.

مادة (14)

تضمن الدولة حرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون.

مادة (15)

تكفل الدولة حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر مُنظمات المُجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مُخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة ووحدة التراب الوطني.

مراجع

مادة (16)

الملكية الخاصة مصونة، ولا يُمنع المالك من التصرف في ملكه، إلا في حدود القانون.

الباب الثالث

نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية

مادة (17)

المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلي سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية، وسلامة التراب الوطني، وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية.

مادة (18)

* يتكون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت من ممثلين عن المجالس المحلية، ويُراعى في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثلها، وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية، ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس.

* ينتخب المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رئيساً له ونائباً أولَ وثانياً، وإذا خلا أيٌّ من هذه المناصب يختار المجلس من يحل محله. ويكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية النسبية للحاضرين، فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية، اختير الذي يرجحه الرئيس.

مادة (19)

يؤدي رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت اليمين القانونية أمام المجلس، كما

يؤدي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت اليمين القانونية أمام رئيس المجلس بالصيغة التالية:

"أقسم بالله العظيم أن أودي مهام عملي بكل أمانة وإخلاص، وأن أظل مخلصاً لأهداف ثورة السابع عشر من فبراير، وأن أحترم الإعلان الدستوري واللوائح الداخلية للمجلس، وأن أرعى مصالح الشعب الليبي رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال ليبيا وأمنها ووحدة أراضيها".

مادة (20)

يكون للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت لائحة، تنظم أسلوب العمل فيه، وكيفية مُمارسة وظائفه.

مادة (21)

لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وتولي الوظائف العامة، وكذلك الجمع بين عضوية المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وعضوية المجلس المحلي. ولا يجوز للعضو أن يُعين في مجلس إدارة شركة، أو أن يُسهم في التزامات تعقدها الحُكومة أو إحدى المُؤسسات العامة. كما لا يجوز للعضو أو زوجه أو أبنائه، أثناء مدة عضويته، أن يشتري أو يستأجر شيئاً من ممتلكات الدولة، أو أن يُؤجرها أو يبيعها شيئاً من ممتلكاته، أو أن يُقايضها عليها، أو أن يُبرم مع الدولة عقداً بوصفه مُلتزماً أو مورّداً أو مُقاولاً.

مادة (22)

لا يجوز إسقاط عضوية عضو المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، إلا إذا فقد أحد شروط العضوية، أو أخلّ بواجبات عضويته. ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بأغلبية ثلثي أعضائه. وتنتهي العضوية بالوفاة أو قبول الاستقالة من قِبل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، أو فقد الأهلية، أو فقد القُدرة على أداء الواجب. وفي حالة إسقاط العُضوية أو انتهائها يتولى المجلس المحلي المعني اختيار من يحل محل العُضو الذي أسقطت أو انتهت عضويته.

مادة (23)

مقر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت مدينة طرابلس، وله أن يتخذ مقراً مؤقتاً بمدينة بنغازي، ويجوز له، بناء على طلب أغلبية أعضائه، عقد اجتماعاته في مكان آخر.

مادة (24)

* يُعين المجلس الوطني الانتقالي المؤقت مكتبا تنفيذياً- أو حكومة مؤقتة-، يتكون من رئيس وعدد كاف من الأعضاء، لتسيير القطاعات المختلفة في البلاد. وللمجلس الوطني الانتقالي المؤقت الحق في إقالة رئيس المكتب التنفيذي- أو الحكومة المؤقتة- أو أي من أعضائه، على أن يصدر هذا القرار بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

* رئيس المكتب التنفيذي- أو الحكومة المؤقتة- وأعضاؤه مسئولون بالتضامن أمام المجلس الوطني الانتقالي المؤقت عن تنفيذ السياسة العامة للدولة، وفق ما يرسمه المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، كما يكون كل عضو مسئولا عن أعمال القطاع الذي يرأسه أمام المكتب التنفيذي- أو الحكومة المؤقتة.

مادة (25)

يؤدي رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي- أو الحكومة المؤقتة- اليمين القانونية بالصيغة المنصوص عليها في المادة (19) قبل مُباشرة أعمالهم، أمام رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت.

مادة (26)

يتولى المكتب التنفيذي- أو الحكومة المؤقتة- تنفيذ السياسة العامة للدولة، وفق ما يرسمه المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، كما يتولى إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة. ويتولى المكتب التنفيذي- أو الحكومة المؤقتة- تقديم مشروعات القوانين التي تُعرض على المجلس الوطني الانتقالي المؤقت للنظر فيها، واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.

مادة (27)

تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون.

مادة (28)

يُنشئ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ديواناً للمُحاسبة، يتولى الرقابة المالية على جميع الإيرادات والمصروفات وكافة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للدولة، والتأكد من حُسن استعمال هذه الأموال والمُحافظة عليها، ويرفع تقريراً دوريا عن ذلك لكلٍ من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت والمكتب التنفيذي– أو الحكومة المؤقتة.

مادة (29)

يتولى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت تعيين المُمثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج، بترشيح من الشؤون الخارجية، كما له الحق في إقالتهم وقبول استقالتهم، وله أيضاً قبول اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية. وللمجلس تفويض رئيسه في قبول اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

مادة (30)

* قبل التحرير يتم استكمال المجلس الوطني الانتقالي المؤقت حسب ما أقره المجلس، ويبقي هو الذي يمثل أعلي سلطة في الدولة الليبية والمسئول عن إدارة البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

* بعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلي مركزه الرئيس بطرابلس، ويشكل حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً، وخلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي:

1- إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

2- تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

3- الدعوة إلي انتخاب المؤتمر الوطني العام.

* يتم انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مائتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير.

* يتكون المؤتمر الوطني العام من مائتي عضو منتخب، من كل أبناء الشعب

الليبي، وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام.

*** يُحَل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام، ويتولى أكبر الأعضاء سناً رئاسة الجلسة، ويتولى أصغر الأعضاء سناً أعمال مقرر الجلسة. و يتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه بالاقتراع السري المباشر بالأغلبية النسبية، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلي حين تشكيل حكومة مؤقتة.**

*** يقوم المؤتمر الوطني العام في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من أول اجتماع له، بالآتي:**

1- تعيين رئيس للوزراء، يقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته، علي أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة، وكذلك يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية.

2- اختيار هيئه تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تسمي الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، علي أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من انعقاد اجتماعها الأول.

* يعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويطرح للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا)، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده من قبل المؤتمر، فإذا وافق الشعب الليبي علي الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين، تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره دستور البلاد، ويعتمده المؤتمر الوطني العام. إذا لم يوافق الشعب الليبي على الدستور، تُكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

* يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور خلال ثلاثين يوماً.

* تجري الانتخابات العامة، خلال مائة وثمانين يوما من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك، ويشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إعداد كل متطلبات إجراء العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية شفافة.

* تتولي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (والتي يعاد تشكيلها من قبل المؤتمر الوطني العام) إجراء الانتخابات العامة تحت إشراف القضاء الوطني وبمراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

* يُصادق المؤتمر الوطني العام على النتائج ويعلنها، وتدعى السلطة التشريعية للانعقاد في مدة لا تزيد على ثلاثين يومًا. وفي أول جلسة لها يتم حل المؤتمر الوطني العام، وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها.

* بانعقاد الجلسة الأولي للسلطة التشريعية تعتبر الحكومة المؤقتة حكومة تسيير أعمال إلي حين اعتماد الحكومة الدائمة وفقاً للدستور.

الباب الرابع

الضمانات القضائية

مادة (31)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة، تكفل له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه، ولكل مواطن الحق في اللجوء إلى القضاء وفقاً للقانون.

مادة (32)

* السُلطة القضائية مُستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، والقُضاة مُستقلون لا سُلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والضمير.

* يُحظر إنشاء محاكم استثنائية.

مادة (33)

* التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مُواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المُتقاضين، وسُرعة الفصل في القضايا.

* يُحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار إداري من رقابة القضاء.

عراجيم

الباب الخامس

أحكام ختامية

مادة (34)

تُلغى الوثائق والقوانين ذات الطبيعة الدُستورية المعمول بها قبل العمل بهذا الإعلان.

مادة (35)

يستمر العمل بجميع الأحكام المُقررة في التّشريعات القائمة، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان إلى أن يصدر ما يُعدلها أو يُلغيها. وكل إشارة في هذه التشريعات إلى ما سُمِّي بـ (المؤتمرات الشعبية) أو (مؤتمر الشعب العام) تعتبر إشارة إلى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أو المؤتمر الوطني العام، وكل إشارة إلى ما سُمِّي بـ (اللجنة الشعبية العامة) أو (اللجان الشعبية) تعتبر إشارة إلى المكتب التنفيذي أو أعضاء المكتب التنفيذي أو الحكومة أو أعضاء الحكومة كل في حدود اختصاصه، وكل إشارة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) تعتبر إشارة إلى (ليبيا).

مادة (36)

لا يجوز إلغاء أو تعديل أي حُكم وارد بهذه الوثيقة إلا بحكم آخر صادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

مادة (37)

يُنشر هذا الإعلان بوسائل الإعلام المُختلفة، ويُعمل به من تاريخ نشره.

المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

بنغازي في 3 رمضان 1432 هجرية الموافق 3/ 2011/8 ميلادية

(4)
إعلان تحرير البلاد الليبيّة من دنس الطاغية

بسم اللهِ الرّحمنِ الرّحيم

(إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ4 وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ5).

الحمد لله منّ علينا بالفتح والتّمكين، ووَهبَنا النّصرَ المبين، والصّلاة والسّلامُ على خير خَلقِه، والدّال إلى طريقه، عَدّ العَدِّ، ومُنتهى الحدِّ، أمّا بعد:

نحن أبناءَ ليبيا الحبيبة، بِمُدنها العَصيّة، وقُراها الأبيّة، بصحرائها الشّاسعة، وجبالها الشّاهقة، وسواحلِها العابقة، بهُويّتها الإسلاميّةِ الشّامخةِ، وبلغاتِها وأعراقِها الرّاسخة، مَرْقَدِ الصّحابةِ، ومَنْبَتِ الأولياء، أرض الجهادِ والزّهّاد، نُعْلِمُ دُولَ العالم أجمع؛ عِرفاناً بشكرِ المولى وفضلِهِ، وتلبيةً لدماء الشّهداء، واستجابةً لدعاء الجرحى والأمّهات، وإظهاراً لجهاد الأبطال، وانطلاقاً ببدء العمل نحو صناديق الاختيار والشّفافيّة، ووفاءً بالتزاماتِنا الدّولية، نعلمهم أنّنا قد حرّرنا بلادنا الحبيبة ليبيا بمُدنِها وقُراها وسهولِها وجبالِها، صحرائِها وسمائِها من حكم الطّاغية وأوباشه بعد اثنتين وأربعين سنةً من القهر والظّلم، ومعايشةِ الاستبداد والألم، شُحِنت بهتك الأعراض، ونهبِ الأموال، وقتلِ الأبرياء، وهدمِ البيوت، وقمع الحرّياتِ، ونشرِ الأمراض، وتشييدِ السّجون، وتدنيس المُقدّسات، واللعبِ بالشّعائر، وطمْس أمجادِ أبناء ليبيا، ومحو مآثرهم ومفاخرهم، وتغييرِ أسماء مدنهم وقُراهم، وإخفاءِ هويّتِهم، وتزويرِ ثقافتِهم، وتشويهِ صورتهم، ثمّ العمل على سحقِهم ومحقِهم يمدّه ويمجّدُه ظلَمَةٌ سَفِلةٌ سينحت الشّعبُ الليبيُّ أسماءَهم في ذاكرته التي لا تنسى، وسِجلّاته التي لا تَبْلى. نعلن- بعون الله وتسديده ونصره وتأييده- الشّروعَ في تكوين دولةِ القانون الذي يتساوى في نُصوصه وشُخوصه كلُّ الليبيين، وتأسيسَ دولةِ الرّعاية الاجتماعيةِ والتّداول السِّلميّ على كراسيّ المسؤوليّة، وبناءَ دولةِ حريّة الرّأي والشّورى،

والصّحافة، والتّظاهر السّلميّ، وبدءَ دولةِ المحافظة على القِيم المستقرّة، والأخلاق المشتهرة، والعدل في توزيع الثّروة، وانطلاقَ دولةِ الدُّستور وتأسيس الأحزاب والجمعيّات، وحريةِ التنقّل والمِلكيّةِ والاتّصالات، ومساعدةِ المقهورينَ والمحتاجين، وإشراقَ دولةِ الجيش الوطنيّ الحرّ الذي ينصرُ الأمّة الليبيّة على عدوّها، ويحمي حدودَها، لا يهدر دماً بغير حقّ، ولا يدخلُ حرباً لإبادة عِرْق. نطمئن العالم باختلافِ أجناسِه وتعدُّد لغاتِه، وتنوّع معتقداتِه، أنّنا أصحابُ رصيدٍ أخلاقيّ لا ينفد، وأهلُ حضارة إليها نَستنِد، نُطمئنُهم من عاصمتنا الأبديّة طرابلس (كان يعتقد أنه سيقرأ من طرابلس)، عروس البحر، وقِبلةِ الكفاح والنّصر، أنّنا نفي بالعُهود والوعود، نصون الاتِفاقيّات الدّوليّة، ونحترم الأعرافَ والقيمَ الإنسانيّة، نقدِّسُ حقوقَ الإنسان، وحماية الكون، والرّفقَ بالحيوان، ونشاركُ في حفظ السّلام العالميّ، نكافحُ الإرهاب، ونحاربُ المرض ومآسي الفقر، وشذوذ الفِكر. حانَ لليبيا الحرّة، وآنَ لأبنائها أبناء ثورة 17 فبراير البرَرَة، أن يحيوا حياةَ العِز، ويدوسوا أيّام البُؤس والعَوَز، وينطلقوا بضمائر نقيّة، وسواعد فتيّة لبناء صرح العلم والنّماء والاستقرار، يعوّضون ما فاتهم من خير.. ينيرون دروباً تستضيء بالفضيلة، يكون فيها التّعاونُ لا التّناكرُ، والإخاءُ لا التّشاجرُ، غير ناسين دماءَ الشّهداء، وألمَ المصابين، ومصيرَ المفقودين، ومساندة الأشقاء، وعونَ الأصدقاءَ، وفضلَ اللحمة الوطنيّة وعظمتها، مردِّدين كلّ حين قول الله تعالى:(الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) عاشتِ ليبيا حرّةً بأبنائها، والحياةُ لشهدائها، والرّفاهيّة والأمان لقابل أيّامِها، واللعنة على من مات ضميرهُ وخان، وتاجرَ بمستقبل الأوطان.

المجلس الوطنيّ الانتقاليّ المؤقت

نصـــوص



قصـــائد (*)

❖ محمد الفقيه صالح

* بـلاد *

لنخيلها
سَعَفٌ يداعبُ مَلمسَ الزرقةِ..
ويدعُ في الريح السحابْ
وعروقُها
بهمومنا تختضُ
في حُمىّ الترابْ
أما جحيمُ هجيرها
فنخوضُ فيهِ
نروغُ منه إذا استحرّ



(*) من كتاب قصائد الد ل ، شعر : محمد لفقيه صالِ . يصدر قريبا عن دار الرو د – طرا س، ليبيو .

ونستجيرُ

بظلِّ فكرة..

* حتى وإنْ.. *

إلى مروان وأنداده

نَعَمْ..

يا ابْنَ حُلمي

أنتَ مَنْ ضربْتَ بعصاكَ الأرضَ

فاهتزّتْ تحتَ أقدام الطغاةِ وربَتْ عندَ التائقين

مِن أندادي

إلى فضاءِ قيلولةِ العُمر

أو مسائِهِ

تحتَ ظلالِ حريةٍ

حتى وإنْ كانتْ غير وارفة..

يتامى كُنّا

في مآدبهم..

وحيارَى صِرْنا

في صَخَبِ الكرنفالاتِ والأقنعة..



ومَا مِنْ سِقاءٍ

يُطفئُ غُلّةَ الصّادينْ

في وَقْدَةِ الهاجرة.

هلاّ سَمَحْتَ لي



أنْ أركَنَ إلى الصمتِ قليلا

أو كثيرا

كيْ لا يُرجَّ حصاي

سكينة البحيرة..

ولا يكدِّر رَمادي

سرابها النميرْ..

عساكَ تنعمُ بوهم

أو ببرعم حُلم

حتى وإنْ كان ينمو

في دوّامةِ الأضاليل والأتربة

على ساق نحيلة..

* كابوس *

ما كانَ يلمحُهُ سرابًا

مِنْ بعيد

قِيلَ بلْ هو نبعُ ماءْ

لكنه عند احتدام القيظِ

حين يريد بَلَّ صداه يَرْتَشِفُ الخواءْ

متطوحًا

في سافياتِ التيهِ

بين ضِرامِ غُلّتِهِ

وبين تراقص اللألاءْ

يمضي

يجرْجِرُ نفسَه في الريح يذرُوهُ انثلامُ الحُلم

قشًا أو هباءْ

الرُخُ باضَ جرادة و النبعُ أنكرَ ماءَه و تشاغَلَ الفينيقُ عن نَفض الرمادِ

وعن قيامتِهِ

بلقطِ الدودِ في أر ض خلاءْ.

* ديـــك *

في أعلى التلة

لا يوجدُ بيتٌ

أو حتى كوخ مهجور

بل ثمة ديكٌ مقرور

منتوفُ الريش

يصّعد للآفاق بشارتَه

بصياح أخرس.

* رؤيـــا *

بلا ظلٌ

ولا شجر

ولا طير يحط عليه..

بلا ماء

ولا صو ت

فقط



ضبٌ بلون الرّمل

في تيهِ الخلاء الشاسع

المملوء أصداء

فقط

رمم تآكل عظمها،

أبدٌ سحيقٌ،

صخرةٌ في ظل عزلتِها

تكلم نفسها.

* يخضور *

أيها اليخضور

الذي كنا نسميه الأمل

أنتَ لا تكتهل

فمتى اكتسحَ الشيب رأسك؟

وتسلل إلى عظامك

كل هذا الوهن؟

ما من لحظة

فارقتكَ فيها

إلا وهرعتُ إليك

لائذاً بك

من أحزاني

كما يلوذ رضيعٌ بثدي أمه.



عذنا

أيها الباسم الوسيم

ألا ترحلَ عنا

عُدنا

ألا تتركنا فرائسَ

لضباع اليأس.

الوردة في يدي

توشِك أن تذبل

وأبوابنا عطشَى

لدقاتِ يدك.

أتوسّل إليك

أن تدرك وطنًا تتناهشهُ الأنيابُ

وقياصرةُ الخرابِ

يتبادلون نخبَ افتراسِهِ

من حضيض عليائهم.

أتوسّل

أن تدركنا

قبل أن يصيرَ كلُّ طارقٍ غريمًا

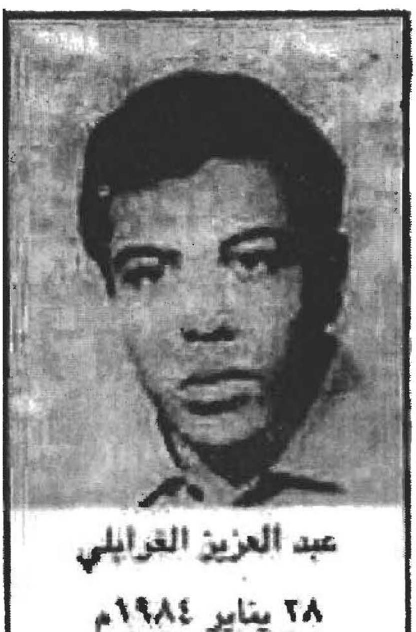
وكلُّ طائرةٍ ورقية

حِدأة تنقضُّ على دجاجاتِ العائلة..



مواعيد الاوراق الاولى

❖ عبد الرحمن الشرع



ابتدأت هذه القصيدة بلحظات بعد وصول خبر استشهاد المناضل عبد العزيز الغرابلي في شهر فبراير 1984 بعد أيام من استشهاده، لم أكن أرثي أخي و رفيق العمري في هذه القصيدة..و لكن حرقة الفراق دون وداع لوّنت مديحي له، كنت أفخر بأنه لم يكن لي وحدي بل كان أخا وفيا دافئا باسما متواضعا وحازما مع كل من عايشه.

لخرائب الفاشيست نغني،

والمديح لصاحبي

قتلوك.. كل الموت لا يجدي

فما ينهار لن تبقيهِ أعمدةُ الدعايةِ

إن ما ينهار لا يجديه قتلك

فاسترح فينًا نهاراً

واسترح حلمًا شجاعاً

واسترح فينا شجرْ

جبل على قلبي رحيلك يا احتفال العمر..

يا خبز العصافير، ويا أنشودة الفقراء

لو تبقى قليلا كي نتمّ نشيدنا ووداعنا

ابقَ رفيقي لا تسلمني إلى الزلزال

إن صهير فقدِكَ غاضبٌ

قلبي سينفجرُ

وإن استطعت الآن تأجيل انفجاري لحظة

قلبي سينصهرُ..

جبلٌ على قلبي رحيلُكِ

فاعذريني يا بلادي

إن هُزمت أمام دمعي لحظة

فلقد فقدت اليوم من نفسي سنيّ طفولتي وصباي

حين فجعت في عبد العزيزْ

***

جبل على قلبي رحيلك يا جبلْ

جبل هنا ينحلُّ في جسد البلاد مدائناً.. لا ينتهي

يبقى المدائنَ والجبلْ

جبل على قلبي رحيلك يا جبلْ

لو أن عاصفة تزحزح غاشيات الحزن عن عينيَّ

لو دكناء مزني تنتهي ماءً

لأوصلتُ السؤالَ إلى التي استولتْ عليك لنفسها

كيف اتفقنا يا بلادي في محبته اتقاداً صاخبًا!

و لم اختلفنا؟!

و لم تركتِ نزيفه ينهال؟!

كم طرقت أيادينا حديد السجن.

لانَ ولم تلِنْ هذي المدينة

كم صرخنا،، لم تجب غير السماء،

استنفرتْ رعداً، بكتْ مطراً

أقلبكِ من حجرْ؟!

ولصاحبي قلب أرقُّ من الندى في الحب

أقسى من لظى في الحرب

أفسح من مدى في النائبات

وقلبه سرُّ اتفاق العاشقات

وقلبه مرجٌ من الأطفال، والفقراء

كيف حملتَ هذا الحشد يا خلّي!!

لبسْتَ الأرضَ

قلبي لا يصدّق

إنها إغفاءة في الظُّهر، تصحو بعدها

لتعيد كل نشاطك اليوميّ

كان لقاؤنا سهلاً وعاديًا

وكان حوارنا حول الغد المأمول والأعراس ناريًا

وكان لبحرنا حلمٌ

وكان لحلمنا وترٌ وأجنحة

وكانَ.. وكانْ..

كان لصاحبي منذ الطفولة فسحة في القلبِ

سيَّجها بأغصان من النعناع والريحان

بعثر فوقها بعض الحصى واللون

عيني لن يهدهدها الكرى،

إلا إذا امتزج اللقاء مع الحوار ليذهبا في البحر

قلبي لن يكفَّ عن المديح لصاحبي،

إلا إذا التقيا معا

***

تستيقظ النار الغضوبة حينما يتخثر الشفق البعيد مشكّلاً كبداً

وينمو فاصلٌ كالسيف بين الموت والكلمات

أذهبُ في المدى المُخمَرِّ

تنهشني القبورُ

وكلما حدَّقتُ أبصِرها تذوبُ، وترتدي ليلا

تمهَّلْ.. إن لي كبدا سأقسمه على جسدين

يهوي الليلُ

يَرخي شعرَهُ الفحميَّ موتا مفجعا

***

بكت السماء،

ولم تُجِب هذي المدينة

هل نعاتبُها.. نخاصمُها

أم أنها في الليل مثلك ترتوي نزْفا بصمتٍ...

إنها يا صاحبي أيامُهم

لكنه في آخر الأيام يشتدُّ النزيفُ

وآخر الأيام مغبرةٌ، و يوم ماطرٌ يأتي

يسمَّي "صور" في الأرض التي احترقتْ

و"هوشي من" على الأرض التي انطلقتْ

وقبل الغيث يحتضن التراب بذورنا

إنّا لنَبلُغَ حد ذاك اليوم اشراقا

فمن يمضي ليزرع قلبه في الأرض

يترك وهجه ورؤاه

يترك جرحه فينا

وجرحك أخضر.. سيظل أخضر نازفاً حتى اللقاءْ

قولوا لمن وضعوا أمام عيوننا سدّاً

وخلف قلوبنا سدّاً لِيُخفوا شمسنا

الشمس تمضي في النزيف

وصاحبي يمضي

ويرهقني النشيدُ

الشمس تمضي في النزيف،

وصاحبي يمضي... يعودُ

الشمس تذهب في النزيفِ..

وهالتي في الليل هذا الصبر والصبّار

هذا العصر والإعصار

إن نزيفنا فجرٌ

سنحقن صبرنا في العصر

ندفع عصرنا في الفجر

تنهارُ السدودُ

الشمس تمضي في النزيفِ

وصاحبي يمضي... يعودُ

هاتوا سفائِنَكم إلى بحري

فبحري مُدرك عمق التلاطمِ في قلوبكُمو

وهاتوا دمعكم شُهُباً

وهاتوا عاتياتِ الريح والدخّان

هاتوا عنكبوت الموت

هاتوا سامِقات النخل..

عوسَج بلدتي

هاتوا المُغنّي..

حَشْرَجَاتِ الناي

هاتوا كل ما يطمو بأرواح يفيض وفاؤها نهراً لهذا الأخضر الزاويِّ

هذا الأخضر العربيِّ

هاتوا سِلالكم وجِراركم،

فقُطوف كرْمِ الرُّوح دانِيةْ

وإني أرتقي نجماً بهذا الحزن

أهبُطُ قطرةً

أنمو وأذبُل

أصطفي البركانَ والقيثارَ

أبكي مادحا خلّي، وأمدح باكياً

والنار تفتح بابها السرِّيَ في كبدي

وينسابُ الشهيدُ

هل يبتدي قلبي حديثَ العشبِ والهالاتِ

أم يرثى الذي انتثرت دفاتر حبه بين الدُجى والأرجوان حدائقاً وحرائقاً

يرثى الذي مرَّ ولم يدَع الغروبَ يمرُّ دون علامةٍ

أم أنني جُزُرٌ تموجُ مع المدى

جُزُرٌ بذاكرتي تَميدُ

***

ماذا أحدّث عنك يا عبد العزيزْ

ماذا أحدّث عنك؟

تأتيني الشّمولَ الفذّ

تغزوني التفاصيل الصغيرةَ

أنتهي متأرجحاً بين الشّمولِ وبين ومضات الشظايا

ويجيء سرب قطاك مقترباً إلى نبعي

فتُجْفِلُهُ الرّزايا

ما مرَّ طير فوق ساحتنا، وألقى ريشةً

إلا تلاشى الأصفر الزيتيُّ في عينيك

وانتحر الشحوب بوجهك الخمريِّ

وانتفضتْ زيارات القرنفل في الدّم

وتحلّق الأصحاب حول الصّوت

ثمة جملة شردتْ

أعذها رفرقاتِ الضحكة العذراء

ثمة زفرة تكوي فؤادك..

حلقك الدامي

وتلهب شوقك المشبوبَ للبحر،

وأمواج الصبايا

ظمئتْ عيونك من جفاف القبر؟

أعرفُ يا أخي

وتريد أن ينداح لونك في سكون الكون؟

كم لوَّنتَ..

كم غنيت..

كم حبقٍ زرعتَ

وكم حملت إلى الأحبة

كله باقٍ وصوتك لم يزل معنا

وموعدنا غدا في عيد ميلاد الحبيبة

والزيارةُ أقبلتْ

فمتى تفاجئنا وترجع بعد خلوتك القصيرة

- مثلما اعتدنا-

ونخرج بالهدايا

ما كنت تعدل بين نفسك والرفاق

فكل شيء ملكنا

وأراد أن يأتي الزمان بمثل ما تأتي

تمادى في العدالة

خصَّنا بالحزن جوهرة،

وخصَّك بالمنايا

أنت الخسارة

أعطنا صبرا كصبرك

والمنارة

أعطنا موتا كموتك

أنت لم تخسر سوى زنزانة الجلاد "بينيتو"

وما سكن الحشَى من حرقة زمنا

ولم تمض إلى ليل..

مضيتَ تصبُّ في نهر التحرر والضحايا.



من لوحات عبد *العزيز* الغرابلي في السجن



أين نقلوا "سلام".. والسلام

❖ محمد عقيلة العمامي

(1)

"أنا أعرف أن (جواني) ليس كاثوليكيا! صحيح أنه طلياني، وأنه توسكاني من صرّة إيطاليا، ولكنه ليس كاثوليكيا؛ على الرغم من حلفه الكثير بالسيد المسيح، وبأمه المباركة السيدة العذراء. اتعرف كيف تأكدت من ذلك؟ حسنا، لأني أعرف أن زوجته (إيريني) دفنت في جبانة حارة اليهود، وليس في جبانة النصارى في المنصورة! مقبرة الحارة كانت عند سوق الثلاث القديم، مكان برج الفاتح وهي لليهود وليست للنصارى"، واستطرد فتحي:" صحيح أنه حكى لي، اكثر من مرة، أنه طهى في مناسبة خاصة وجبة سباجتي بالجندوفلي المشوح في صلصة الثوم والليمون لأحد سكرتيري البابا في شقة غير بعيدة عن مبني الفاتيكان. كان كردينال، وقد أهداه زجاجة نبيذ معتق من دن الفاتيكان الرسمي. وقد باركه أكثر من مرة بسبب تلك الوجبة! وقصة الجندوفلي والكردينال سمعتها منه بعدد المرات التي وجدته فيها سكرانا في مطبخ مطعمه، الذي تعرف أنه في سوق الترك من جهة اليمين. كان (جواني) يجيد طهي الحرايمي، وأطباق الفاصوليا سواء أكانت بالكوارع، أو الخنافر، أو بكرشة البقر.. هو في الواقع من علمني كسر حموضة صلصة الطماطم

بإضافه مكعبات من القرع خصوصا العسلي"، كان يقول دائما:"البكيوا الحمراء الليبية.. الناضجة جدا أفضل بكثير من ملعقة السكر!".

أنا أعرف أن كل ما قاله فتحي عن مهارة جواني في الطهي صحيح، ولكنه لم يشر إلى مهارته في إعداد وطهي (البوريك) مقرمش الحواف سواء أكان بالبيض أو بالتن، أو حتى البطاطا. كان سره في خلطة البهارات مع الثوم، ودقة توقيت رفعه من الزيت، الذي لا يتركه ابدا حتى يحترق، لهذه الأسباب كان شباب طرابلس يتزاحمون أمام باب مطعمه عند المغرب من أجل البوريك.

(2)

ما زلت أذكر يوم اقترب مني فتحي متبسما، وقدم لي نفسه، مشيرا إلى أننا التقينا في بنغازي في بيت عمه، وسحب كرسيا وجلس بجواري يحدثني بود بالغ عن اعجابه الشديد ببنغازي، وأنه يتمنى أن يعيش فيها يوما ما. واصر أن نتناول وجبة غداء اليوم التالي في بيته، وصرنا أصدقاء، لأنه ببساطة من تلك الشخصيات المتبسمة الودودة، التي تحس بصدقها سريعا، فتنساب روحها نحو روحك وتشعر وكأنك تعرفة منذ طفولتك. هكذا كان فتحي. وصرنا نلتقي عند جواني، ولم يطل الأمر حتى صار صديقا محببا لجواني، خصوصا وانهما متفقان على أن نبيذ (الكيانتي) هو الأفضل. الخمور لم يكن تداولها ممنوعا في طرابلس، مثلما كانت في بنغازي، وأنواعها متوفرة تباع في الحانات جنبا إلى جنب دكاكين الشاهي، وتباع أيضا في محلات البقالة الكبيرة. طرابلس كانت حتى ستينيات القرن الماضي أقرب إلى مدينة إيطالية منها إلى ليبية، خصوصا بامتداد شوارعها الرئيسية.

كانت أطباق مطعم جواني هي المفضلة لدي، بل صار المكان الوحيد الذي اتناول فيه وجباتي كلما كُنت في طرابلس. تعود علاقتي بجواني لأكثر من سبع سنوات قبل أن يطرده القذافي مع بقية الطليان من طرابلس سنة 1970م. ففي سنة 1963م، بعدما لم يعد والدي (سي عقيله) قادر على إدارة مقهاه، قررنا ـ أنا وهو ـ أن نشتري لعبة (جتوني) التي لم يكن منها سوى ثلاثة في بنغازي: واحدة بالمقهى الرياضي وأخرى بنادي الهلال، ورابعة بالنادي الأهلي. والواقع أن سفرتي إلى طرابلس لشراء هذه اللعبة، كانت هي المرة الأولى التي أبتعد فيها عن بنغازي.

لقد سافرت بحافلة الشركة البرقاوية، وقد اجلسني السائق المرحوم (سعيد البزوطي) الذي كان من سكان شارعنا، بالكرسي الكائن خلفه تماما، بجوار سيدة أيطالية، تتحدث العربية بطلاقة وبلهجة طرابلسية، فهي مولودة في باب بحر، وكانت في زيارة لأختها، التي كانت تسكن في ميدان البلدية. ظللتُ ودودا، خدوما معها طوال الرحلة، وكنت ابتاع لها ما تريده من شاي او قهوة، حتى أنني سددتُ عنها ثمن رغيف خبز تنور اشتريته من أمام مقهى قمينس، ولكنها اتفقت معي على تسديد ما تطلبه وأيضا ما قد اطلبه أنا أيضا! قد يكون عمري حينها 16 سنه، أما هي فلعلها قريبة من الأربعين عاما. والرحلة طويلة تتواصل لأكثر من عشرين ساعة. حدثتها عن نفسي، وعن سبب زيارتي لطرابلس، ولما عرفت أنها زيارتي الأولى، أكدت لي أن لقريبتها فندق نظيف، اسمه (ستوريا) سوف تتحصل لي منها على سعر مخفض، ولكن ما فرحني أكثر، هو معرفتها للطلياني الذي يبيع هذه الألعاب:

-" محله في شارع باندونج الملاصق للكاتدرائية الكبيرة في (بيتسا كاتدرالي)، سوف أخذك إليه.. وأحصل لك على تخفيض أيضا".

وهكذا صارت السنيورة (إيريني) صديقتي قبل زوجها جواني، وتواصلت علاقتنا، فلقد تكررت زياراتي إلى طرابلس لشراء مزيدا من الألعاب، وقطع غيارها، خصوصا بعدما تعرفت على فتحي الذي فتح لي أبواب طرابلس وخباياها! وتوفيت (إيريني) ودفنت في طرابلس ولم يترك فتحي جواني طوال محنته، بسبب الحزن الشديد الذي غمره على فراقها.

(3)

خيل لي أن جواني سيموت، وعلى الأقل سوف يفقد عقله بعدما وصله أخطار بترحيله من طرابلس:

-"أنا لم اغادر طرابلس منذ ميلادي! أنا لا أعرف وطنا لي غير ليبيا. ماذا أفعل في إيطاليا؟ لا أعرف أحد هناك.. (ماما ميا.. ديزا سترو) "هكذا كان يهذي طوال الوقت، مرددا:"ثم من سيزور قبر إيريني بعد رحيلي.. (ديو بونو ايوتا مي)".

لم يعره أحد اهتماما لتوسلاته.. ولم يتمكن أحد من التوسط له، إلى أن سرقه الوقت، ولم يعد بمقدوره أن يتصرف في المطعم وأثاث بيته، ولذلك قرر أن يتولى

فتحي بيع اشيائه ويحول قيمتها له، وقد نصحه فتحي ألا يتعجل في البيع، لأن الكثير من أملاك الطليان وحوانيتهم معروضة للبيع، وبسبب الظروف بُخست الأسعار، وأتفق معه جواني وسلمه المطعم بموجب عقد مبايعة، وهكذا واصل المطعم عمله كالمعتاد، وتولي مرسال الشوشان، إدارة المطبخ، الذي تعلم فيه فنون الطبخ من جواني، فيما صار فتحي المدير الفعلي، واستمر بأمانة شديدة يحيل إلى جواني حقه أول بأول مع بداية كل شهر، أما اثاثه فقد بيع بالكامل واحاله إليه وتوثقت العلاقة بينهما، وتواصلت لأكثر من سبع سنوات. فعندما تفاقمت تداعيات مشاكل الخدمة العسكرية، خصوصا مع تورط ليبيا في حروبها الأفريقية، قرر فتحي الهجرة، واتفق على بيع المطعم مع جواني، وبالفعل باع المطعم وسلم قيمته لجواني وهو في طريقه إلى أمريكا.

-" سوف الحق بك.. تأكد من ذلك. يقولون أن أمريكا افضل بكثير من العيش هنا.. صدقني لم اطق روما أبدا ولولا صداقتي لبعض القساوسة، الذين عرفني عليهم قداسة الكردينال، وصرت طباخهم المتميز لغادرت روما من زمان.. تصور أنهم يُصلون على روح إيريني كل يوم!!"، كذلك قال جواني لفتحي وهو يودعه في المطار، وبالفعل بعد ستة أشهر لحق به.

(4)

كان فتحي قد تعلم صنعة المطاعم، فافتتح مطعما صغيرا هناك، ولكن له نكهة أطباقا جديدة خصوصا لأولئك الذين يحبون الأكل الليبي! صار جواني يقضى مع فتحي معظم وقته، وقد اقترح فتحي عليه أن يشاركه، ولكن جواني صار يفضل أن يعيش بقية أيامه متقاعدا مؤكدا له أن طلباته بسيطة، وكل ما يتمناه أن يلحق ايريني بسلام!. وظل جواني يقضي مع فتحي معظم يومه، سواء في المطعم، أو في بيت احدهما، مواصلين استمتاعهما بالكيانتي. إلى أن توفي جواني فجأة سنة 2011م. وقد رأيت فتحي أواخر السنة نفسها. كان حينها حزينا للغاية:

-"إنها عشرة يا صديقي.. أنا لم احس أبدا أن جواني ليس من ديني او ملتي، أراه كأنه أخي، كان يحس بي بدرجة عجيبة يعرف إن كنت سعيدا أو مهموما.. كان باختصار شديد كتوأم روحي.. انت لا تتصور الفراغ الذي خلفه رحيله؟ ولا أظن

أنك تتصور حالتي بعدما استدعاني محام كان صديقا مشتركا بيني وبين جواني.. "ارتسمت على وجه فتحي ابتسامة حزينة، وكادت دموعه ان تنهمر، وهو يخبرني أن المحامي أفاده بوصية جواني: ممتلكاته كلها.. بيته، سيارته، وبضعة اسهم وقيمة مالية.. كانت في مجملها حوالي مليون دولار أوصى بها لفتحي دون سواه! وغمر فتحي حزن جليل قبل أن ينظر إلى قائلا:

"جوني، يا صديقي، لم يكن كاثوليكيا.. ولم يكن يهوديا، وأكيد ليس بمسلم.. جوني إنسان حقيقي.. فقط إنسان! أتعرف ما الذي طلبه أيضا في وصيته.. أن أتزوج طرابلسية، إن قررت الزواج، وأعود إلى طرابلس، إن استقر حالها، وعندما تنجب لي أطفالاً.. تمنّى أن آخذهم إلى المقبرة، ولو لمرة واحدة لزيارة قبر (إيريني)!"، واستطرد:" مسكين جواني لا يعرف أن الجبّانة أزيلت، وشيدوا فوقها برج الفاتح!". ثم صمت برهة قبل أن يتمتم:" إيريني.. إيريني! أتعرف أن معنى إيريني هو السلام؟". هززت رأسي، متمتما:

-" نعم.. نعم أعرف.. أعرف!".



على أصوات القذائف

❖ عمر أبو القاسم الككلي

كتبت هذه الشذرات في الفترة من 8/5 إلى 20/ 9/ 2014 أثناء اشتداد القتال في بعض المناطق القريبة من طرابلس.

على أصوات القذائف، أقرأ:

"التفكير الدلالي عند المعتزلة"

*

كيف أميز أصوات القذائف الواردة، عن أصوات القذائف الصادرة؟

*

أقرأ عن المجاز، وعلى أصوات القذائف أدرك:

الخراب هو الحقيقة،

الانتصار هو المجاز.

*

على أصوات القذائف أتناول"توستا" بالجبنة،
وأشرب جعة مثلجة (لا كحول فيها).

*

في ثمالة الليل، بعد توقف القصف،
أقف في الشرفة،
ومن بين أنقاض الهدوء،
تناهى إليّ صياح ديكة.

*

انفجار هزّ نافذتي،
أطللت جزعا:
حمائم على صحون استقبال البث،
وأطفال يلعبون.

*

"لكل منفى طرابلس أرجو وضع كمامات على الأنف مبلولة بالماء لتعمل على تنقية الهواء الداخل للصدر مع تغييرها كل شوية، ولو مش متوفر الكمامات ممكن الاستعانه بقطعة قماش قطنيه مثلا لفانيليات الداخلية تعمل منها كمامات وهذا إجراء لحماية صدوركم من خطر الأدخنة المنبعثه من حريق مخزن الوقود" 1

*

كل قتيل يسقط،
يمتلئ مكانه حقدا أكّالا.

*

الأمل ليس حرفتي.

الأمل قدري.

*

تحت سماء ملبدة بالدخان،

على أصوات انفجارات بعيدة متباعدة،

أحتسي الكابتشينو والماء البارد في مقهى،

وأقرأ فاطمة المرنيسي:

"نساء على أجنحة الحلم".

*

من شرفتي:

على حائط البناية المقابلة:

حفرة قذيفة صغيرة،

مكتوب تحتها:

"الحرية لكل الليبيين"

لست أدري أيهما استقر على الجدار أولا.

*

في بلد يُجَرُّ، حثيثا، إلى ماقبل العصر الحجري

أقرأ عن"مابعد الحداثة".

*

في النهار، عقب دوي الانفجار،

يطوف الحمام شيئا،

ثم يستقر على سطوح البنايات.

*

في الحي شبه الخالي، واقفا قرب نافذتي،

أسمع دوي الانفجارات وأشهد مياه نوافير الري

تتحرك في مزرعة بعيدة.

*

عبر النافذة:

أصوات قذائف..

سياراتان تسيران ببطء..

رائحة تسيل اللعاب يبثها طعام يفور.

*

صاروخ أعمى أجفل غفوتي،

وأضرم حريقا في بناية قريبة.

*

لا ضجيجَ أطفال في الشارع،

لا غسيلَ يتأرجح في الشرفات،

لا أصواتَ نساء تليّن ما علق بالفضاء من موجات الانفجار،

ولا روائحَ طعام تفعم الجو بالاشتهاء.

1) تركنا النص كما نشره صاحبه، أو صاحبته، على الفيسبوك Facebook بصياغته الأصلية دون أدنى تدخل.

مراجيح

نصـــوص



مناوشـاتُ الربع الأخير

❖ جمعة بوكليب

اللعب بالنار

منذ نعومةِ أظافركَ، حذّركَ والداكَ،وأهلكَ الأقربون،والجيرانُ، من خطراللعب بالنار، في كل الأوقات، حتى تلبّسك الخوفُ من النار، طوال سنّي طفولتك وصباك، وصرتَ، كلما رأيتَ ناراً، تذكرت ذلك التحذير، ونأيت بنفسك، غريزياً، عنها.

حين طالتْ قامتُكَ قليلاً، واشتدَ نُحولُ عُودِكَ، واسودّ لونُ الزغب فوق شفتيك، وبدأ العالمُ يفتح أبواب أسراره، واحداً تلو الآخر، أمامك، أنساكَ حماسُ الفضولِ للمعرفة، وشهوةُ السباحةِ في بحر الحياة تلك النصيحة، القديمة!

بدأتَ تتعلمُ، تدريجياً، أن حروقَ لهبِ النار الموقدة، في أحيانٍ كثيرة، أقلُ ألماً وضرراً من حروق نيران أخرى، لم يحذّرك منها والداك، بألسنةِ لهبٍ لا تُرى. أحياناً، تأتيكِ من مصادر "صديقة"، وتطال أضرارُها الحارقةُ الروحَ، والوجدان.

عقب تراكم الأيام، والشهور، والأعوام، على كاهلك، حتى أنحنى، تعباً، ظهرُكَ، وتعمّقت مياهُ نهر ألمك، وتكدّر صفوُ ما بقي من صحوٍ في سماء أيامك، لم تنسَ

نصيحة والديك، القديمة، الثمينة، فقط، بل (يالغرابة أطوارك!) صرتَ، كلما أغوتكَ الكتابة، تدمنُ إضرام الحرائق!

لندن- الأربعاء 4 مارس 2015م

"خالي قضية"

يروقُ أغصان طفولتك، في غفلةٍ من ازدحامكَ بمشاغلكَ اليومية التي لا تنتهي، أن تستفزّكَ، من حين لآخر، بنزقها: تحل ضفائر شعرها لأول ريح يراودها، وتنطلق في مسارب قلبك راكضة، ضاحكة، غيرمبالية بما قد تثيره في روحك من غصص، وغير آبهة بما تحركه في سريرتك من آلام، ومرارات، وحسرات أيضاً.

يحدث ذلك وأنتَ منهمكٌ، كعادتك، في نهش المسافات بين شوارع، وأرصفة مدينة، غريبة، وحيداً إلا من قلقكَ وخوفكَ، وما تبقى من رواسب في خوابئ ذاكرتك من زيت الذكريات، فتهاجمك، على غير رغبة منك، صورُ صبي نحيل، تتناهبهُ أمواجُ الحيرةِ، وتتقاسمه المخاوفُ، والفقرُ، والبؤسُ، وتحرقه نيرانُ الأسئلة.

إلا أن تلاحق َوتعاقبَ الأيام والليال، وتراكمَ مخزونك من التجارب، والإنكسارات، والإحباطات المؤلمة خشّن من طراوة جلدك، وسيّج منافذ روحك، فصرتَ قادراً، بمرور الزمن، على تجاهل أمواج تلك التداعيات فيقلبك، ومواصلة سيركَ الحثيث، وحيداً، في طريقكَ، الذي لا تعرفُ، حتى أنتَ، أين يقودُ،ومتى ينتهي، وكأنكَ "خالي قضية".

لندن- الأربعاء أبريل 2015م

يحدثُ لي الآن

رَغيُ الخُواء مهنتي هذه الأيام:

منذ أن أفتح عينّي صباحاً، حتى لحظة توسد تعبي ليلاً، أسرحُ خلف قطيعي، على أرصفة شوارع لندن،حاملاً في يدي مظلة، أتوكأ عليها، وأهشُ بها على ضجري، ولي فيها مآربُ أخرى.. وعلى تعب كتفيّ تستريحُ حقيبة جلدية، حمّلتها بأوراق ومجلات وصحف، وبما تبقى، مترسّباً، خجولاً، في قاع عمري، من أمل.

لندن

الاثنين 2015/9/21م



ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة

عن "مركز دراسات الوحدة العربية" ببيروت، صدر كتاب "ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة" للدكتور يوسف محمد جمعة الصواني، الكتاب من القطع المتوسط، ويحتوي على 227 صفحة. يحتوي الكتاب علي خمسة فصول ومقدمة وخلاصة عامة وخاتمة. الفصل الأول:" التسلطية ووأد بناء الدولة الحديثة"؛ الثاني:"فشل الإصلاح المزعوم والتمهيد للثورة"؛ الثالث:" من الاحتجاج إلى الانتفاضة: ثورة من أجل الحريات والكرامة"؛ الرابع:" المرحلة الانتقالية: التحديات والآفاق والمخاطر"؛ الخامس:" بناء الدولة: آفاق الانتقال الديمقراطي وتحدياته".

الكتاب تتداخل فيه التجربة الذاتية، مع دراسة وتحليل مرحلة مهمة من تاريخ ليبيا السياسي المعاصر، في الفترة الممتدة من 1969 وحتى سقوط نظام القذافي في أكتوبر من عام 2011. ويخصص المؤلف صفحات فيه لتحليل الأحداث الجارية على الساحة الليبية اليوم، ومكونات المشهد السياسي. يبدأ الكتاب بمقاربة تحليلية للأوضاع قبيل وصول القذافي للسلطة، ثم يحلل مراحل تجربة نظامه الذي مكث في حكم ليبيا لأكثر من أربعين عاما!! والعوامل الداخلية والخارجية المركبة التي تفاعلت وتداخلت في صياغة تاريخ ليبيا المعاصر. كما يتوقف الكتاب بالتحليل والبحث عند مظاهر وتعبيرات الاحتجاج الليبي الذي انطلق في يناير 2011 وما لبث



أن تحول إلى انتفاضة شعبية، ثم تعريف النظام السياسي الانتقالي الذي تأسس أثناء الثورة، وتحليل طبيعته وتفاعلاته وقواه السياسية المختلفة، لينتهي بطرح محددات وتحديات عملية الانتقال الديمقراطي وآفاقها. جدير بالذكر أن الدكتور يوسف محمد جمعة الصواني حاصل على دكتوراه العلاقات الدولية من جامعة "كنت" البريطانية وعمل أستاذًا للسياسة والعلاقات الدولية بجامعة طرابلس، والمدير العام بالوكالة لمركز دراسات الوحدة العربية سابقًا، ومن مؤلفاته "نظرية العلاقات الدولية"، "القومية والوحدة في الفكر السياسي العربي".

"التحرير".



ليبيا التي لا نعرفها..

دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي (1830- 2011)

عن إدارة النشر والمطبوعات، التابعة لهيئة تشجيع ودعم الصحافة في ليبيا، صدر كتاب "ليبيا التي لا نعرفها.. دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي 1830- 2011"، لمؤلفه الدكتور علي عبد اللطيف أحميدة. يحتوي الكتاب على 248 صفحة من القطع المتوسط، هي مجمل أربعة فصول وخاتمة، وبتقديم شيق للشاعر محمد الفقيه صالح. حفل الكتاب بكثير من القضايا والمسارات التاريخية حول ليبيا المعاصرة، ويشمل رؤى سياسية واجتماعية وثقافية عن ليبيا في شكل دراسات متنوعة. تلتزم بالرصد التاريخي العميق و الدقيق، في تناوله لتكوين الدولة والمجتمع في القرن الـ19 ونشوء الدولة في ليبيا، وصولاً إلى دولة ما بعد الاستعمار، والتحولات الاجتماعية المختلفة. ويمتاز الكتاب بتوظيف الشعر الشعبي الليبي، وإبراز قدرته على التعبير عن هموم المجتمع، وصولاً إلى حتمية سقوط نظام القذافي.. عبر منهجية ابتعدت عن النظريات الغربية الجاهزة، التي لا تتناسب مع المجتمع الليبي، في محاولة فكرية معمقة لاكتشاف قوانين تطوره الخاص، في حركة



التطور الإنساني، وتأثيرات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، إلى جانب الطبيعة الخاصة لجغرافية وأنماط الحياة الليبية، ضمن سياقاتها وتغيراتها التاريخية والاقتصادية، والديناميات المؤثرة في حركة المجتمع الليبي. وكعادته فإن د. احميدة يؤكد لمتابعيه علي أهمية التفكير النقدي والمنهجي في فهم ماضي المجتمعات، والكيفيات التي يؤثر بها الماضي في حاضرها، واستشراف مستقبلها.

"التحرير"

مراجعات



بمنهجيةٍ وبعيدًا عن التشنج: هل العسكريون تقدميون؟

كتاب يبحث أسباب تخلف ليبيا تحت حكم القذافي

"لماذا تخلفت ليبيا؟ هكذا حكَمَ العسكر"، سؤال مطروح يضع الواقع والسياسة الليبية في الفترة من 1969 إلى 1984 تحت المجهر، هاتان الجملتان اتخذ د. مالك أبو شهيوة منهما عنوانا للطبعة العربية الأولى من كتابه الصادر أواخر 2015 في 279 صفحة عن دار "الرواد". والكتاب هو الترجمة العربية لأطروحة علمية انتهى منها الباحث في 1984 ونوقشت في جامعة جنوب كاليفورنيا، وتحصل بها على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية. والكتاب يقدم رؤية علمية بعيدة عن التشنج أو الانحياز أو الغوغائية أو حتى غيرها من السمات السلبية قرينة كل تقويم تاريخي يفتقر إلى المنهجية والعلم، خاصة حين يتعلق الأمر بفترة تاريخية مكروهة في تاريخ شعب، أو وضعت نهايتها ثورة. يحتوي الكتاب على مقدمة أنجزها الكاتب في 2013، يتحدث فيها عن ظروف كتابة هذه الأطروحة والعودة للوطن، ومعاناة العيش تحت وطأة الدكتاتورية، تليها ثمانية فصول. ويزخر الكتاب بعدد هائل من المصادر والمراجع العلمية المهمة.

في جوهرها، تشكل الأطروحة الرئيسية للباحث تناقضًا مع الطرح التنظيري السائد حول دور ما تقدمي للعسكريين، ومدى تأثيرهم في المجتمعات التقليدية،



واعتبارهم الوسيلة المثلى نحو التحول الديمقراطي في مجتمعات لم تقوَ نخبها السياسية المدنية والديمقراطية بالدرجة التي تمكنها من تولي السلطة وإدارة البلاد، على حسب ما يرى أصحاب ذلك التنظير، أو يتعللون بأنها قوى معزولة عن الجماهير، وما يترافق مع ذلك التنظير من حديث عن المؤسسة العسكرية ذات الفعالية والكفاءة والانضباط، واعتبارها القادرة- أكثر من غيرها- على قيادة عملية التغيير أو المحافظة على ما هو قائم.

يستند أصحاب هذا الطرح إلى تجارب سجّلتها جيوش وطنية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، قامت بعد استيلائها على السلطة بأدوار ذهبت بها أبعد من مجرد قيامها بتأمين الحدود وحماية منشآت ومؤسسات الدولة، إلى قوة مؤثرة في التحديث والتنمية والتحول السياسي. وهنا يفرق أبو شهيوة بين هذه التجارب وغيرها من تجارب الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في

الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، بالتركيز على المنطقة العربية، وليبيا بصفة خاصة في الفترة ما بين عامي 1969- 1984 التي وجدها الباحث فترة نموذجية تاريخيا في نقض أطروحة الدور التقدمي للعسكريين، ويرى بالتحليل أنه دور مبالغ فيه، أو تم تضخيمه.

وخلال ذلك النقض، أشار الكاتب إلى مثالب عديدة رافقت الحكم العسكري في ليبيا، ليخلص إلى أن النظم العسكرية غالبا ما تعمل على:

1. تقوية قدرات مؤسسات الدولة التعسفية.

2. تحديث قطاعات منتقاة من المجتمع وتطويرها دون غيرها لتكريس مصالح النظام.

3. عدم السماح بأية مشاركة تتضمن تحديا لسلطة النظام العسكري.

هذه النتائج يعيشها الناس في ليبيا من خلال الإفساد المتعمد للمؤسسة العسكرية، حيث المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين، دون إعادة الاعتبار لدور ورسالة العسكريين بما يتفق وحماية البلاد التي عانت الظلم والقمع كثيرا، وعدم الاتجاه نحو التنمية والتحديث وتطوير بنيات الدولة المدنية.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج للحكم العسكري في ليبيا خلال الفترة من 1969- 1984، نجملها هنا فيما يلي:

1. الجيش بدأ توسعا سريعا بعد انقلاب 1969 حيث تراوح حجمه العددي ما بين 18 ألفا إلى 85 ألف عسكري في 1983، يقابل هذا التوسع ويوازيه ازدياد شراهة السلطة لملكية المعدات العسكرية. في الفترة ما بين 1970- 1983 أصبحت ليبيا أكبر مستورد للمعدات العسكرية، حيث بلغت نسبة استيرادها 40% من إجمالي واردات السلاح الأفريقية. لذلك استهلك الجيش الليبي آنذاك حصة ضخمة من الدخل القومي لليبيا، وصلت حوالي 61.5 بليون دولار أمريكي، وهو رقم يفوق كل ما تم تخصيصه للزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات والسكن والتعليم مجتمعين في تلك الفترة نفسها.

2. عمد النظام إلى تنفيذ سياسات تغيير اجتماعي واقتصادي يتماشى مع مصالحه، ويسمح بالتغيرات الاقتصادية التي تعمل على تعميق المكانة الوطنية والدولية للعسكريين. هذه السياسات التنموية أنتجت مشاكل اقتصادية، منها غياب الرؤية الاستراتيجية فكانت مشاريع اقتصادية وصناعية وزراعية مشوهة. فبدلاً من الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي دخلت ليبيا في فخ التبعية الجديدة، والاعتماد على التكنولوجيا الغربية كليا بدل إنتاجها، وتم التكريس لليبيا كدولة ريعية. تلك الصورة التي أصبحت أكثر وضوحا في الفترة ما بين 1970- 1984، عبر استبدال النفط بالتكنولوجيا وكثافة رأس المال. وبالنسبة لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة اعتمدا على استيراد الموارد والبضائع ذات الكلفة المالية العالية، والعمالة الماهرة. لقد بالغ هذان القطاعان باعتمادهما على استيراد تكنولوجيا غير مرتبطة بالنشاط الإنتاجي المكمل في بقية قطاعات الاقتصاد الليبي، ما يعد مؤشرا للتخلف والتبعية.

3. لم يعمل النظام على تغيير الأنماط الأصلية للتنظيم الاجتماعي أو القيم والمعتقدات الأساسية (الثقافة)، فالمجتمع الليبي التقليدي بقي في مكانه غير بعيد عن السطح الاجتماعي "الثوري" ظاهريا. لأن معظم التغيرات الهيكلية أو البنيوية التي قام بها النظام خلال 1969-1984 كانت مجرد مشاريع بناء اعتمدت على المقاولين الأجانب، دونما العمل على إحداث تغيرات موازية في طبيعة المواقف وبنية الأفكار والسلوك المجتمعي.

4. في المجال السياسي، بقيت التحديثات البنيوية للنظام ضعيفة المأسسة، لصالح استمرار وسيادة مظاهر المجتمع التقليدي سياسيا، مثل ضيق الأفق في التفكير والرؤى، والشك، والتشاؤم. هذه نتائج مترتبة على كون "الكوادر" الأيديولوجية التي جاءت من أعلى هرم السلطة، لم تكن كوادر قاعدية قادرة على توليد ومأسسة "ثقافة مشاركة جديدة"، إلى جانب افتقادها للانضباط الأيديولوجي، والآليات التنظيمية التي يتطلبها تغيير الأنماط الاجتماعية التقليدية. إذن استمر المجتمع التقليدي بأنماطه المتخلفة، رغم التغييرات التجميلية التي أجراها النظام منذ 1969.

ويصل الدكتور أبو شهيوة إلى أن حكم القذافي تأسس على ثلاثة عوامل ساهمت في استقراره، واستمرار سيطرته وانفراده بالهيمنة، هي:

1. الشرعية الشخصية للقذافي، النابعة تنبع من خصوصيته الشخصية "كاريزما"، وقدرته على الاتصال بالجماهير، وإيجاد توازن بين القوى المتصارعة في المجتمع، ورواج أيديولوجيته "الصوتية" لدي مواطني المناطق القروية والأرياف بشكل خاص.

2. حكم القذافي من خلال السيطرة على آليات القمع والعسف: ولاء الجيش نتيجة للتغلغل الأيديولوجي والسياسي داخله، فلم يسمح القذافي لأيٍّ من الضباط السياسيين بأي نفوذ؛ فالجيش إقطاعيته الخاصة به وحده. مع نشر أفكاره الخاصة بين أفراد الجيش، وضمان الولاء بين أفراده باستخدام السيطرة والمصداقية والعقوبات الرادعة. وتوجت السيطرة على الجيش بتشكيل اللجان الثورية داخله عام 1979.

3. تقوية تأييد القذافي بتأسيس بنية سياسية: اللجان الثورية، تسخير واستخدام أتباعه الموالين له بتجسيد أفكاره في الواقع، وفي الممارسة، وتوليد إجماع أيديولوجي ما بين الجماهير. هذا ما استقطب إلى جانبه شرائح كبيرة كانت سلبية في السابق، حيث أوجد القذافي مصدرا جديدا للتأييد بين القبائل الصغيرة الهامشية في المناطق القروية، بينما استمر في تمتعه بتأييد الجيش.

يتضح إذن أن التجربة الليبية تشير إلى نتيجة على النقيض من أطروحة الدور التقدمي للعسكريين. فرأس النظام العسكري في ليبيا أسس لدكتاتورية قوامها فرض أفكاره وأيديولوجيته الخاصة، وعمل على إقصاء جميع القوى المعارضة له من المشهد السياسي، واستبعادها بكل الطرق. كان النظام معاديا لاستقلال الهيئات والأحزاب السياسية، ولا يسمح بالنشاطات السياسية التي لا يرعاها هو، كما أن ضباط الجيش المنفذون لما يراه رأس النظام، لم يكونوا معبّرين عن للطبقة الوسطى، أو عن أية طبقة اجتماعية أخرى، بل ظلوا مستقلين نسبيا عن كافة الطبقات، واستهلكوا الحصة الأكبر من دخل ليبيا. حيث أنفق الجيش دائما أكثر مما خصص

لبقية القطاعات الليبية الأخرى مجتمعة، وعمد إلى تنفيذ برامج تتماشى مع مصالح العسكريين وتعميق مكانة النظام في المجتمعين الليبي والدولي.

هذه النتائج تؤكد بأن الأنظمة الدكتاتورية وليدة الحكم العسكري كالحالة الليبية، دمرت عن عمد البنى القانونية والمؤسسية، وحكمت البلاد ما يزيد عن أربعين سنة دون دستور، وهذا ما جعل فكرة تحديد التمايز بين الدولة والمجتمع مجرد فكرة غير قابلة للتحقق.. فبرغم ادعاء الديمقراطية المباشرة والاشتراكية والشعارات التنموية، ظلت القيادة للفرد المستبد وكأنه وريث ليس للدولة فقط بل للمجتمع وكل مقدراته. إذ مارس النظام قمعا ورقابة شاملة على الحريات، وحد من الحقوق وفرض أيديولوجيا ومن لا يعتنقها بات موسوما بعدو المجتمع.

ويرصد أبو شهيوة سيناريوهات نهاية القذافي التي بدأت بتركز السلطة في الأعلى وضعف المنظمات السياسية التابعة، والكادر غير المنضبط. ويخلص الباحث إلى أن القذافي الذي ظل يخشى المؤسسة العسكرية التي أنجبته، واستخدمها في انقلابه، فككها وأنهكها بالحروب، والتجاذبات، لم يخطر بباله أن يثور عليه الشعب وينتقم لسنوات من الجمر والفقر والفقد. فهل يمكن لتحالفات قبلية عسكرية أن تحل أزمات الوضع القائم! أم أن خيار الديمقراطية هو الأمثل لإنقاذ ليبيا مما هي فيه وقادمة عليه؟ وما العمل مع تيارات لا تقبل بالديمقراطية حين تخسر، ولا تعرف لغة سوى القتل والتخريب؟

أخيرًا، أدعو القراء والمثقفين والأكاديميين إلى البدء بالقراءة النقدية للمرحلة السابقة، كما فعل الدكتور مالك عبيد أبو شهيوة في كتابه المهم، حتى يتسنى لنا معرفة كيف تم بناء الدكتاتورية في المرحلة السابقة، وكيف نمنع عودتها من جديد بكافة صورها.

أم العز